جمهوريـــــــــة العـــــــــراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــــــــة ديالـــــــــــى
كليـة التربيـة للعلوم الإنسانيـة
قســـــم اللغـــــة العربيـــــة

العلّة النحوية في إعرابِ القِراءَاتِ السَبعِ وعللها لابن خالويه الـهَمَذاني (ت ٣٧٠هـ)

رسالة تقدم بها الطالب
صدام مجيد داود

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف
الأستاذ الدكتور
ليث أسعد عبد الحميد

١٤٣٣هـ
٢٠١٢م

المحتويات

شكـــر وثناء

أتقدمُ بالشكرِ إلى أهلِ الفضلِ وأصحابِ العون الذين قدموا إليَّ ما احتجت إليه في إتمام بحثي وأخصُ منهم الأستاذ المشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور (ليث أسعد عبد الحميد) على ما بذله من جهد في قراءة الرسالة وتوجيه النصح والإرشاد فجزاه الله عنِّي خير الجزاء .

وأتقدمُ بالشكرِ والامتنان إلى أساتذتي في قسم اللغة العربية لما قدموه في تيسير طريق العلم أمام الطلبة ، وأخصُ منهم الأستاذ الدكتور (إبراهيم رحمن حميد الأركي) رئيس القسم .

وأشكرُ الأخوة العاملين في مكتبة الكلية ، والعاملين في مكتبة كلية الآداب ، وكلية التربية – ابن رشد / جامعة بغداد في توفير الكتب المتعلقة بالبحث ، ولجميع أخواتي وزملائي ، ولمن أبدى تشجيعاً فلهم مني الشكرُ والثناء ، وجزاهم الله خيراً .

الباحث

التمهيد

ابن خالويه والعلّة النحوية

١- ابن خالويه :-

- **اسمه وكنيته ولقبه** .
- **مولده** .
- **نشأته** .
- **شيوخه** .
- **تلاميذه** .
- **وفاته** .
- **آثاره** .

٢- العلّة النحوية :-

- **العلّة لغةً واصطلاحاً** .
- **نشأة العلّة وتطورها** .
- **أنواع العلل النحوية** .

١- ابن خالويه :-

اسمه وكنيته ولقبه :-

هو الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان ، ويكنى بأبي عبد الله الهمذاني[١] . والهمذاني نسبة إلى (همذان) وهي مدينة ببلاد الجبال من فارس[٢] . وكان يلقب بذي النونين ؛ لأنّه يكتب في آخر كتبه : الحسين بن خالويه فيطول النونين[٣] .

مولده :

لم تتعرض كتب التاريخ وكتب التراجم والطبقات إلى سنة مولده . أما محقق كتاب إعراب القراءات السبع وعللها (ابن العثيمين) فقد رجح سنة ولادته (٢٨٥هـ) ؛ لأنّه أخذ عن العلامة (عبد الله بن وهب) المتوفى سنة (٣٠٨هـ) فذكر (ابن العثيمين) : ((فإن صح أخذُ ابن خالويه عنه وسماعه منه فإني أقدّرُ مولد ابن خالويه يكون في حدود الخامسة والثمانين ومائتين))[٤] .

وهذا تقديرُ الباحث ، وليس دليلاً قطعياً على صحة سنة ولادة ابن خالويه ، وليس هناك ما يثبت بالدليل القاطع سنة ولادته .

نشأته :

نشأ في همذان ، ثُمَّ وفد إلى بغداد[٥] ، وذكرت كتب الرواة أنَّه دخل بغداد سنة أربع عشرة وثلاثمائة ليأخذ العلوم عن شيوخها وتلقى علوم النحو واللغة والأدب وعلوم القرآن والحديث ثم انتقل إلى الشام واستقر في حلب ، وعاش مع سيف الدولة بن حمدان

(١) ينظر : الفهرست (لابن النديم) : ٩٢/٢ ، ويتيمة الدهر (للثعالبي) : ١٢٣/١ ، ووفيات الأعيان (لابن خلكان) : ٤٣٣/١ ، ولسان الميزان (لابن حجر العسقلاني) : ٢٧٦/٢ .

(٢) ينظر : معجم البلدان (لياقوت الحموي) : ٤١٠/٥ .

(٣) ينظر : لسان الميزان : ٢٦٧/٢ .

(٤) إعراب القراءات السبع وعللها (لابن خالويه) : ١٣/١ .

(٥) ينظر : معجم الأدباء (لياقوت الحموي) : ٢١٠/٩ ، وانباه الرواة (للقفطي) : ٣٢٤/١ .

وأولاده[١] . وبعد وفاة سيف الدولة سنة (٣٥٦هـ) عاش بصحبة ولده (شريف) حتى وافاه الأجل[٢] .

شيوخه :

تيسرَ لابن خالويه تعلمه مختلف العلوم والمعارف فتلقى النحو واللغة وعلوم القرآن والحديث ، وغيرها من العلوم الأخرى على شيوخ عصره ، ومن هؤلاء :-

١- ابن دريد :-

أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدي ، تلقى عليه النحو والأدب[٣] وكان ابن دريد شاعراً ، ومن شعره (المقصورة) المشهورة[٤] . توفي سنة (٣٢١هـ)[٥] .

٢- نفطويه :-

أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة العتكيّ الأزديّ الملقب بنفطويه النحويّ[٦] ، درس عليه النحو والأدب[٧] . توفي سنة (٣٢٣هـ)[٨] .

٣- ابن مجاهد :-

أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد ، شيخ القرّاء ، وكان يلقب بشيخ الصنعة ، تلقى عليه علوم القرآن والقراءات والحديث[٩] . توفي سنة

---

(١) ينظر : انباه الرواة : ٣٢٤/١ ، ووفيات الأعيان : ٤٣٣/١ ، وبغية الوعاة (للسيوطي) : ٥٢٩/١ .

(٢) ينظر : معجم الأدباء : ٢٠١/٩ ، وانباه الرواة : ٣٢٥/١ ، وبغية الوعاة : ٥٢٩/١ .

(٣) ينظر : نزهة الألباء (لابن الانباري): ٢٥٦، ومعجم الأدباء: ٢٠١/٩ ، وانباه الرواة: ٩٢/٣.

(٤) ينظر : نزهة الألباء : ٢٥٧ .

(٥) ينظر : انباه الرواة : ٩٣/٣ .

(٦) ينظر : نزهة الألباء : ٢٦٠-٢٦١ ، وانباه الرواة : ١٧٦/١-١٨٠ ، وبغية الوعاة : ٤٢٨/١ .

(٧) ينظر : نزهة الألباء : ٢٥٧ ، ومعجم الأدباء : ٢٠١/٩ .

(٨) ينظر : نزهة الألباء : ٢٦١ ، وانباه الرواة : ١٧٨/١ ، وبغية الوعاة : ٤٢٩/١ .

(٩) ينظر : انباه الرواة : ٣٢٤/١ ، ووفيات الأعيان: ٤٣٣/١،وشذرات الذهب (للحنبلي): ٧١/٣ .

(٣٢٤هـ)[١] .

٤- ابن الأنباري :-

أبو بكر محمد بن قاسم بن بشار الأنباري النحوي[٢] ، وكان من أعلم الناس في نحو نحو الكوفيين ، وأكثرهم حفظاً للغة . توفي سنة (٣٢٨هـ)[٣] .

٥- محمد بن مخلد العطّار :-

أبو عبد الله الدوري محمد بن مخلد بن حفص ، الإمام الثقة ، درس عليه علوم الحديث[٤] . توفي سنة (٣٣١هـ)[٥] .

٦- أبو العباس بن عقدة :-

أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد ، وكان أبوه يلقب بعقدة . وكان قوي الحفظ وكثرة الحديث ، سمع عليه ابن خالويه . توفي سنة (٣٣٢هـ)[٦] .

٧- أبو عمر الزاهد :-

أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم اللغوي[٧] ، وكان من كبار أهل اللغة ، ويعرف بغلام ثعلب . روى عنه ابن خالويه كثيراً[٨] . توفي سنة (٣٤٥هـ)[٩] .

---

(١) ينظر : غاية النهاية (لابن الجزري) : ١٤٢/١ .

(٢) ينظر : طبقات النحويين واللغويين (للزبيدي) : ١٥٣ ، ونزهة الألباء : ٢٦٤ ، وانباه الرواة : ٢٠٧/٣ .

(٣) ينظر : انباه الرواة : ٢٠٧/٣ ، وبغية الوعاة : ٢١٢/١ .

(٤) ينظر : تذكرة الحفاظ (شمس الدين الذهبي) : ٨٢٨/٣ .

(٥) ينظر : تاريخ بغداد (للخطيب البغدادي) : ٣١٠/٣ .

(٦) ينظر : تذكرة الحفاظ : ٨٣٩/٣ ، ولسان الميزان : ٢٦٧/٢ .

(٧) ينظر : نزهة الألباء : ٢٧٦ ، وبغية الوعاة : ١٦٤/١ .

(٨) ينظر : الفهرست : ٩٢/٢ ، وشذرات الذهب : ٧١/٣ .

(٩) ينظر : بغية الوعاة : ١٦٤/١ .

٨- أبو سعيد السيرافيّ :-

أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي النحوي[١] ، تأثر به ابن خالويه تأثراً كبيراً ، وظهر ذلك في منهجه النحوي . توفي سنة (٣٦٨هـ)[٢] .

تلاميذه :-

أصبح لابن خالويه مكانة مميزة لما امتلكه من علم ومعرفة ، وصارت له كتب ومؤلفات في اللغة والنحو والقراءات وغيرها ، فأخذ عنه كثير من العلماء وأشهرهم :-

١- عبد المنعم بن غلبون :-

أبو الطيب عبد المنعم بن غلبون المقريء المصريّ[٣] ، وروى القراءة عن ابن خالويه[٤] . توفي سنة (٣٨٠هـ)[٥] .

٢- أبو بكر الخوارزميّ :-

أبو بكر الخوارزميّ محمد بن العباس ، أحد الشعراء العلماء ، وهو صاحب كتاب (الرسائل) وغيرها . أخذ عن ابن خالويه[٦] . توفي سنة (٣٨٣هـ)[٧] .

٣- المعافي بن زكريا النهروانيّ :-

أبو الفرج النهروانيّ المعافي بن زكريا بن يحيى بن حميد بن حمّاد ، المعروف

---

(١) ينظر : نزهة الألباء : ٣٠٧ ، وانباه الرواة : ٣١٣/١ ، وبغية الوعاة : ٥٠٧/١ .
(٢) ينظر : انباه الرواة : ٣١٥/١ ، وبغية الوعاة : ٥٠٨/١ .
(٣) ينظر : معجم الأدباء : ٢٠٣/٩ .
(٤) ينظر : غاية النهاية : ٤٧٠/١ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٤٧١/١ .
(٦) ينظر : وفيات الأعيان : ٣٣/٤ .
(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٣٤/٤ .

بابن طرار[١] . روى عن الأئمة ، وأخذ عن ابن خالويه[٢] . توفي سنة (٣٩٠هـ)[٣] .

٤- محمد بن عبد الله السلامي :-

أبو الحسن محمد بن عبد الله الشاعر الشهير بالسلامي[٤] . روى عن ابن خالويه شرح المقصورة . توفي سنة (٣٩٤هـ)[٥] .

٥- أبو الحسن النصيبيّ :-

أبو الحسن محمد بن عثمان بن الحسن بن عبد الله القاضي النصيبيّ[٦] ، وقد قرأ على ابن خالويه كتابه (الإمامية) . توفي سنة (٤٠٦هـ)[٧] .

وفاته :-

اتفق المترجمون أنّ وفاة ابن خالويه كانت عام سبعين وثلاثمائة للهجرة[٨] .

آثاره :-

كان لابن خالويه ثروةٌ علميةٌ ، مما جعلته يؤلف كتباً كثيرة في النحو واللغة والأدب والقراءات ، وهذه المؤلفات هي[٩] :-

---

(١) ينظر : الفهرست : ٢٩٢/٦ ، وانباه الرواة : ٢٩٦/٣ .

(٢) ينظر : معجم الأدباء : ٢٠١/٩ .

(٣) ينظر : انباه الرواة : ٢٩٧/٣ ، وبغية الوعاة : ٢٩٤/٢ .

(٤) ينظر : يتيمة الدهر : ٣٩٦/٢ ، وانباه الرواة : ١٠٧/٣ .

(٥) ينظر : يتيمة الدهر : ٤٠٢/٢ .

(٦) ينظر : تاريخ بغداد : ٥١/٣ .

(٧) ينظر : لسان الميزان : ٢٦٧/٢ .

(٨) ينظر : انباه الرواة : ٣٢٤/١ ، ووفيات الأعيان : ٤٣٤/١ .

(٩) ينظر : تذكرة النحاة (لأبي حيان الأندلسي): ٢٢ ، وابن خالويه نحوياً (سيرين حسين كاظم) : ٢٠-٢١ (رسالة ماجستير) .

المطبوعة :-

١- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : من سورة الطارق إلى آخر القرآن والفاتحة ، طبعته جمعية دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد سنة ١٣٦٠هـ-١٩٤١م .

٢- إعراب القراءات السبع وعللها : حققه الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين ، مطبعة المدني ، والناشر مكتبة الخانجي القاهرة سنة ١٤١٣هـ-١٩٩٢م .

٣- الألفات : حققه ونشره الدكتور (علي حسين التواب) في مجلة المورد في العددين (١ ، ٢) من المجلد الحادي عشر ١٩٨٢ .

٤- الحجة في القراءات السبع : تحقيق وشرح الدكتور (عبد العال سالم مكرّم) . دار الشروق ١٩٧١م .

٥- رسالة في أسماء الريح : نشره الدكتور الفاضل (حاتم صالح الضامن) في مجلة المورد المجلد / ٣ . العدد ٤ . سنة ١٩٧٤ ، وذيّله بملحق يشتمل على فوائت أسماء وصفات الريح .

٦- شرح ديوان أبي فراس الحمداني : نشره سامي الدّهان سنة ١٣٦٣هـ-١٩٤٤م ونشرته دار صادر سنة ١٩٦٦ .

٧- شرح مقصورة ابن دريد : حققت هذه المقصورة ضمن أُطروحة دكتوراه للدكتور (محمود جاسم محمد) بعنوان (ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد) طبعتها وزارة الثقافة والإعلام – دار الشؤون الثقافية العامة – ١٩٩٠ .

٨- ليس في كلام العرب : حققه أحمد عبد الغفور عطار مرتين سنة ١٩٥٧ والثانية سنة ١٩٧٩ .

٩- مختصر في شواذ القراءات : حققه برجستراسر ، طُبع في القاهرة – مطبعة الرحمانية سنة ١٩٣٤ .

المخطوطة :-

١- كتاب البديع في القراءات السبع : في اتجاهات التأليف في القراءات القرآنية . (جابر زيدان مخلف) وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية جامعة بغداد عام ١٩٨٦ .

الكتب المفقودة :-

١- أسماء الأسد(١) .

٢- أسماء الله الحسنى(٢) .

٣- أسماء الحية(٣) .

٤- أسماء ساعات الليل(٤) .

٥- الاشتقاق(٥) .

٦- اشتقاق خالويه(٦) .

٧- اشتقاق الشهور والأيام(٧) .

٨- اطرغش وابرغش(٨) .

٩- الأفق(٩) .

١٠- الآل(١) .

---

(١) ينظر : المزهر (للسيوطي) : ٤٠٧/١ .

(٢) ينظر : إعراب ثلاثين سورة (لابن خالويه) : ١٤ .

(٣) ينظر : المزهر : ٤٠٧/١ .

(٤) ينظر : ليس في كلام العرب (لابن خالويه) : ٢٨٠ .

(٥) ينظر : الفهرست : ٩٢/٢ ، وانباه الرواة : ٣٢٤/١ .

(٦) ينظر : معجم الأدباء : ٢٠٤/٩ ، وبغية الوعاة : ٥٢٩/١ .

(٧) ينظر : تذكرة النحاة : ٥٨٩ .

(٨) ينظر : الفهرست : ٩٢/٢ .

(٩) ينظر : ليس في كلام العرب : ٣٦٩ .

١١- الإمامة[٢] .

١٢- التذكرة[٣] .

١٣- تصنيف الفراسة[٤] .

١٤- تقفية ما اختلف لفظه واتفق معناه[٥] .

١٥- الجمل في النحو[٦] .

١٦- حواشي البديع في القراءات[٧] .

١٧- ردّه على بعض شروح ثعلب[٨] .

١٨- رسالة شكاة العين[٩] .

١٩- زنبيل الدروز[١٠] .

٢٠- شرح ديوان ابن الحائك[١١] .

٢١- شرح فصيح ثعلب[١٢] .

٢٢- شرح قصيدة في غريب اللغة لنفطويه[١] .

---

(١) ينظر : معجم الأدباء : ٢٠٤/٩ ، ووفيات الأعيان : ٤٣٤/١ .

(٢) ينظر : لسان الميزان : ٢٦٧/٢ .

(٣) ينظر : انباه الرواة : ٣٢٥/١ .

(٤) ينظر : لسان الميزان : ٢٦٧/٢ .

(٥) ينظر : انباه الرواة : ٣٢٥/١ .

(٦) ينظر : إعراب ثلاثين سورة : ٨٩ ، وانباه الرواة : ٣٢٥/١ .

(٧) ينظر : غاية النهاية : ٢٣٧/١ .

(٨) ينظر : الأشباه والنظائر (للسيوطي) : ١٣٧/٤-١٣٩ .

(٩) ينظر : إعراب ثلاثين سورة : ١٧١ .

(١٠) ينظر : هدية العارفين (لإسماعيل البغدادي) : ٣٠٦/١ .

(١١) ينظر : انباه الرواة : ٣٢٤/١ .

(١٢) ينظر : المزهر : ٢١٣/١ .

٢٣- شرح كتاب المقصور والممدود لابن ولاد[٢] .
٢٤- غريب القرآن[٣] .
٢٥- كتاب (الماءات)[٤] .
٢٦- المبتدئ في النحو[٥] .
٢٧- مجدول في القراءات[٦] .
٢٨- المذكر والمؤنث[٧] .
٢٩- المقصور والممدود[٨] .
٣٠- الهاذور[٩] .

وأضاف الدكتور (عبد الرحمن بن سليمان العثيمين) عدداً من المؤلفات عند تحقيقه كتاب (إعراب القراءات السبع وعللها) ، وهذه المؤلفات هي :-

١- أسماء الرسول ﴿ ﷺ ﴾ : ذكر مؤلف الكتاب : ((وللنبي ﴿ ﷺ ﴾ في التنزيل وغيره أكثر من مئة اسم))[١٠] .

٢- إعراب الاستعاذة : ذكر ابن خالويه : ((وقد أمللتها في إعراب أعوذ بالله من الشيطان الرجيم))[١] .

---

(١) ينظر : كشف الظنون (للحاجي خليفة) : ١٣٤٣/٢ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٦١/٢ .
(٣) ينظر : طبقات الشافعية (للسبكي) : ٢٦٩/٣ .
(٤) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٢٧٣/١ .
(٥) ينظر : إعراب ثلاثين سورة : ٥٢ ، وانباه الرواة : ٣٢٤/١ .
(٦) ينظر : غاية النهاية : ٢٣٧/١ .
(٧) ينظر : الفهرست : ٩٢/٢ ، ومعجم الأدباء : ٢٠٤/٩ .
(٨) ينظر : الفهرست : ٩٢/٢ ، ووفيات الأعيان : ٤٣٤/١ .
(٩) ينظر : خزانة الأدب (لعبد القادر البغدادي) : ٣٤١/٤ .
(١٠) إعراب القراءات السبع وعللها : ٣٦٣/٢ .

٣- إعراب القرآن : قال ابن خالويه : ((وفي الحروف المقطعة ثلاثون قولاً قد ذكرتها في إعراب القرآن))[٢] .

٤- الأمالي[٣] .

٥- الانتصار لأبي العباس ثعلب[٤] .

٦- الإيضاح في القرآن : ذكر المؤلف : ((وقد فسرت الحجة للفريقين في كتاب الإيضاح في القرآن))[٥] .

٧- الصلاة الوسطى[٦] .

٨- كتاب (لا) : قال المؤلف : (((لا) تنقسم أربعين قسماً أفردت لها كتاباً))[٧] .

٩- ما ينون وما لا ينون في القرآن : قال ابن خالويه : ((وقد تأملت كتاب الله فوجدت فيه مئة وخمسين حرفاً مما ينون ولا ينون))[٨] ، ثم قال : ((وإنما لم اذكر عللهما لأني قد تقصيت ذلك في كتاب أفردته لذلك))[٩] .

١٠- المفيد : ذكر المؤلف : ((أم سبعة أقوال قد ذكرتها في كتاب المفيد))[١٠] .

٢- العلّة النحوية :-

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ٣٦١/١ .

(٢) المصدر نفسه : مقدمة المحقق : ٦٦ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : مقدمة المحقق : ٦٧ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٤٢٣/٢ .

(٥) المصدر نفسه : ٢٥٤/١ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٤١٤/٢ .

(٧) المصدر نفسه : ٢٤٥/١ .

(٨) المصدر نفسه : ٢٣٧/١ .

(٩) المصدر نفسه : ٢٤٦/١ .

(١٠) المصدر نفسه : ٢٧٥/٢ .

- العلّة لغةً واصطلاحاً :-

العلّـة لغـةً : العلّـة في اللغة (السبب) ، وعلّة الشيء سببه يقال : ((هذا علّة لهذا أي سبب))[١] ، وقد اعتل وهذه علته أي سببه[٢] .

العلّـة فـي الاصـطلاح : هـي النظـر فـي مختلـف الأحكـام النحويـة ، وأسـباب تلـك الأحكام[٣] ، وعرفها الشريف الجرجاني بأنها : ((ما يتوقف عليه وجود الشـيء ويكـون خارجاً مؤثراً فيه))[٤] .

- نشأة العلّة وتطورها :-

كان العرب قبل شيوع اللحن يتكلمون اللغة على السليقة ، ولمّا وقع اللحن في القرآن الكريم كان أثره فيهم شديداً فبادروا إلى إعرابه وضبطه ، وكان ذلك عمل أبي الأسود الدؤلي والنحاة بعده ، وهداهم ذلك إلى كشف سر من أسرار العربية وهو أنَّ هذه الحركات ترجع إلى علل ، فسموها (علل الإعراب)[٥] . فيجب الإشارة هنا إلى أنّ النشأة ((كانت كانت استجابة لظروف وبواعث عربية إسلامية معاً دون تأثير خارجي غير عربي))[٦] .

وتشير الكتب إلى أنَّ أبا إسحاق الحضرمي أولُ من اهتم بالتعليل ، وذكر القفطي : ((أنَّه أولُ من شرح العلل))[٧] ، ونقل عن أبي عمرو بن العلاء بعض التعليلات[١] . وظلت العلّةُ حتى عصر الخليل عربيةً محضةً نابعةً من اللغة نفسها ، وليس فيها أثرٌ

---

(١) لسان العرب (لابن منظور) : ٤٧١/١١ ، مادة (علل) .

(٢) ينظر : القاموس المحيط (للفيروز آبادي) : ٢١/٤ .

(٣) ينظر : الاقتراح (للسيوطي) : ٩٦ .

(٤) التعريفات (للشريف الجرجاني) : ١٥٦ .

(٥) ينظر : إحياء النحو (لإبراهيم مصطفى) : ١٠ .

(٦) أصول التفكير النحوي (علي أبو المكارم) : ١٦٢ .

(١) انباه الرواة : ١٠٢/٢ .

للمنطق أو الخيال ، ويرى الدكتور شوقي ضيف : ((أنّ عقلَ الخليل من العقول النادرة ، فهو لا يلم بعلم حتى يلتهمه التهاماً))[٢] ، وبهذا فتح الخليل باب التعليل أمام النحاة ، وأخذ عنه تلميذه سيبويه وكان كثيراً ما يعلل للأحكام النحوية في كتابه .

وأصــبحت العلّــة النحويــة عنــد علمــاء القــرن الثالــث الهجــري مرادفــة للحكــم النحوي ، فكان المبرد شديد الاهتمام بالتعليل ، وأخذت هذه المدارس بمبدأ العلّة منذ زمن الخليـل ((فكـل حكـم يعلـل ، وكـل ظـاهرة نحويـة كليـة أو جزئيـة لابـد لهـا مـن علـة أوجدتها))[٣] .

وأخذت العلّة النحوية في القرن الرابع الهجري طابع الفلسفة ، وعلم الكلام وكان لابن السراج أثر واضح واهتمام كبير بالعلل النحوية في كتابه الأصول في النحو فقد قسمها علـى نـوعين : أحدهما علـة تطـرد علـى كـلام العرب ، والآخـر علّـة العلّـة[٤] . ولـم يكـن للمنطـق والفلسـفة أثـرٌ واضـح فـي تعليلات ابـن خالويـه وبيـان أسـباب الظـواهر النحويـة فجـاءت تعليلاتُـه سـهلةً يسيرةً خاليـة مـن التعقيد ، ففـي حديثـهِ عـن رفـع الفعل المضـارع المسبوق بأداة نصب في قوله تعالى : چ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھچ (الأنعام / ١٤٥) فوصف هذه القراءة بالرديئة بقوله : ((فأمّا الرفعُ هاهنا فرديء وإن كان جائزاً في العربية لأن بعده (دماً مسفوحاً) بالنصب))[٥]. فهذا تعليلٌ وصفي لا يقومُ علـى التعمق فـي الفلسفة والمنطـق ، وكذلك فـي قولـه تعـالى : چپ پ پ ڀ ڀ ٺ ٺچ(الحجـر / ٢) . قـال : ((فـإن قـال قائـلٌ إنَّ (رُبَّ) للتقليـل بمنزلـة (كـم) للتكثير فَلِمَ أتى به في هذا الموضـع ؟ فقل : إنَّ القرآنَ نـزل بلسان العرب وهم يستعملون

---

(٢) ينظر : الخصائص (لابن جني) : ٢٥٠/١ .

(٣) المدارس النحوية (د.شوقي ضيف) : ٣٠ .

(٤) دراسات في كتاب سيبويه (د.خديجة الحديثي) : ١٥٧ .

(٥) ينظر : الأصول في النحو (لابن السراج) : ٣٨/١ .

(٦) إعراب القراءات السبع وعللها : ١٧٢/١ .

أحدهما في موضع الآخر كقولك إذا أنكرت على رجل فلم يقبل . رُبَّما نهيت فلانً فلمْ ينته))[١] . وللمصحفِ أثرٌ في تعليلات ابن خالويه للقراءات ، ففي قوله تعالى : ﭽ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﮀ ﮁ ﭼ(يس / ٣٥). قال ابن خالويه : ((قرأ أهل الكوفة إلا حفصاً : (عملت أيديهم) بغير هاء إتباعاً لمصحفهم . والباقون (عملته) بالهاء إتباعاً لمصاحفهم))[٢] ، ومنه أيضاً ما جاء في قوله تعالى : ﭽﮒ ﮓ ﮔﭼ (الشمس/١٥) . قال ابن خالويه : ((قرأ نافع وابنُ عامر بالفاء (فلا يخافُ) وكذلك في مصاحفهم ... وقرأ الباقون : (ولا يخافُ) بالواو ، وكذلك في مصاحفهم))[٣] .

أمّا ابن جني فقد دافع عن العلل . فعقد لها أبواباً في الرد على مَن اعتقد فساد علل النحويين[٤] .

ويُعدّ ابن مضاء القرطبي من أشد النحاة موقفاً من العلل ، ودعا إلى إسقاط العلل من الكلام التي لا تفيد غير التعقيد ولم يدعُ إلى إلغاء العلل كلها فهي عنده على ثلاثة أضرب : علل أُول ، وعلل ثوان ، وعلل ثوالث ، فهو قال بالعلل الأول التي تجعلنا نعرف أنَّ كلَ فاعل مرفوع ، أمّا غير ذلك فعلينا أن نحطمه[٥] .

وأخذَ النحاة في القرن السابع الهجري يشغلون أنفسهم بالتعليلات ، فلا يُذكر حكم دون تعليل ، وكثرت فيه المصنفات الخاصة بالعلل[٦] .

وأخذت العلّة بالتطور حتى وصلت مراحل متقدمة في عصر السيوطي فنقل من الآراء ما يؤيد وقوفه مع العلّة ، إذ قال : ((وأمّا ما ذهب إليه غفلةُ العوام من أنّ علل

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ٣٤١/١ .
(٢) المصدر نفسه : ٢٣١/٢ .
(٣) المصدر نفسه : ٤٩١/٢ .
(٤) ينظر : الخصائص : ١٨٤/١-١٨٦ .
(٥) ينظر : الرد على النحاة (لابن مضاء) : ١٥١-١٥٣ .
(١) ينظر : بغية الوعاة : ٥١٠/١ .

النحو تكون واهية متمحلة ، واستدلالهم على ذلك بأنّها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها فبمعزل عن الحق))[١] .

أمّا المحدثون فكانت لهم مواقفٌ من العلة النحوية بين مؤيد ومعارض فالأستاذ إبراهيم مصطفى كان متشدداً من العلة والتعليل ، واتهم النحاة باتهامات شتى ، وقال : إنّهم فتنوا وشغلوا بالعلل وهم يتناولون الإعراب[٢] ، ووقف بعضهم موقفاً آخر من العلة النحوية فيرى الدكتور الجواري أنَّ الدارسَ كثيراً ما ينصرف ذهنه إلى تعليل كثير من الظواهر ، والبحث عن العلل لا يُنكر ، فليس من مصلحة البحث العلمي أن يُهمل أو يُترك[٣] ، ويرى الدكتور مازن المبارك أنّ العلة ليست أمراً لازماً دوماً ، بل علينا أن نكتفي بما يحقق غاية النحو وأن نترك الإلحاح في السؤال عنها[٤] .

((والحق أنّه لا يمكن إلغاء العلل جميعها ولا التسليم بها كلها فإنَّ منها ما فيه تكلف وتعقيد يثقل الدرس النحوي ولا يعود بالفائدة على الدارسين . لكن قسماً كبيراً من هذه التعليلات يعضد الحكم النحوي ويقويه ويرسخ القاعدة النحوية فينبغي الأخذ به))[٥] . فالعلل وضعت لخدمة القواعد النحوية فهي توضح القاعدة وتبين خصائصها .

– أنواع العلل النحوية :–

قسم علماء اللغة العلل النحوية على أنواع مختلفة ، فقد قسمها ابن السراج على نوعين : نوع مؤدي إلى كلام العرب ، كقولنا : كل فاعل مرفوع وكل مفعول به منصوب ، ونوع يسمى علّة العلّة ، وهو السؤال لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً[٦] ؟ .

---

(٢) الاقتراح : ٧٠ .

(٣) ينظر : إحياء النحو : ١٠ .

(٤) ينظر : نحو التيسير (د.أحمد عبد الستار الجواري) : ٤٥ .

(٥) ينظر : الإيضاح في علل النحو (للزجاجي) : المقدمة : د–هـ .

(٦) العلل النحوية في شروح الألفية دراسة تحليلية (د.حميد الفتلي) : ٢٥ .

(١) ينظر : الأصول في النحو : ٣٥/١ .

وقسمها الزجاجي على ثلاثة أنواع[١] :-

١- علّة تعليمية : هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب . كقولنا : إنّ زيداً قائمٌ . فإذا قيل : بِمَ نصبتم (زيداً) ؟ قلنا بـ (إنَّ) ؛ لأنَّها تنصب الاسم وترفع الخبر وسماها ابن السراج (العلل الأُول) .

٢- علّة قياسية : وهي علّة نصب (إنّ) للاسم ، فهي وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه فعملت أعماله . وأطلق عليها ابن السراج (علّة العلة) .

٣- علّة جدلية نظرية : ومثالها كل ما يعتل به في باب (إنَّ وأخواتها) نحو : من أيِّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأيِّ الأفعال شبهت ؟ وغيرها من الأسئلة .

وهي عند الرمانيّ ستة أنواع (القياسية ، والحكمية ، والضرورية ، والوضعية ، والصحيحة ، والفاسدة) وبين حدَّ كلّ منها[٢] .

أمّا ابن جني فقد قسم العلل على قسمين : العلة الموجبة ، والعلة المجوزة[٣] ، وأنكر على ابن السراج ما سمّاه بعلّة العلّة وعدَّ ما ذكره من هذا النوع هو ((تجوّز في اللفظ ، فأمّا في الحقيقة فإنّه شرح وتفسير وتتميم للعلة))[٤] .

وعند ابن مضاء ثلاثة علل ، وهي علل أُول ، وعلل ثوان ، وعلل ثوالث ، ولم يقبل إلا الأُول منها ، ودعا إلى إسقاط الثواني والثوالث[٥] .

---

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٦٤ .

(٣) ينظر : العلة النحوية تاريخ وتطور (د.محمود جاسم الدرويش) : ٥٧-٥٨ .

(٤) ينظر : الخصائص : ١/١٤٤-١٤٦ .

(١) الخصائص : ١/١٧٣ .

(٢) ينظر : الرد على النحاة : ١٥٢ .

وذكر بعض النحاة أنواعاً فهي عند السيوطي أربع وعشرون علّة ، وهي علل بسيطة ومركبة[١] .

---

(٣) ينظر : الاقتراح : ١١٧ .

المقدمة

بسم اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيم

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين ، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ المرسلين الصادق الأمين سيدنا محمد ﴿ صلى الله عليه ﴾ وعلى آلـهِ الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الميامين ومَن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين وبعد :

شرّفَ اللهُ تعالى اللغةَ العربية من بين سائرِ اللغات لتكونَ لغةَ القرآنِ الكريم ، ولغةَ أهلِ الجنة ، ولمّا كان القرآنُ أفصحَ النصوصِ فإنَّ القراءات القرآنية أشدُ العلومِ صلةً بالقرآنِ مما جعلَ علماءَ اللغةِ يسعونَ في البحثِ عن تلكَ القراءاتِ وتدوينِها ، ودراستِها ، وتعليلِها .

وكانت رغبتي أن يكونَ عملي في دراسةِ القراءاتِ القرآنية ، وبيانِ عللِها النحوية ، فوقعَ الاختيار على موضوع (العلّة النحوية في إعرابِ القراءاتِ السَبع وعللها لابن خالويه الهمذاني (ت ٣٧٠هـ)) وبعد عرض الموضوع على أساتذتي وافقوا عليه ليكون موضوعَ الدراسة .

كانت العلّةُ النحوية مدارَ إهتمام النحويين قديماً وحديثاً ، ووصل إلينا العديدُ من الكتبِ التي عُنيت بها ، وأثبتت هذه المؤلفات أنَّ العلّةَ النحوية كانت عربيةً محضةً وليدةَ استقراءِ العرب للغتِهم ، وبعيدةً عن المؤثراتِ غير العربية ، ونسعى من خلال هذا البحث إلى تأكيد ما جاء به أهلُ اللغة الأوائل. لذا تناولتُ في دراستي العلّة النحوية دون غيرها من العلل الأخرى ؛ لأنَّ دراسةَ العلل الأخرى سيؤول إلى الإطالة في البحث ، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكونَ مقسماً على ثلاثة فصولٍ مسبوقة بمقدمة وتمهيد .

أمّا التمهيدُ فقد تناولت فيه (ابنَ خالويه والعلّةَ النحوية) ، وذكرتُ فيه سيرةَ ابن خالويه وآثارَه ، ثُمَّ تطرقتُ إلى تعريفِ العلَّة لغةً واصطلاحاً ، وبيانِ نبذة عِن نشأتِها وتطورِها ، وتأثر ابن خالويه بالتعليل ، وذكرِ أنواعِها .

وجاء الفصلُ الأول بعنوان (العلّة النحوية في الأسماءِ والأفعال والأدوات) ، فكان في ثلاثة مباحث ، تضمن المبحث الأول (العلّة النحوية في الأسماء) وقد قسمته على (المعرب من الأسماء) ، وتضمن (المرفوعات والمنصوبات والمجرورات) أمّا المبحث الثاني فكان في (العلّة النحوية في الأفعال) وقسمته على (المبني من الأفعال) وهو (الفعل المضارع ، وفعل الأمر) و(المعرب من الأفعال) وهو (الفعل المضارع) ، والتعدي واللزوم في الفعل . والمبحث الثالث (العلّة النحوية في الأدوات) .

والفصل الثاني (العلّة النحوية في النواسخ) ، وجاء في مبحثين ، الأول (العلّة النحوية في الأفعال الناسخة) ، وكان المبحث الثاني (العلّة النحوية في الحروف الناسخة) .

وضمَّ الفصلُ الثالث (العلّة النحوية في التوابع وأنواع العلّة النحوية عند ابن خالويه) ، كان في مبحثين . الأول (العلّة النحوية في التوابع) ، تناولتُ فيه (النعت والعطف والبدل) ، والمبحث الثاني (أنواع العلّة النحوية عند ابن خالويه) ذكرت فيه أنواع العلل النحوية التي جاءت في كتابه مع التعريف بكل علّة من هذه العلل .

وختمتُ البحثَ بأهم ما توصلتُ إليه من نتائج ، وقد اعتمدتُ في هذه الرسالة على كتبِ القراءاتِ والتفسير ومعاني القرآن وإعرابهِ ، والكتبِ التي أُفرِدت للعلّة النحوية ، وكتبِ النحو العامة ، وكتبِ المُحْدثين ، ومصادرَ ومراجعَ أخرى لها عَلاقةٌ بالبحثِ ذُكِرت في قائمةِ المصادر والمراجع .

وكان منهجي في البحث أنْ أذكرَ الحدَّ النحوي لموضوع الدراسة ، ثمَّ عرض النص القرآني ، وما وردت فيه من قراءات ذكرها ابن خالويه ، ثم توجيهها نحوياً ، وبيان العلّة التي جاء بها رسمُ المصحف من دون التطرق إلى العلل الأخرى التي جاءت بها القراءة في غيرِ رَسمِ المصحف من خلال عرضها على كتب النحاة ، وبيان نوع العلّة ، واكتفيت بإيراد نصٍ واحدٍ فقط لكل حكمٍ نحوي تجنب الإطالة . واختصرت ذكر أسماء بعض المصادر والمراجع مثل (الحجة في القراءات السبع) لابن خالويه فذكرت الحجة ، و(

مشكل إعراب القرآن) لمكي القيسي (المشكل) ، و(التبيان في إعراب القرآن) لأبي البقاء العكبري (التبيان) وغيرها من المصادر والمراجع الأخرى .

ومن الصعوبات التي واجهتها هو الحكم على نوع العلة فابن خالويه لم يصرح بنوع العلة إلا في أحيانٍ قليلةٍ جداً ، ومن الصعوبات الأخرى استخراج العلل من الكتب النحوية ؛ لأنّها لم تكن في مكانٍ واحدٍ بل في صفحاتِ الكتب بين الأسطر ، وذلك كان يقتضي قراءة الكتاب بدقة كبيرة .

وأتقدمُ بالشكرِ إلى أساتذتي في قسم اللغة العربية ، وبالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل المشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور ليث أسعد عبد الحميد الذي كان مثال الأب الناصح فأمدني من علمه وتواضعه وحسن رعايته فجزاه الله عنّي خير الجزاء ، وأشكرُ رئيسَ لجنةِ المناقشة وأعضاءَها لما بذلوه من عَنَاءِ قِراءة هذهِ الرسالة ، وتفضلهم بتوجيهها وتقويمها .

وأخيراً فلا يَسَعني إلا القول : إن كان العملُ وافياً فلله الحمد ، وإن أخطأت فحسبي أنّي إنسانٌ يخطئ ويصيب ، وما زلت في أولِ الطريق .

وآخر دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين

الباحث

الفصل الأول

العلّة النحوية في الأسماء والأفعال والأدوات (الحروف)

أولاً / المعرب من الأسماء :

١- المثنى :

عرفه الزجاج بقوله : ((هو ضم اسم إلى اسم مثله في اللفظ فيُختصر بذلك بأن يقتصر على لفظ أحدهما ، إذ كان لا فرق بينه وبين الآخر ، ويؤتى بعَلَم التثنية آخراً ، فيعلم بذلك أنهما قد اجتمعا وصارا بمنزلة شيء واحد ، إلا أنَّ الإخبارَ عنهما يقع على المعنى ، وذلك قولك : رجل ورجل ، ثم تقول : رجلان . وغلام وغلام ، ثم تقول : غلامان . فيكون ذلك أخصر من تكرير الاسم))(١) .

وعرف ابن عصفور (المثنى) فقال : ((ضمُ اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً))(٢) .

وحده الفاكهيّ : ((هو ما دل على اثنين بزيادة في آخره صالحاً للتجريد ، وعطف مثله عليه دون اختلاف معنى))(٣) .

أ- علّة زيادة النون في المثنى :

قال تعالى : چڈ ڈ ۀ ۀ ہ ہ ۂ ۂ ھ ھچ (القصص / ٣٢) .

قال ابن خالويه : ((قرأ ابنُ كثير وأبو عمرو (فذنِّك) مشدداً وهو تثنية ذلك باللام فأدغمت اللام في النون ... وقرأ الباقون (فَذنِك) خفيفة ، وهو تثنية ذاك بغير لام))(٤) ، والبرهانان هما البيانان : (اليد والعصا) فكنى (بذانك) عن العصا واليد ، وهما مؤنثان ، وإنما جاء بهما على التذكير لمراعاة الخبر وهو قوله (برهانان) ، وقيل الإشارة إلى انقلاب العصا حية بعد إلقائها ، وخروج اليد بيضاء بعد إدخالها في الجيب وهنا يكون

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ١٢٤ .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٣٥/١ .

(٣) شرح كتاب الحدود (للفاكهي) : ١٠٨ .

(٤) إعراب القراءات السبع وعللها : ١٧٤/٢ .

التذكير على الظاهر[١] ، فمن شدد جعله تثنية (ذلك) وتقديره (ذان لك) ، ومن خفف جعله تثنية (ذاك) فأتى بالنون الخفيفة للاثنين[٢] .

قال سيبويه : ((وتكون الزيادة الثانية نوناً ، كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين ، وهي النون وحركتها الكسر ، وذلك قولك : هما الرجلان ، ورأيت الرجلين ، ومررتُ بالرجلين))[٣] .

وذكر ابن الناظم أنَّ النونَ إنما تزاد في المثنى تعويضاً من دخول التنوين عليه قال : ((وأما النون فإنَّها لحقت المثنى عوضاً عما فاته من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين عليه ، وكسرت على الأصل لالتقاء الساكنين))[٤] . ويتضح لنا أنَّ علّةَ زيادة النون في المثنى عند سيبويه وابن الناظم هي علة عوض ، فالنون عندهما عوض عن الحركة والتنوين ، وقد ذكر هذه العلة السيوطي ، وأخذَ بها جمهور البصريين والكوفيين[٥] .

٢- الفاعل :

عرفه ابن السراج بقوله : ((الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة ، أو لم يكن كقولك : جاء زيدٌ ، ومات عمروٌ))[٦] .

---

(١) ينظر : روح المعاني (للآلوسي) : ٧٦/٢٠ .

(٢) ينظر : الحجة لابن خالويه : ١٢١ .

(٣) الكتاب (لسيبويه) : ١٧/١-١٨ .

(٤) شرح ابن الناظم (لبدر الدين بن مالك) : ٤٢ .

(٥) ينظر : الاقتراح : ٤٩ ، وعلل النحو لابن الوراق : ١٣٦ ، والمفصل في علم العربية (للزمخشري) : ١٨٨ ، ودراسات في كتاب سيبويه : ٢٠٧ .

(٦) الأصول في النحو : ٧٢/١ .

وعرفه ابن جني في الخصائص : ((إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسنَدتَ ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وأنَّ الفعلَ الواجب وغير الواجب في ذلك سواء))[١] ، وقال فيه الدكتور مهدي المخزومي : بأنَّه الذي يفعل الفعل ويحدثه[٢] .

أ- علّة رفع الفاعل :

قـــال تعـــالى : ﭽ ﻳ ﻳ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﭼ (البقرة / ٣٧) .

قال ابن خالويه : ((قرأ ابن كثير ، (فتلقى آدمَ) بالنصب (كلماتٌ) بالرفع جعل الفعل للكلمات ، وقرأ الباقون (آدمُ من ربه كلماتٍ) بالنصب وإنما كسرت التاء ، لأنها غير أصلية ، فمن جعل الفعل لآدم فحجته أنّ الله تعالى علم آدم الكلمات وأمره بهن فقبلها آدم وتلقاها ... فأمّا ابنُ كثير فأنه جعل الفعل للكلمات ؛ لأن كل من لقيته فقد لقيك ، وكلَّ من استقبلته فقد استقبلك))[٣] .

احتج ابن خالويه لكلتا القراءتين من دون أن يرجحَ قراءةً على أخر .فمن رفع (آدم) ونصب (كلمات) ، جعل آدم المتلقي للكلمات فتلقاها ودعا بها فهو
على هذه القراءة المتلقي لقبول الكلمات[٤] .

ورجح الزجاج قراءة الرفع ، وعلل ترجيحها بالإجماع عليها ؛ ولأنها في العربية أقوى فقال : ((والاختيار ما عليه الإجماع وهو في العربية أقوى ، لأنَّ آدم تعلم هذه الكلمات

---

(١) الخصائص : ١/١٨٧ ، وينظر : أسرار العربية (للانباري) : ٧٧ .

(٢) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه (د.مهدي المخزومي) : ٧٢ .

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها : ١/٨٢-٨٣ ، وينظر : السبعة (لابن مجاهد) : ١٥٣ ، والاتحاف (أحمد البنا) : ١/١٣٤.

(٤) ينظر : الكشف (لمكي القيسي) : ١/٢٣٦ ، والكشاف (للزمخشري) : ١/٢٧٤ ، والبحر المحيط (لأبي حيان الأندلسي) : ١/١٦٥ .

فقيل تلقى هذه الكلمات))[١] ، ورأى الأزهري أنَّ القراءة برفع (آدم) ، ونصب (كلمات) هي الأولى فقال : القراءة الجيدة ما عليه العامة لأنَّ معنى (تلقى) (تعلم) و(آدم) هو الذي تعلم الكلمات من ربه ، و(آدم) فاعل ، و(كلمات) مفعول به[٢] .

وأمّا من نصب (آدم) ورفع (كلمات) ، فقد جعل الفعل للكلمات ، وجعلها فاعلاً للفعل (تلقى) ، وجعل (كلمات) هي المتلقية[٣] ، وقد ذكر الفرّاء كلتا القراءتين ، فقال : ((المعنى واحد لأن ما لقيك فقد لقيته ، وما نالك فقد نلته))[٤] ، ومع أن القراءتين تحمل معنىً واحداً إلا أن قراءة الرفع هي الأشهر بين القرّاء .

وقد علل سيبويه رفع الفاعل ، إذ يقول : ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول . وذلك قولك : ضربَ عبدُ الله زيداً ، فعبدُ الله ارتفع هاهنا كما ارتفع في (ذهبَ) وَشَغَلْتَ (ضَربَ) به كما شَغَلْتَ به (ذهب) ، وانتصب (زيدٌ) لأنه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل))[٥] . ويلاحظ من هذا الكلام أنَّ الفاعلَ ارتفع بفعله لأننا شغلنا الفاعل به ولم نشغله بغيره ، فعبدُ الله فاعل ارتفع بالفعل (ضربَ) المتعدي كما ارتفع الفاعل بالفعل (ذهب) اللازم وانتصب المفعول بالفعل الذي تعدى إليه .

واختلف النحاة في هذه العلّة وأخذوا يعللون بها الظواهر النحوية لذلك اختلفت عندهم عما علله سيبويه ، فيقول المبرد : ((إنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت ، وتجب بها الفائدة للمخاطب ، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٨٥/١ .
(٢) ينظر : معاني القراءات (لأبي منصور الأزهري) : ٤٨-٤٩ .
(٣) ينظر : الكشف : ٢٣٧/١ .
(٤) معاني القرآن للفراء : ٢٨/١ .
(٥) الكتاب : ٣٤/١ .

والخبر ، إذا قلت : قام زيدٌ فهو بمنزلة قولك : القائمُ زيدٌ))[١] فالعلة عنده هي تشبيه الفاعل بالخبر في حصول الفائدة .

وذكر بعضُهم أنَّ حكمَ الفاعل أن يكونَ مرفوعاً بإسناد الفعل إليه وأُعطي الرفع لأنَّه أشرفُ الأشياء ، والرفع أشرف الحركات[٢] .

وذكر أبو حيان في رفع الفاعل عدة مذاهب ، فقال : اختلف النحاة في الرافع للفاعل فقيل شبهه بالمبتدأ ، وقيل ارتفع بكونه فاعلاً في المعنى ، وقيل ارتفع بإسناد الفعل إليه ، وقيل ارتفع بالمسند إليه فعلاً كان أو اسماً وهو الصحيح[٣] ، فالعلة عنده علة إسناد .

وبعضُهم علل الرفع للفرق بين الفاعل والمفعول ، فرفعوا الفاعل ونصبوا المفعول ؛ لأنَّ الفاعلَ أقلُ من المفعول في الكلام فلما كان الفاعل أقل من المفعول به جُعلت له الحركة الثقيلة[٤] .

وبذلك تكون العلة الرافعة للفاعل مختلفة بين النحاة ، والفرق واضح بينهم ، وأقرب هذه العلل ما ذهب إليه سيبويه وأبو حيان أنَّ الفاعل مرفوع بإسناد الفعل إليه[٥] ، وأيد الباحث هذا الرأي .

٣- المبتدأ والخبر

*** المبتدأ :**

عرفه سيبويه بقوله : ((فالمبتدأ كلُّ اسمٍ ابتدئَ ليُبنَى عليه كلامٌ ، والمبتدأُ والمبنيُّ عليه رفعٌ ، فالابتداء لا يكون إلا بمعنى عليه ، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو

---

(١) المقتضب (للمبرد) : ٨/١ .

(٢) ينظر : علل النحو : ٢١١ .

(٣) ينظر : منهج السالك (لأبي حيان الأندلسي) : ١٠٣ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه .

(٥) ينظر : العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية : ١٤٢ .

مسندٌ ومسندٌ إليه))[١] .

وقال ابن السراج : ((المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف ، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدئاً به دون الفعل ويكون ثانيه خبره ، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه))[٢] ، وعرفه أبو علي الفارسي بقوله : ((الابتداء وصفٌ في الاسم المبتدأ ، يرتفع به ، وصفة المبتدأ أن يكون معرى من العوامل الظاهرة ومسنداً إليه شيء . مثال ذلك زيدٌ منطلقٌ))[٣] .

*** الخبر :**

حده ابن جنّي بقوله : ((هو كلّ ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه))[٤] . وذهب ابن عصفور إلى أنّه : الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية[٥] .

وعرفه ابن عقيل : ((هو الجزء المكمل للفائدة ، ويرد عليه الفاعل نحو (قام زيدٌ) فإنه يصدق على زيدٍ أنه الجزء المتمم للفائدة))[٦] .

أ- علّة رفع المبتدأ والخبر :

قال تعالى : چ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ چ (الأعراف / ٢٦) .

قال ابن خالويه : ((قرأ نافع وابن عامر والكسائي : بالنصب ، والباقون بالرفع . فمن نصب جعله مفعول قوله : (قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوءاتكم) ونسق الثاني

(١) الكتاب : ١٢٦/٢ .

(٢) الأصول في النحو : ٥٨/١ .

(٣) الإيضاح العضدي (لأبي علي الفارسي) : ٢٩/١ .

(٤) اللمع (لابن جني) : ٢٦ .

(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٤٠/١ .

(٦) شرح ابن عقيل (لبهاء الدين ابن عقيل) : ١٨٣/١ .

عليه (ولباسَ التقوى) قيل في التفسير هو الحياء))[١] .

ذهب الأخفش وغيره إلى جعل (لباسُ التقوى) مبتدأ ، و(ذلك) مبتدأ ثانٍ ، و(خيرٌ) خبر (ذلك) ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبراً للمبتدأ (لباس) ، والرابط هو اسم الإشارة لحاجة الخبر الجملة إلى رابط[٢] ، وقد يكون (لباس) مبتدأ ، و(خيرٌ) خبره ويكون (ذلك) صفة لـ (لباس) ، أو بدل ، أو عطف بيان ، ويكون المعنى : ولباسُ التقوى ذلك الذي علمتموه خيرٌ لكم من لباس الريش الذي أنزل إليكم[٣] ، و(لباس) يمكن أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هو لباسُ التقوى ، و(ذلك خيرٌ) مبتدأ وخبر والتقدير : سترُ العورة لباسُ المتقين[٤] .

أمّا قراءة نصب (لباسَ) فهي عطف على قوله ريشاً ، فذكر ابن خالويه : ((الحجة لمن نصب : أنّه عطفه على ما تقدم بالواو ، فأعرب بمثل إعرابه))[٥] .

واختار الفرّاء قراءة النصب إذ قال : ((فنصبُ اللباس أحبُ إليّ ؛ لأنَّه تابع الريش))[٦] ، واستحسنه الطبري وعدّه صواباً ، لصحة المعنى التأويلي عليه[٧] .

وقيل إنها عطف على (ريشاً) والمعنى : أنزلنا عليكم لباس التقوى[١] ، وكلتا

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ١/١٧٨ ، وينظر : ١/١٥١ ، ٢/١١٤ ، ٣١١ ، ٣١٥ ، ٣٤٢ ، والنشر (لابن الجزري) : ٢/٢٦٨ ، والاتحاف : ٢/٢٢٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١/٣٢٤ ، والكشاف : ٢/٩٧ ، والتبيان (للعكبري) : ١/٥٦٢ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١/٦٠٧ ، والحجة لابن خالويه : ١٥٤ ، والمحرر الوجيز (لابن عطية) : ٥/٤٧١ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١/٦٠٧ ، والمشكل (لمكي القيسي) : ١/٢٨٦ ، والمحرر الوجيز : ٥/٤٧٢ ، وشرح ابن عقيل : ١/١٨٥ .

(٥) الحجة لابن خالويه : ١٥٤ ، وينظر : الحجة لأبي زرعة : ٢٨٠ .

(٦) معاني القرآن للفراء : ١/٣٧٥ .

(٧) ينظر : جامع البيان للطبري : ١٢/٣٩٩ .

القراءتين حسنتان ، لكن قراءة الرفع أحبُ ؛ لكونها تجعل (لباس التقوى) خيراً لصاحبها عند الله مما خلق له من لباس الثياب والريش[٢] ، فقراءة الرفع هي الاختيار ؛ لأنَّ أكثر القرّاء يرجحها على قراءة النصب .

وعلل سيبويه رفع المبتدأ والخبر ، فقال : ((فأما الذي يبنى عليه شيء هو فأن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك عبدُ الله منطلقٌ : ارتفع عبد الله لأنه ذُكر ليبنى عليه المنطلق ، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته))[٣] يفهم من كلام سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر يرتفع بالمبتدأ ، وذكر المبرّد العامل في رفع الخبر هو الابتداء والمبتدأ[٤] ، وتابع ابنُ السراج المبرّد في تعليله فالمبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بهما نحو قولك : اللهُ ربُّنا ، ومحمدٌ نبينا ، والمبتدأ لا يكون كلاماً تاماً إلا بخبره[٥] .

فالبصريون اختلفوا فيما بينهم في رافع الخبر ، أمّا المبتدأ فهو مرفوع عندهم بالابتداء ، والخبر مرفوع عند سيبويه بالمبتدأ ، وعند المبرد وابن السراج مرفوع بالمبتدأ والابتداء ، وقد رجح ابن يعيش قول سيبويه في رافع الخبر وهو الابتداء وحده ، فقال : ((والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده))[٦] .

وخالف الكوفيون جميع ما قاله البصريون وقالوا : إنَّ المبتدأ رفع الخبر ، والخبر

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٢٨/٢ ، ومعاني القراءات : ١٧٨ ، والمشكل : ٢٦٨/١ .

(٢) ينظر : الكشف : ٤٦١/١ .

(٣) الكتاب : ١٢٧/٢ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٤٩/٢ .

(٥) ينظر : الأصول في النحو : ٥٨/١ .

(٦) شرح المفصل (لابن يعيش) : ٨٥/١ ، وينظر : الأشباه والنظائر : ٢٥٢/١ .

رفع المبتدأ فترافعا[١] ؛ لأنَّ كلَّ منهما مفتقر إلى الآخر فكان كل منهما عاملاً في صاحبه ، واختار السيوطي مذهب الكوفيين ، فقال : ((إلى أنهما ترافعا ، فالمبتدأ رفع الخبر ، والخبر رفع المبتدأ ، لأن كُلاً منهما طالبٌ الآخر ، ومحتاج له ، وبه صار عمدة))[٢] ، واتضح أنَّ أرجحَ هذه العلل هي التي وضحها سيبويه في باب المسند والمسند إليه ، فقال : ((وهما ما لا يَغْني واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يَجدُ المتكلّمُ منه بدّا . فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه ، وهو قولك (عبدُ الله أخوك ، وهذا أخوك) ، ومثل ذلك : يذهبُ عبدُ الله ، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخرِ في الابتداء))[٣] . فالعلّة عنده علّة عدم استغناء .

ب- علة تقديم الخبر على المبتدأ :

قـــــال تعـــــــــالى : ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝﭞ ﭟ ﭠ ﭡﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ (البقرة / ٧) .

قال ابن خالويه : ((قرأ عاصم في رواية المفضَّل (وعلى أبصارهم غشاوةً) بالنصب . وقرأ الباقون (غشاوةٌ) بالرفع ، فمن نصب أضمر فعلاً ، والتقدير : ختم الله على قلوبهم ، وجعل على أبصارهم غشاوةً ... والعرب تضمر الفعل إذا كان في الكلام دليلٌ ، ومن رفع (غشاوةٌ) فجعله ابتداء و(على) خبرٌ والتقدير : غشاوةٌ على أبصارهم : كقولك : زيدٌ في الدار ، وعلى أبيك ثوب وثوبٌ على أبيك))[٤] . فاتفق

---

(١) ينظر : الإنصاف (للانباري) : ٥٦/١ ، مسألة (٥) ، وأسرار العربية : ٧٦ ، وأوضح المسالك (لابن هشام الأنصاري) : ١٣٧/١ .

(٢) همع الهوامع (للسيوطي) : ٨/٢ .

(٣) الكتاب : ٢٣/١ .

(٤) إعراب القراءات السبع وعللها : ٦١/١-٦٢ ، وينظر : السبعة : ١٤٠ .

القرّاء على رفع قوله : (غشاوةٌ) إلا ما روى المفضَّل عن عاصم بالنصب[١] .

فقراءة الرفع عند النحاة على وجهين :

(أحدهما) : أن تكون مرفوعة بالابتداء[٢] ؛ لأن (الختم) ليس يقع على الأبصار ، ولا توصف به في شيء من كتاب الله[٣] .

(الآخر) : أن يكون قوله (غشاوة) مرفوعاً بالجار والمجرور[٤] ، أي أنه فاعل وعامله الجار والمجرور ، والمعنى : وعلى أبصارهم استقرت غشاوة ، فالجار والمجرور نائب عن الفعل (استقر)[٥] ، أمّا الأزهري فقد ترك توجيهها واكتفى بقوله : ((الرفع هي القراءة المختارة))[٦] . أمّا قراءة النصب فقد حملها معظم النحاة على التقدير ، قال الفرّاء الفرّاء : ((ولو نصبتها بإضمار (وجعل) لكان صواباً))[٧] .

وهناك وجه آخر للنصب ، وهو أن يكون منصوباً بالفعل (ختمَ) مع تقدير حرف جر والمعنى : وختمَ على أبصارهم بغشاوة ، فحذف حرف الجر ، وأوصل الفعل إلى (غشاوة) فنصبها ، إذ لا يجوز نصبها بالفعل (ختم) ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، وكلا الوجهين في قراءة النصب لا يجوز إلا في الشعر[٨] . فالأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر لعدة أسباب ، وهذا أكثر ما يكون أسلوبياً ، لأننا نجد البلاغيين قد أفاضوا فيه بل

---

(١) ينظر : السبعة : ١٤٠ ، والاتحاف : ١٢٨/١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٣٦/١ ، والحجة لابن خالويه : ٦٧ ، والإنصاف : ٥٧/١ : مسألة (٩) ، وشرح ابن عقيل : ١٩٩/١ .

(٣) ينظر : جامع البيان للطبري : ١٣١/١ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١٣/١ ، والتبيان : ١٥/١ .

(٥) ينظر : التبيان : ١٥/١ .

(٦) معاني القراءات : ٤٠ .

(٧) معاني القرآن للفراء : ١٣/١ .

(٨) ينظر : مجمع البيان (للطبرسي) : ٩٣/١ .

هو مبحث من مباحث علم المعاني[١] .

وأمّا النحاة فقد درسوه من وجهة نظر تركيبية ، وعللوا تقديم الخبر على المبتدأ بعلل تجعل الخبر مقدماً مرة وجوباً ، ومرة جوازاً قال ابن مالك ((يجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا لم يوهم ابتدائية الخبر ، أو فاعلية المبتدأ أو يقرن بالفاء))[٢] ، وقال ابن عصفور : ((والقسم الذي يلزم فيه تقديم الخبر أن يكونَ الخبر اسم استفهام نحو قولك : كيف زيدٌ ؟ أو يكون المبتدأ نكرة لا مسوغ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفاً ، أو مجروراً متقدمين عليها ، نحو : في الدار رجلٌ ، وعندك امرأةٌ ، أو يكون المبتدأ قد اتصل بضمير يعود على الخبر ، نحو قولك : في الدار ساكنها ، أو يكون المبتدأ أن واسمها وخبرها نحو قولك : في علمي أنك قائمٌ ، أو يكون الخبر (كم الخبرية) نحو قولك : كم درهمٍ مالك))[٣] .

العلّة التي أوضحها ابن عصفور في تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً اصطلح عليها النحاة بتسميتها (علة وجوب) وأكثر من أفاض فيها هم البلاغيون لأنَّ نظرتهم إلى هذا التقديم كانت من زاوية الاسلوب . فهي تعطي للمتكلم القدرة على إبراز المعاني والدلالات التي تدور في نفسه بحسب مقتضيات الحال .

ج- علّة حذف المبتدأ :

قال تعالى : ﭽ ﭽ ﭽ ﭽ ﭽ ﭽ ﮃ ﮃ ﮄ ﮄ ﮆ ﮆ ﮈ ﮊ ﮊ ﭼ (المزمل / ٨ ، ٩) .

قال ابن خالويه : ((قرأ أهلُ الكوفة وابنُ عامر غير حَفْصٍ : (ربِّ المشرق)

---

(١) ينظر : المثل السائر (لابن الأثير) : ٣٨/٢ .

(٢) تسهيل الفوائد (لابن مالك) : ٤٦ .

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٥٣/١ .

بالكسر بدلاً من قوله : (واذكر اسمَ ربِّك) ، وقرأ الباقون بالرفع على الاستئناف))[١] .

فأمّا قراءة الرفع فقد حملها الفرّاء على أنَّ (رَبُّ) خبر لمبتدأ محذوف ، فقال : ((والرفع يحسن إذا انفصلت الآية عن الآية ... ويحسن الاستئناف والإتباع))[٢] .

وقال الأزهري : ((من قرأ : (رَبُّ) رفعه بـ (هو رَبُّ المشرق))[٣] ، وهذا غالب ما جرت عليه آراء النحاة في تخريجاتهم .

والوجه الآخر للرفع قال به الطبري وهو جعل (ربُّ) مبتدأ وخبره قوله تعالى : (لا إله إلا هو)[٤] ، وهذا الرأي في رفع (ربُّ) هو الأقرب إلى الإيضاح فالمبتدأ اسم معرفة والجمل التي بعد المبتدأ تعرب أخباراً لها .

وأمّا قراءة الخفض فهي عند الأزهري مخفوضة على الإتباع ، ونص بقوله : ((ومن قرأ : (ربِّ) أتبعه قوله : (واذكر اسمَ ربِّك ... ربِّ المشرق))[٥] .

ويجوز على قراءة الخفض أن يكون صفةً لـ (ربك)[٦] ، وذكر الزمخشري : ((ومجروراً على البدل من ربك . وعن ابن عباس : على القسم بإضمار حرف القسم كقولك : الله لا فعلَنَّ ، وجوابه (لا إله إلا هو) كما تقول : والله لا أحد في الدار إلا زيد))[٧] ، ورد أبو حيان هذا الرأي ، فقال : ((ولعل هذا التخريج لا يصح عن ابن عباس ، إذ فيه

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ٤٠٧/٢ ، وينظر : ٢٥٠/١ ، والسبعة : ٦٥٨ ، والتيسير (لأبي عمرو الداني) : ٢٩٦ .

(٢) معاني القرآن للفراء : ١٩٨/٣ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٥٣٢/٣ .

(٣) معاني القراءات : ٥١٢ .

(٤) ينظر : جامع البيان للطبري : ١٣٣/٢٩ ، والحجة للفارسي : ٣٣٦/٦ .

(٥) معاني القراءات : ٥١٢ .

(٦) ينظر : جامع البيان للطبري : ٨٤/٢٩ ، والكشف : ٢٤٥/٢ .

(٧) الكشاف : ٧١/٤ .

إضمار الجار في القسم ، ولا يجوز عند البصريين . إلا في لفظة الله ولا يقاس عليه))[١] ، وقال الطبري في قراءتي الرفع والخفض : ((والصواب من القول في ذلك عندنا أنَّهما قراءتان معروفتان قد قرأ بكل واحد منهما علماء من القرّاء فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب))[٢] .

وعلل ابن السراج حذف المبتدأ وإضماره إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع فمن ذلك ترى جماعة يتوقعون الهلال فيقولُ القائل : (الهلال والله) أي هذا الهلالُ ، فيحذف اسم الإشارة كثيراً ؛ لأنه كالمنطوق به لكثرته على الألسنة ، ومن ذلك (مررتُ برجلٍ زيدٌ) لأنَّك لما قلت : مررتُ برجل أردتَ أن تبينَ من هو ، فكأنك قلت : هو زيدٌ[٣] . وسبق ابن السراج في هذه العلّة سيبويه[٤] ، فالعلّة في ذلك هي علّة كثرة الاستعمال .

ب- العلّة النحوية في المنصوبات :

١- المفعول به :

عرف الشريف الجرجاني المفعول به بقوله : ((ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر أو بها أي بواسطة حرف الجر))[٥] .

وحده الفاكهي بقوله : ((كل اسم تعدى إليه فعل الفاعل ومنه المنصوب على الاشتغال أو على التنازع أو الاختصاص ، أو الإغراء ، أو التحذير ، أو النداء))[٦] .

---

(١) البحر المحيط : ٣٦٢/٨ .
(٢) جامع البيان للطبري : ٨٤/٢٩ .
(٣) ينظر : الأصول في النحو : ٦٨/١ .
(٤) ينظر : الكتاب : ١٣٨/١ ، ١٣٠/٢ ، وشرح المفصل : ٩٤/١ .
(٥) التعريفات : ٢٢٢ .
(٦) شرح كتاب الحدود : ٢٠٠ .

وذكر ابن السراج علة تسميته بالمفعول به قائلاً : ((وأعلم أنَّ هذا إنما قيل له مفعول به ؛ لأنَّه لما قال القائل : ضربَ وقتل ، قيل له : هذا الفعل بمن وقع ؟ فقال : بزيدٍ أو بعمرو فهذا إنَّما يكونُ في المتعدي نحو ما ذكرناه ، ولا يقال فيما لا يتعداه نحو : قام وقعد ، لا يقال هذا القيام بمن وقع ؟ ولا هذا القعود بمن حل ، إنما يقال : متى كان هذا القيام ؟ وفي أي وقت وأين كان ؟))[١] .

أ- علة نصب المفعول به :

قال تعالى : ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱﭲ ﭽ (الحج / ٢٥) .

قال ابن خالويه : ((روى حفص عن عاصم (سواءً) بالنصب ، جعله مفعولاً ثانياً من قوله : (جَعَلنه للناس سواءً) أي مستوياً ... والعاكفُ يرتفع بفعله في هذه القراءة . أَي : أستوي العاكفُ فيه والبادِ .

وقرأ الباقون (سواءٌ) بالرفع ابتداءٌ وخبرٌ كما تقول : مررتُ برجلٍ سواءٌ عنده الخيرُ والشرُ))[٢] .

ففي قراءة النصب ذهب ابن خالويه إلى جعل (سواءً) مفعولاً ثانياً للفعل (جعلَ)[٣] ، فـ (جعلَ) هنا بمعنى (صيَّرَ) وللناس متعلقٌ به[٤] ، وأعربها أبو حيان اعرابين هما :

الأول : جعلها مفعولاً ثانياً للفعل (جعلَ) .

الثاني : جعلها حالاً من معمول (جعلَ)[١] .

---

(١) الأصول في النحو : ٥٤/١ .

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها : ٧٤/٢ ، وينظر : ١٦٨/٢ ، ٢٧١ ، ٣١٣ ، والسبعة : ٤٣٥.

(٣) ينظر : الحجة لابن خالويه : ٣٢٥ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٤٣٣/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٩٧/٢ .

وهي عند مكي القيسي مفعولٌ مطلقٌ[٢] ، والخلافُ واضحٌ في إعرابه بين النحاة ولعل أقربها – كما يرى الباحث – هي أن تكون (سواءً) مفعولاً ثانياً للفعل (جعل).

أمّا في قراءة الرفع فذهب ابن خالويه إلى عدِّ (الناس) مفعولاً ثانياً[٣] .

ويرى ابن عطية أنَّه محذوفٌ على معنى (الذي جعلناه قبلةً ومتعبّداً)[٤] ، ورد أبو حيان توجيه ابن عطية فقال : ((فتوجيه ابن عطية توجيه معنى لا إعراب))[٥] ، وعده الطبري مبتدأ وما بعده خبراً له[٦] .

وأجاز الزجاج والنحاس كونه مبتدأ أو خبراً[٧] ، وهي عند مكي القيسي خبرٌ مقدمٌ[٨] ، وردَّ أبو حيّان على من أعربه مبتدأ ؛ لأنَّ المعرفةَ أولى بالابتداء منها ، وهذا عند البصريين مشروطٌ بالاعتماد على نفي أو استفهام . والعلةُ في نصب المفعول به هي نفسها علَّةُ رفعِ الفاعل ، فالفاعلُ مرفوعٌ والمفعولُ به منصوبٌ ، وقد علَّلَ سيبويه ذلك ، إذ يقول : ((هذا بابُ الفاعل الذي يتعداه فعلُه إلى مفعول))[٩] ، وقد ذكر الباحثُ هذه العلّة في المرفوعات[١٠] .

ب- علّة حذف عامل المفعول به :

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٣٣٦/٦ .

(٢) ينظر : المشكل : ٤٩٠/٢ .

(٣) ينظر : الحجة لابن خالويه : ٣٢٥ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز : ٢٥٤/١٠ .

(٥) البحر المحيط : ٣٣٦/٦ .

(٦) ينظر : جامع البيان للطبري : ١٤٨/٢٥ .

(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٤٢٠/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٩٧/٢ .

(٨) ينظر : المشكل : ٤٩٠/٢ ، ٦٦٢ .

(٩) الكتاب : ٣٤/١ .

(١٠) ينظر : العلة النحوية في إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه : ٢٤ .

قال تعالى : ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﭼ(المسد / ٤) .

قال ابن خالويه : ((قرأ عاصم وحده : (حَمّالةَ) بالنصب على الشتم والذم أي : أشتمُ حمالةَ الحطب وأذمُ وأعني ... وقرأ الباقون بالرفع جعلوه ابتداءً وخبراً ، (وامرأته حمالةُ الحطبِ) أي : هي حمالةُ))[١] .

فمن نصب (حمالةَ) فقد نصبها على أنها مفعول به على الذم والشتم ، والتقدير : أعني أو أذم أو أشتم حمالةَ الحطبِ ، وقدَّر سيبويه على : أذكرُ حمَّالة الحطبِ شتماً لها[٢] ، وهذا ذمٌ ؛ لأنَّها اشتهرت بالنميمةِ فَجَرَت صفتها ذماً لها وشتماً لها لا تخصيصاً[٣] ، وذكر الفرّاء أنَّها منصوبةٌ على الحال من (امرأته)[٤] .

أمّا قراءة الرفع فهي خبر لمبتدأ محذوف ((فمن رفع : أنَّه جَعله خبر للابتداء))[٥] ، ويجوز أن تكون (امرأته) مبتدأ و(حمالة) خبر[٦] ، أو قد يكون الرفع على (حمالة) صفة لـ (امرأته) فذكر الفراء : ((سيصلى نار جهنم هو وامرأته حمالةُ الحطبِ تجعله من نعتها))[٧] ، ورجح الطبري قراءة الرفع ؛ لأنها الأفصح ولإجماع القراء القراء عليها[٨] . فالقراءتان حسنتان من حيث التوجيه النحوي والمعنى وما ورد من توجيهات إعرابية فكلها مقبولة .

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ٥٤٢/٢ ، وينظر : ٧٣/٢ ، ١٠١ ، ٢١٠ ، ٢٣٢ ، والسبعة : ٧٠٠ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٧٠/٢ ، وإعراب ثلاثين سورة : ٢٢٥ ، والحجة للفارسي : ١٥٢/٤ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٧٨٦/٣ ، والكشف : ٣٩٠/٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٩٨/٣ .

(٥) الحجة لابن خالويه : ٣٧٧ ، وينظر : معاني القراءات : ٥٦٨ ، والكشف : ٣٩٠/٢ .

(٦) ينظر : الحجة لأبي زرعة : ٧٧٧ .

(٧) معاني القرآن للفراء : ٢٩٨/٣ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٨٩/٥ .

(٨) ينظر : جامع البيان للطبري : ٤١٣/٣٠ .

وقد بيَّن سيبويه علّة حذف عامل المفعول به فقال : ((هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل وذلك قولك : ((هذا ولا زَعَماتِك)) أي ولا أَتَوهَّمُ زَعَماتِك ... ولكنه لا يذكرُ أذكرُ لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إياه))[١] فيفهم من تعليله هذا أن العامل قد حُذف لكثرة الاستعمال ، فيكون سيبويه بذلك مراعياً لفظ الفعل مع دلالة الحال[٢] .

وعلل ابن الناظم لحذف العامل ، وجعل علته هي كثرة الاستعمال فقال : ((يجوز حذف الفعل الناصب للفضلة إذا دلَّ عليه دليل . وهذا الحذف على ضربين جائز وواجب . فيجوز الحذف إذا دلَّ على الفعل قرينة كقولك لمن سدَّد سهما القرطاس ، بإضمار تصيب ، ويجب حذف الفعل إذا فسره ما بعد المنصوب نحو أ زيداً رأيته ؟ ولا يجب الحذف فيما عدا ذلك ولا فيما كان وارداً مثلاً أو كالمثل في كثرة الاستعمال))[٣] .

فهو بذلك يكون قد تابع سيبويه في تعليله ، ووافقهما الرضي فقال : ((وعلَّة سبب الحذف كثرة الاستعمال))[٤] . فالعلّة في حذف عامل المفعول به ، والتي عليها آراء النحاة هي علّة كثرة الاستعمال .

٢- المفعول المطلق :

عرفه ابن عقيل:((هو المصدر،المنتصب:توكيداً لعامله،أو بياناً لنوعه،أو عدده))[٥] .

---

(١) الكتاب : ٢٨٠/١ .

(٢) ينظر : العلل النحوية في كتاب سيبويه (أسعد خلف جابر) : ١٢٠ (رسالة ماجستير) .

(٣) شرح ابن الناظم : ٢٥١ .

(٤) شرح الرضي (للرضي الاسترآبادي) : ٣٠٤/١ .

(٥) شرح ابن عقيل : ١٤٣/٢ .

وعرفه الشريف الجرجاني ، فقال : ((هو اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور بمعناه أي بمعنى الفعل))(١) .

وحده الفاكهيّ : ((المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبيِّن لنوعه أو عدده))(٢) .

ويسميه سيبويه (الحدث والحدثان)(٣) ، وهو في مصطلح النحويين مصدر ، كقولنا : ضرب زيدٌ ضرباً ، وقام قياماً(٤) ، وسمي مفعولاً مطلقاً ؛ لأنّه لم يُقيد ، وذكر ابن الجَزَريّ ذلك فقال : وإنما سمي مفعولاً مطلقاً ؛ لأنّه ليس مقيداً ، لكونه مفعولاً حقيقياً(٥) .

أ- علة حذف العامل الناصب للمصدر :

قال تعالى : چ ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ چ (الأعراف / ١٦٤) .

قال ابن خالويه : ((روى حفص عن عاصم (معذرةً) بالنصب على المصدر كقولك : اعتذرت اعتذاراً ومعذرةً بمعنىً . وحجتُهُ : أنَّ الكلامَ جوابٌ كأنهم قيل لهم : لِمَ تعظون قوماً الله مهلكهم ؟ فأجابوا فقالوا: نعظُهُم اعتذاراً إلى ربهم ،كما يقول القائل : لِمَ وبختَ فُلاناً ؟ فتقول : طلباً لتقويمه ، وقرأ الباقون : (معذرةٌ) بالرفع))(٦) .

وأمّا من قرأ بالنصب ففيه ثلاثة أوجه :

الأول : هو مصدر ، كأنه قيل لهم : لم تعظونَ قوماً ؟ قالوا : نعتذر من فعلهم اعتذاراً

---

(١) التعريفات : ٢٢٢ .

(٢) شرح كتاب الحدود : ٢١٤ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣٤/١ ، وينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٢٢/٢ ، والمقتضب : ٦٨/١ .

(٤) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٦٢ ، وكاشف الخصاصة (لابن الجزري) : ١٢٤ .

(٥) ينظر : كاشف الخصاصة : ١٢٤ .

(٦) إعراب القراءات السبع وعللها : ٢١١/١ ، وينظر : ٢٥٦/١ ، ٢٨٨ ، ١٨/٢ ، ٢٢٨ ، والتيسير : ١١٤ .

ومعذرةً إلى ربكم .

الثاني : هو مفعول لأجله ، والتقدير : وعظناهم لأجل المعذرة .

الثالث : هو مفعول به ؛ لأنَّ المعذرةَ تتضمن كلاماً ، وتنصب بالقول ، كما تقول : قلتُ خطبةً[١] .

وأما قراءة الرفع فذهب ابن خالويه إلى تقدير مضمر : هذه معذرةٌ مؤيداً ذلك بقوله تعالى : ﭽ ﭑ ﭒﭼ(النور / ١) أي : هذه سورةٌ[٢] .

وذهب سيبويه إلى أنّه خبر ابتداء محذوف فقال : ((لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمرٍ ليموا عليه ، ولكنَّهم قيل لهم : ((لِمَ تعظونَ قوماً)) ؟ قالوا : موعظتُنا معذرةٌ إلى رَبِّكُم))[٣] ، وذهب مذهب سيبويه الطبري ، والزجاج ، وأبو حيان ، وغيرهم[٤] .

وذكر سيبويه ((أنه رأى رجلاً في حال قيامٍ ، أو حال قعودٍ ، فأرادَ أن ينبِّهه ، فكأنّه لَفَظَ بقوله : أ تقومُ قائماً ، وأتقعدُ قاعداً ، ولكنَّه حذف استغناءً بما يرى من الحال ، وصار الاسمُ بدلاً من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع))[٥] . فَحُذِفَ الفعل ؛ لأنَّه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه[٦] ، وأكد المرادي ذلك بقوله : ((وقد يجب الحذف وذلك إذا كان المصدر بدلاً من

---

(١) ينظر : جامع البيان للطبري : ٤٠/١٥ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١٥٧/٢ ، والحجة لابن خالويه : ١٦٦ .

(٢) ينظر : الحجة لابن خالويه : ١٦٦ .

(٣) الكتاب : ٣٢٠/١ .

(٤) ينظر : جامع البيان للطبري : ١١٢/٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣١٢/٢ ، والبحر المحيط : ٤١٢/٤ .

(٥) الكتاب : ٣٤٠/١-٣٤١ .

(٦) شرح الأشموني (لنور الدين الأشموني) : ٣٤١/٢ .

اللفظ بفعله ، وإنما وجب حذف عامله لئلا يُجمع بين البدل والمبدل منه))[١] .

فالعلّة في هذا علّة عوض ، فالمصدر أو المفعول المطلق صار بدلاً عن الفعل المحذوف ، والنحاة لا يجيزون الجمع بين العوض والمعوض .

٣- المفعول فيه (الظرف) :

عرفه ابن جنّي : ((كلُّ اسم من أسماء الزمان أو المكان يراد فيه معنى (في) وليست في لفظه))[٢] .

وذكره الأنباري : ((قيل : هو الظرف ، وهو كلُّ اسم من أسماء المكان أو الزمان يراد فيه معنى (في) نحو : صمتُ اليوم ، وقمت الليلة ، وجلستُ مكانك))[٣].

وعرفه الشريف الجرجاني بقوله : ((ما فعل فيه فعل مذكور لفظاً أو تقديراً))[٤].

وحده الفاكهي : ((المفعول فيه ما ذكر فضلة لأجل أمرٍ وقع فيه من اسم زمان مطلق أو مكان مبهم ، أو مادته مادة عاملة))[٥] .

والمفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان ، وقال الخليل : ((سمي الظرف ظرفاً لأنه يقع الفعل فيه ، كالشيء يجعل في الظرف))[٦] .

أ- علة نصب المفعول فيه :

قال تعالى : ﭽ ﯾ ﯾ □ □ □ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ □
□ □ﭼ (الأنعام / ٩٤) .

---

(١) توضيح المقاصد (للمرادي) : ٢/٧٧ ، وينظر : منهج السالك : ١٤٠ .

(٢) اللمع : ٥٥ .

(٣) أسرار العربية : ١٧٧ .

(٤) التعريفات : ٢٢٢ .

(٥) شرح كتاب الحدود : ٢١٨ .

(٦) الجمل في النحو (للخليل) : ٧٢ .

قال ابن خالويه : ((قرأ نافع والكسائي وحفص عن عاصم (بَيْنَكُم) بالنصب جعلوه ظرفاً ... وقرأ الباقون : (بينُكم) بالضم أي : وصلُكُم ، جعلوه اسماً كما يقال : جاءني رجلٌ دُونَكَ ، وهذا رجلٌ دونٌ أي : خَسِيسٌ))(١) .

أمّا قراءة النصب فذهب ابن خالويه إلى أنّ الفاعل هو (ما) ، وتصديقه قراءة ابن مسعود : (لقد تقطعَ ما بينكم)(٢) ، و(ما) عند العكبري بمعنى (شيء) حاكماً عليها بالحذف وحلول الصفة (بين) محلها(٣) ، وعارضه أبو حيان بقوله : ((ليس بصحيحٍ ، لأن الفاعل لا يحذف))(٤) .

أما الزمخشري فذهب إلى إسناد الفعل إلى مصدره على تأويل خلاف المقصود فقال : ((وقع التقطع بينكم ، كما تقول : جَمعَ بينَ الشيئين ، تريد أوقعَ الجمع بينهما))(٥) .

وذهب ابن عطية إلى موافقة الزمخشري في إسناد الفعل إلى مصدر محذوف مخالفاً له في تأويل المصدر من لفظ ينافي فعله ، والتقدير : لقد تقطع الاتصال بينكم أو الارتباط(٦) .

أمّا قراءة الرفع فذهب الفرّاء والزجاج وغيرهما على جعل (البين) اسماً بمعنى (الوصل) أي : لقد تقطع وصلُكم ، وهو مصدر من (بَانَ يبينُ بيناً) بمعنى (بَعُدَ)

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ١/١٦٤–١٦٥ ، وينظر : ٢/٤٢٢ ، ٤٤٩ ، والتيسير : ١٠٥ ، والنشر : ٢/٢٦٠ .

(٢) ينظر : مختصر في شواذ القراءات (لابن خالويه) : ٣٩ ، والقراءة في معاني القرآن للفراء : ١/٣٤٥ ، والبحر المحيط : ٤/١٨٣ .

(٣) ينظر : التبيان : ١/٢٤٥ ، والدر المصون (للسمين الحلبي) : ٣/١٢٨ .

(٤) البحر المحيط : ٤/١٨٣ .

(٥) الكشاف : ٢/٦٣ .

(٦) ينظر : المحرر الوجيز : ٥/٢١٩ ، والبحر المحيط : ٤/١٨٣ .

فيكون من الأضداد للوصل والفراق ، كالجون للأسود والأبيض(١) .

وذهب سيبويه والمبرد وغيرهما إلى أنَّه ظرفٌ أُتسعَ فيه ، فصار اسماً متصرفاً في الاستعمال كسائر الأسماء المتمكنة(٢) . والقراءتان عند الطبري ومكي سواء ، غير أنَّ الزجاج والأزهري وغيرهما قد اختاروا الرفع(٣) .

نص سيبويه على علّة نصب الظروف فقال : ((تقع فيها الأشياء وتكون فيها ، فانتصب لأنّه موقوع فيها ومَكون فيها ، وَعَمِلَ فيها ما قبلها كما أنَّ (العِلْم) إذا قلت : أنت الرجلُ عِلْماً عَمِل فيه ما قبله ، كما عَمِلَ في الدرهم عشرون إذا قلت : عشرون درهماً وكذلك يعمل ما فيها ما بعدها وما قبلها))(٤) .

ويفهم من قول سيبويه أنَّ علة نصب المفعول فيه هي لأنَّهُ وقعَ فيه الفعل كما انتصب المفعول به لأنّه وقع عليه الفعل ، فالمفعول فيه ينتصب لأنَّه مفعول والعامل فيه ما قبله من الكلام .

وذكر ابن الناظم سبب نصب المفعول فيه بقوله : ((إنَّ الذي يستحقه الظرف من الإعراب هو النصب ، وإنَّ الناصبَ له هو الواقعُ فيه من فعلٍ ، أو شبهه أما ظاهراً ، نحو : جلستُ أمام زيدٍ ، وصمتُ يومَ الجمعة ، وزيدٌ جالسٌ أمامكَ وصائمٌ يوم الجمعة ، وأما مضمراً جوازاً كقولك لمن قال : (كم سرتَ) ؟ فرسخين ، ولمن قال : ما غبت عن زيدٍ ؟ بلى : يومين))(٥) . ويكون ابن الناظم وغيره من النحاة قد ساروا

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣٤٥/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٢٠/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢١٦/١ ، والمقتضب : ١٠٢/٣ ، والمحتسب (لابن جني) : ١٩٠/٢ ، وشرح المفصل : ٤٥/٢ .

(٣) ينظر : جامع البيان للطبري : ٣٢٤/٧ ، والكشف : ١٤١/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٢٠/٢ ، ومعاني القراءات : ١٦١ .

(٤) الكتاب : ٤٠٣/١-٤٠٤ .

(٥) شرح ابن الناظم : ٢٧٤ ، وينظر : توضيح المقاصد : ٨٤/٢ ، وأوضح المسالك : ٢٣٦/٢ .

في تعليلهم على ما ذهب إليه سيبويه .

وذكر ابن السراج أنَّ الظروفَ يحسن معها الحرف (في) فتقول : قمتُ اليومَ أي : قمت في اليوم ، فأنت تريد معنى (في) ، وإن لم تذكره ، ولذلك سميت إذا نصبت ظروفاً[(١)] .

٤- المفعول معه :

ذهب الفارسي في حده إلى أنّه : ((الاسم الذي ينتصب بأنّه مفعول معه يعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسط الحرف))[(٢)] .

وعرفه ابن عقيل : ((الاسم المنتصب بعد واو بمعنى (مع)))[(٣)] .

وحده الفاكهي بقوله : ((الاسم الفضلة التالي واواً أُريدَ بها التخصيص على المعية مسبوقة بفعل ، أو ما في حروفه ومعناه))[(٤)] .

أ- علّة نصب المفعول معه :

قال تعالى : چ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ چچ (يونس / ٧١) .

قال ابن خالويه : ((فقرأ القُرَّاء بالنصب ... وقال البصريون : هو مفعول معه ؛ لأنَّ الواو بمعنى ((مع)) والتقدير : فاجمعوا أمركم مع شركاءكم .

وقرأ الحسن وحده (وشركاؤُكم) بالرفع فعطف ظاهراً على مكنى مرفوع ، وإنما صلح ذلك حيث / فصل بينهما المفعول فناب عن التأكيد والتأكيد أن تقول : فاجمعوا أمركم أنتم وشركاؤكم))[(١)] .

---

(١) ينظر : الأصول في النحو : ١٩٠/١ ، والمقتصد (لعبد القادر الجرجاني) : ٦٣٢/١ .

(٢) الإيضاح العضدي : ٩٣/١ .

(٣) شرح ابن عقيل : ١٧١/٢ ، والتعريفات : ٢٢٢ .

(٤) شرح كتاب الحدود : ٢٢١ .

أمّا قراءة النصب فأعلاها ما حُمِل اللفظ فيه على المفعول معه ؛ وذلك لعدم صحة العطف على ما قبله ، وقبله جملة ذات فعل أو شبهه(٢) .

وذكر الزجاج والنحاس والزمخشري وآخرون نصبه وماثلوه بالمنصوبين في القولين المشهورين : استوى الماء والخشبة ، وجاء البردُ والطيالسة(٣) .

وذهب أبو حيان إلى تحديد كونه من الفاعل لا من المفعول به ؛ لأنَّ الإجماع في الأحداث والجمع في الأعيان(٤) . وأجاز المبرد عطفه على سابقه محمولاً على مثل لفظه محذوفاً على تقدير : (وأمر شركائكم)(٥) ، وللكسائي والفرّاء رأي آخر فهما ينصبان (الشركاء) بمضمر على تقدير : (واجمعوا شركاءَكم) ، أو (وادعوا شركاءكم)(٦) ، ورده الزجاج قائلاً : ((وزعم الفرّاء أنَّ معناه : فاجمعوا أمركم وادعوا شركاءَكم ، وهذا غلطٌ لأنَّ الكلام لا فائدة فيه ، لأنَّهم إنْ كانوا يدعون شركاءَهم لأن يجمعوا أمرهم ، فالمعنى فاجمعوا أمركم مع شركائكم))(٧) ، ونصب الفرّاء المفعول معه بالصرف ، وهو عامل معنوي نظير الخلاف(٨) .

أمّا قراءة الرفع فهي على الرفع عطفاً على الضمير المرفوع في (أجمعوا) فقال الفرّاء : ((كأنّه أرادَ : أجمعوا أمركم أنتم وشركاؤكم ، ولستُ أشتهيه لخلافه للكتاب ،

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ٢٧١/١ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ١٧٨/٥ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٨/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٦٨/٢ ، والكشاف : ٣٥٩/٢ .

(٤) ينظر : البحر المحيط : ١٧٨/٥ .

(٥) ينظر : الكامل (للمبرد) : ٣٣٤/١ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٤٧٣/١ ، والمحتسب : ٤٣٤/١ ، والمشكل : ٣٤٩/١ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٧/٣ .

(٨) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣٤/١ ، وشرح المفصل : ٩/٨ .

ولأنَّ المعنى فيه ضعيفٌ))[١] ، وقدر أبو حيان قراءة الرفع على : وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم بزيادة الفاء في خبر المبتدأ[٢] .

وعلّة نصب المفعول معه عند سيبويه ((لأنّه مفعولٌ معه ومفعول به ، كما انتصب (نفسَه) في قولك : امرأً ونفسَه ... والواو لم تغير المعنى ولكنَّها تعمل في الاسم ما قبلها))[٣] . وهذا يعني أن المفعول معه انتصب لأنه مفعول فانتصبَ بتعدي الفعل إليه ؛ لأنَّ الواو لم تغير المعنى . فالواو بمعنى (مع) لأنَّ معنى (مع) الاجتماع والانضمام ، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه ، فأقاموا الواو مقام (مع) لأنها أخف لفظاً وتعطي معناها ، ولم تكن اسماً يعمل فيه الفعل كما عمل في (مع) النصب ، فانتقل العمل إلى ما بعد الواو كما انتقل العمل إلى ما بعد (إلا) في الاستثناء لأنَّها حرفٌ[٤] . في حين يرى ابن يعيش أنَّ الأصل ((في قولك : قمتُ وزيداً قمت مع زيدٍ . فحذفَت (مع) وأقيمت الواو مقام (مع) ونقل نصب (مع) إلى ما بعد (الواو)))[٥] .

وهذا كلامٌ فيه قول (فزيدٌ) ليس بظرفٍ و(مع) ظرف . وقال الكوفيون : إنَّه منصوبٌ على الخلاف فإذا قلت : (استوى الماءُ والخشبة) لم يكن العطف جائزاً ؛ لأنَّ الخشبة لم تكن معوجة فتستوي فلما خالفت الفاعل نُصِبَت[٦] . وهو قولٌ ضعيف ((لأنه لو جاز نصب الثاني لمخالفته الأول لجازَ نصب الأول أيضاً لأنه مخالف للثاني ، لأن

---

(١) معاني القرآن للفراء : ٤٧٣/١ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ١٧٨/٥ .

(٣) الكتاب : ٢٩٧/١ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٤٨/٢ .

(٥) المصدر نفسه : ٤٩/٢ .

(٦) ينظر : أسرار العربية : ١٨٣ ، والإنصاف : ٢١٥/١ ، مسألة (٣) ، وتوجيه اللمع (لابن الخباز) : ٢٠١ .

الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الأول ، ثم هو باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأول نحو قولك : قام زيدٌ لا عمرو ونظائر ذلك فلو كان ما ذكروه من المخالفة لازماً لم يكن ما بعد (لا) في العطف إلا منصوباً))(١) .

وبيَّنَ أبو حيان علة نصب المفعول معه ، وهو يتحدث عن (واو) المعية قال : ((وهذه الواو التي تؤدي معنى (مع)اختلف النحويون فيها فقيل أصلها العطف بدليل أنَّها لا تستعمل إلا حيث يصح أن تكونَ للعطف حقيقة نحو(قعدَ زيدٌ وطلوعَ الشمسِ) لامتناع العطف،وقيل ليست بحرف عطف في الأصل،والصحيح الأول وإنما عدل عن العطف إلى النصب لأنَّ المفعول معه دخله معنى المفعول به في المعنى فلذلك نصب))(٢) .

فالعلّة الناصبة للمفعول معه اختلف فيها النحاة فيما بينهم ، والمرجح فيها مذهب سيبويه ، ومن ذهبَ مذهبه ، وبهذا تكون العلة الناصبة للمفعول معه هي علّة مشابهته بالمفعول به في تعدي الفعل إليه ونصبه له فهي علّة مشابهة .

٥- الحال :

الحال هي : ((وصفٌ فضلةٌ مذكور لبيان الهيأة))(٣) .

وعرف ابن عقيل الحال بقوله : ((الوصف ، الفضلة ، المنتصب للدلالة على هيأة نحو (فرداً أذهب) فـ (فرداً) حال : لوجود القيود المذكورة فيه))(٤) .

وحده الفاكهيّ بقوله : ((وصفٌ فضلة مسوق لبيان هيأة صاحبه أو تأكيده أو عامله أو مضمون الجملة قبله))(٥) .

---

(١) شرح المفصل : ٤٩/٢ .

(٢) منهج السالك : ١٤٤ ، وينظر : أوضح المسالك : ٢٤٢/٢ .

(٣) أوضح المسالك : ١٢١ .

(٤) شرح ابن عقيل : ٢٠٥/٢-٢٠٦ .

(٥) شرح كتاب الحدود : ٢٢٤ .

أ- علة نصب الحال :

قـــال تعـــالى : ﭽﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶﭷ (الأعراف / ٣٢) .

قال ابن خالويه : ((قرأ نافع وحدهُ (خالصةٌ) بالرفع على معنى هي خالصةٌ . وقرأ الباقون بالنصب (خالصةً) على الحال ؛ لأن الكلام تمَّ دونه ، قل : هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا ، وهي ثابتةٌ في القيامة خالصةً))(١) .

أما قراءة النصب فيرى سيبويه ((مثل قولك فيها عبد الله قائماً : هو لكَ خالصاً وهو لك خالصٌ كأن قولك هو لك بمنزلة (أَهَبُه لك) ثم قلت خالصاً . ومَن قال فيها عبد الله قائم ، قال هو لك خالصٌ ، فيصيرُ خالص مبنياً على هُوَ كما كان قائم مبنّياً على عبد الله ، و(فيها) لغوٌ ، إلا أنك ذكرت فيها لتبيَّن أينَ القيامُ ، وكذلك لكَ إنما أردتَ أن تبيّن لمن الخالصُ))(٢) ، ومن نصبها فعلى الحالية ، والعامل فيها (للذين) أو (في الحياة الدنيا) والتقدير : هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا في حال خلوصها لهم يوم القيامة ، أي إنَّ الزينة يشاركون فيها في الدنيا وتخلص لهم في الآخرة(٣) ، أو هي على الحال من المضمر في (للذين آمنوا) ، والعامل في الحال هو (الاستقرار والثبات) الذي قام (للذين آمنوا) مقامه ، والتقدير : قل هي ثابتة أو مستقرة للذين آمنوا في الحياة الدنيا في حال خلوصها يوم القيامة(٤) ، ويكون المعنى : قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا مشتركة ، وهي لهم في الآخرة خالصة(٥) .

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ١٨٠/١ ، وينظر : ٣١٤/١ ، ٤١٦ ، ١٧٥/٢ ، ٣٩٠ ، والاتحاف : ٢٢٣/٢ .

(٢) الكتاب : ٩١/٢ .

(٣) ينظر : معاني القراءات : ١٧٨ .

(٤) ينظر : الكشف : ٤٦١/١ ، والمشكل : ٢٨٨/١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣٧٧/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٣٣/٢ .

واختار مكي قراءة النصب معللاً ذلك بقوله : ((والنصب أحب إليّ ؛ لأنه أتمّ في المعنى ، ولأن عليه جماعة القرّاء))(١) .

وأما قراءة الرفع فيرى الفرّاء أنَّها أكثر صواباً تردها على موضع الصفة التي رفعت لأنها في موضع رفع ، والجار والمجرور (للذين) في موضع رفع لأنها خبر(٢) .

ويجوز أن تكون (خالصةٌ) خبراً بعد خبر ، كما تقول : زيدٌ عاقلٌ لبيبٌ ، ويكون المعنى : هي ثابتةٌ للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة(٣) .

ومن قرأ رفعاً فقد جعلها خبراً لـ (هي) في قوله : (للذين آمنوا) تبياناً للخلوص(٤) ، أو هي خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي) ، والتقدير : هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا وهي لهم خالصةٌ يوم القيامة(٥)

وذكر البقاعيّ القراءتين لبيان دلالة كل واحدة منها في السياق العام للآية من دون أن يرجح أحدهما فالمعنى : لا يشاركهم فيها أحد على قراءة الرفع ، والتقدير على قراءة النصب حال كونها خالصة يوم القيامة ، وفي هذا تأكيد لما مضى من إحلالها بعد تأكيد ومحو الشك(٦) .

والاختيار كما اختاره سيبويه بالنصب لتقدم الظرف ، وعليها أكثر القُرّاء ورسم المصحف جاء بها .

أشار سيبويه إلى علّة نصب الحال بقوله : ((هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي

---

(١) الكشف : ٤٦٢/١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣٧٦/١ .

(٣) ينظر : معاني القراءات : ١٧٨ ، وجامع البيان للطبري : ١٦٥/٨ .

(٤) ينظر : جامع البيان للطبري : ١٦٥/٨ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٦٠٩/١ .

(٥) ينظر : الحجة لابن خالويه : ١٥٤ .

(٦) ينظر : نظم الدرر (للبقاعي) : ٣٨٩/٧ .

ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصبُ لأنه مفعولٌ به وذلك قولك : كلمته فاه إلى فيّ ، وبايعته يداً بيد ... فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل))(١) .

وعلل ابن السراج نصب الحال على التشبيه بالمفعول ، فإذا قلت : جاء عبد الله راكباً ، فراكباً حال منصوب أشبه المفعول في جملة : ضرب عبد الله رجلاً ، لأنه جاء بعد تمام الكلام ، وبعد استغناء الفاعل بفعله ، وأنَّ في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليلٌ على المفعول(٢) .

وتابع ابن يعيش ابن السراج ، فقال : ((الحال تشبه المفعول وليست به ألا ترى أنه يعمل فيها الفعل اللازم غير المتعدي نحو (جاء زيدٌ راكباً) و (أقبل عبد الله مسرعاً) فأقبل وجاء فعلان لازمان غير متعديين في الحال فدلّ ذلك أنها ليست مفعولة كضرب زيدٌ عمراً))(٣) .

والحق أنَّ الحالَ مشابهة للظرف ؛ لأنها تقدر بـ (في) كما يقدر الظرف بـ (في) ، فإذا قلت : جاء زيدٌ راكباً ، كان تقديره في حال الركوب كما أنك إذا قلت : جاء زيد اليوم ، فتقديره في اليوم(٤) .

وذكر عبد القاهر الجرجاني أنَّ الحالَ منصوب لمشابهته الظرف أو المفعول ، ولكنه ذكر أنَّ الحالَ مشابه للمفعول أقوى من مشابهته للظرف(٥) .

ويفهم من ذلك أنَّ الحالَ انتصب عند سيبويه كونه مفعولاً به ، ولمشابهته المفعول به عند ابن السراج ، أو لمشابهة الظرف أو المفعول عند ابن يعيش والجرجاني فالعلة في نصب الحال هي علة (مشابهة) .

---

(١) الكتاب : ٣٩١/١ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو : ٢١٣/١ .

(٣) شرح المفصل : ٥٥/٢ ، وينظر : همع الهوامع : ٢٣٦/١ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٥٥/٢ .

(٥) ينظر : المقتصد : ٦٧٢/١ .

٦- التمييز :

عرفه ابن الناظم : ((هو كل اسم نكرة متضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إبهام في اسم مجمل الحقيقة ، أو إجمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله))[١] .

وعرفه الشريف الجرجاني بقوله : ((ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة))[٢] .

وحده الفاكهي بقوله : ((اسم نكرة فضلة ، يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة))[٣] .

أ- علّة نصب التمييز :

قال تعالى : ﴿ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ﴾(يوسف / ٦٤) .

قال ابن خالويه : ((قرأ حمزةُ والكسائي وحفص عن عاصمٍ (حافظاً) . وقرأ الباقون (حِفْظاً) فمن قرأ (حفْظاً) نصبه على التمييز كما تقول : هو أحسنُ منك وجهاً وأحسنُ منك رعايةً . ومَنْ قرأ (حافظاً) نصبه على الحال وعلى التمييز جميعاً))[٤].

أمّا قراءة النصب فنقل الزجاج النصب على الحال على قراءة حفص عن عاصم (حافظاً) ، وضعّف ذلك أبو علي الفارسي ؛ لأنَّ الحالَ لابد للكلام معنى منها ، وذلك بخلاف شرط الحال ، وإنما المعنى : أنَّ حافظَ الله خيرٌ من حافظهم[٥] .

وذكر النحاس أنَّ (حافظاً) تحتمل وجهين : الحال والتمييز ، لذلك صح أن يقال :

(١) شرح ابن الناظم : ٣٤٦ .
(٢) التعريفات : ٧٠ .
(٣) شرح كتاب الحدود : ٢٣٨ .
(٤) إعراب القراءات السبع وعللها : ٣١٤/١ ، وينظر : السبعة : ٣٥٠ ، والاتحاف : ٢٦٦/٢ .
(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٦٢/٣ ، والحجة للفارسي : ٤٤٥ .

اللهُ خيرُ حافظٍ بلا تنوين على الإضافة[١] ، واستبعد أبو حيان أن يكونَ (حافظاً) حالاً ؛ لأنَّ فيه تقييد[٢] .

أمّا (حِفْظاً) فذكر مكي أنه لا تجوز فيه الإضافة فلا يقال ((الله خيرُ حفْظٍ لأنَّ الله تعالى ليس هو الحِفْظ ، وهو تعالى الحافظ))[٣] ، ولذلك نصب على التمييز[٤] .

وهو نوع من أنواع التمييز المبهم لجهة النسبة ، والمعنى في القراءتين واحد يقول الطبري : ((من وصف الله بأنّه خيرهم حِفْظاً ، ومن وصفه بأنه خيرهم حافظاً ، فقد وصفه بأنّه خيرهم حِفْظاً))[٥] .

فإن حمل القراءة على التمييز أقرب من حملها على الحال ؛ لأن معنى الآية – والله أعلم – خيرٌ منكم (حافظاً) أو (حِفْظاً) .

فينتصب التمييز لأنه جاء بعد تمام الكلام الذي عمل بعضه في بعض واستغنى ، فانتصب على تمام الكلام ؛ لأنه ليس متعلقاً بما قبله ، وهذا ما وضحه سيبويه بقوله : ((وأمّا قولهم : داري خَلْفَ دارك فرسخاً ، فانتصب لأنَّ خلفَ خبرٌ للدار ، وهو كلامٌ قد عَمِل بعضُه في بعض واستغنى ، فلمّا قال : داري خلف دارك أَبْهَمَ ، فلم يُدْرَ ما قدرُ ذاك ، فقال : فرسخاً وذراعاً وميلاً ، أراد أن يُبيِّنَ ؛ فيَعملُ هذا الكلامُ في هذه الغايات بالنصب))[٦] .

وذكر الفرّاء أن التمييز ينتصب على خروجه من المقدار الذي ذكر قبله[٧] .

---

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٤٧/٢ .
(٢) ينظر : البحر المحيط : ٣٢٢/٥ .
(٣) المشكل : ٣٨٩/١ .
(٤) ينظر : الحجة لابن خالويه : ١٩٧ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ٢٤٤/٩ .
(٥) جامع البيان للطبري : ١١/١٣ .
(٦) الكتاب : ٤١٧/١ .
(٧) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٢٦/١ .

وذهب الأخفش إلى أنه ينتصب انتصاب المفعول به بعد الفاعل إذا انتصب بعد أن استغنى الفعل بفاعله[(١)] ، وعلل ابن السراج نصب التمييز تشبيهاً بالمفعول إذ قال : الأسماء التي تنتصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى فعل ، والمفعول هو فاعل في المعنى وذلك قولك ، وطبت بذلك نفساً ، وامتلأ الإناء ماءً ، فالماء هو الذي ملأ الإناء ، والنفس هي التي طابت فلفظهما لفظ مفعول ولكنهما في المعنى فاعلان[(٢)] .
فالعلة في نصب التمييز هي علة مشابهة .

٧- الاستثناء :

الاستثناء عند ابن جني هو : ((أن تُخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره ، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره))[(٣)] .

وعرفه الشريف الجرجاني : ((إخراج الشيء من الشيء لولا الإخراج لوجب الدخول فيه ، وهذا يتناول المتصل حقيقةً وحكماً ويتناول المنفصل حكماً فقط))[(٤)] .

وحده الفاكهيّ بقوله : ((هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً بالإ أو إحدى أخواتها من مذكور ، أو متروك بشرط الفائدة))[(٥)] .

أ- علّة نصب المستثنى :

قال تعالى : چ □ □ ى ى ي ي □ □ □ □ □ □ □ □
□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ
(هود / ٨١) .

قال ابن خالويه : ((قرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو بالرفع (إلا امرأتُك) على معنى :

---

(١) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٢٠٩/١ ، والعلل في النحو (لابن الوراق) : ٢٤٣ .
(٢) ينظر : الأصول في النحو : ٢٢٢/١ .
(٣) اللمع : ٦٦ .
(٤) التعريفات : ٢٧ .
(٥) شرح كتاب الحدود : ٢٤٠ .

ولا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتك فإنها ستلتفت ، فعلى هذه القراءة المرأة من أهلِ لوطٍ ، وإنّما أمطر عليها الحجارة لأَنها خالفت فالتفتت . وقرأ الباقون : (إلا امرأتك) جعلوها استثناءً من قوله : (فأسرِ بأهلِكَ ... إلا امرأتك) فعلى هذه القراءة المرأة ليست من أهل لوطٍ))(١) .

أما قراءة النصب فهي على الاستثناء من الإيجاب في قوله : (فأسرِ بأهلك) ويجوز أن يكونَ على الاستثناء من النهي ؛ لأنَّ الكلامَ قبله قد تمَ(٢) .

وأوجب أبو حيان النصب على الاستثناء ، وقال : إنَّ الاستثناءَ من الأهل لا يصح من حيث المعنى ، إذ يلزم أن تكون قد سَرتْ معهم من دون علمهم ، وعند الالتفات كانت قد تَجَاوزتْ مسافة(٣) ، وذهب النحاس إلى أنَّ قراءة النصب هي القراءة البيِّنية بدليل قوله تعالى : ﭽ ﭢ ﭣ ﭤ ﭼ(الأعراف / ٨٣) أي : من الباقين لم يخرج بها(٤) .

أمّا قراءة الرفع فعلى البدل من (أحد) ؛ لأنه نهي ، والنهي بدل ، والبدل وجه الكلام ، والمعنى : ولا يلتفت إلا امرأتُك(٥) ، واختار الزمخشري البدل قائلاً : ((الفصيح هو البدل ، أعني قراءة من قرأ بالرفع ، فأبدلهما عن أحدٍ ... واختلاف القراءتين ؛ لاختلاف الروايتين))(٦) .

وردَّ أبو حيان على الزمخشريّ بأنّه وهمٌ فاحشٌ ، وهذا تكاذبٌ في الأخبار ويستحيل أن تكون القراءتان وهماً من كلام الله(٧) .

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ٢٩٢/١ ، وينظر : ١٣٥/١ ، والسبعة : ٣٣٨ .
(٢) ينظر : الحجة لابن خالويه : ١٦٥ ، والكشف : ٥٦٣/١ ، والتبيان : ٧١٠/٢ .
(٣) ينظر : البحر المحيط : ٢٤٨/٥ .
(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٠٥/٢ .
(٥) ينظر : الحجة لابن خالويه : ١٦٥ ، والتبيان : ٧١٠/٢ .
(٦) الكشاف : ٤١٦/٢ .
(١) ينظر : البحر المحيط : ٢٤٨/٥ .

فالقراءتان وردتا على ما تقتضيه العربية،فالنصب على الاستثناء والرفع على البدل.

وذكر سيبويه علّة نصب المستثنى تشبيهاً له بالمفعول ، فقال : ((ولكنَّك أدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفيَ ما سِواها ، فصارت هذه الأسماء مستثناةً . فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجهٌ سوى أن تكونَ على حالها قبل أن تلحق إلا ؛ لأنّها بعد إلا محمولة على ما يَجُرُّ ويَرفعُ ويَنصِبُ ، كما كانت محمولةً عليه قبل أن تلحق إلا ، ولم تشغل عنها قبل أن تلحق إلا الفعل بغيرها))[١] .

فالمستثنى جاء بعد استغناء الفعل بالفاعل وبعد تمام الكلام ، فلو جاز أن نذكر بعد هذا الكلام لم يكن له إلا النصب ، ولكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت (إلا) حدث معنى الاستثناء ، ووصل الفعل إلى ما بعد (إلا) ، فالمستثنى بعض المستثنى منه[٢] .

وهو بذلك يكون قد تابع سيبويه في تعليله في الناصب للمستثنى . وذهب المبرد إلى أن الناصب للمستثنى هو (إلا) بمعنى استثني ، فقال : ((ما جاءني أحدٌ إلا زيداً ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً ، وذلكِ لأنَّك لمّا قلت : جاءني القوم وقع عند السامع أن زيداً فيهم ، فلمّا قلتَ : إلا زيداً كانت (إلا) بدلاً من قولك : أعني زيداً ، واستثني فيمن جاءني زيداً ، فكانت بدلاً من الفعل))[٣] .

وكان للكوفيين تعليلٌ آخر في الناصب للمستثنى فذكر الكسائي أنَّ المستثنى منتصب لمخالفته الأول ، وأن ما بعد (إلا) منفي عنه ما قبلها[٤] .

---

(٢) الكتاب : ٢/٣١٠-٣١١ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ١/٢٨١ ، وشرح المفصل : ٢/٧٧ .

(٤) المقتضب : ٤/٣٩٠ ، وينظر : أسرار العربية : ٢٠١ ، والإنصاف : ١/٢٢٦ ، مسألة (٣٤) .

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢/٢٥٣ ، والجنى الداني (للمرادي) : ٥١٧ .

وذكر الفرّاء أنَّ (إلا) مركبة من (إن) و (لا) ثم خففت (إن) وأدغمت في (لا) ، وهي العاملة بنفسها[١] . وأشار ابن الناظم إلى علة الناصب للمستثنى بـ (إلا) فقال : ((والناصبة لهذا المستثنى هو (إلا) لا ما قبلها بتعديتها ولا به مستقلاً ، ولا بأستثني مضمراً خلافاً لزاعمي ذلك))[٢] ، ولعل أكثر هذه الآراء قبولاً هو رأي البصريين ، وهذا ما أكده الأنباري بأنَّ العاملَ الناصب للمستثنى هو قبل (إلا) وقد قوي بوساطتها ، أما أنه منصوب بـ (إلا) نفسها فهذا بعيد وفيه تكلف[٣] ، فالخلاف واضح بين النحاة في العلة الناصبة للمستثنى وأقربها ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين وهي علّة (المشابهة) .

٨- النداء :

عرّفه الشريف الجرجاني : ((المنادى هو المطلوب إقباله بحرف ناب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً))[٤] .

وعرفه عباس حسن ، فقال : ((النداء توجيه الدعوة إلى المخاطب ، وتنبيه للإصغاء ، وسماع ما يريده المتكلم))[٥] .

أ- علّة حذف عامل المنادى :

قال تعالى : ﭽ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﭼ (الأنعام / ٢٣) .

قال ابن خالويه : ((قرأ حمزةُ والكسائيُّ (ربَّنا) بالنصب على : والله

---

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٧٧/٢ ، والإنصاف : ٢٢٦/١ ، مسألة (٣٤) .

(٣) شرح ابن الناظم : ٢٩٢ .

(٤) ينظر : أسرار العربية : ٢٠٢ .

(٥) التعريفات : ٢٢٨ ، وشرح كتاب الحدود : ٢٠٧ .

(٦) النحو الوافي (عباس حسن) : ٤/١ .

يا ربَّنا ؛ لأن الله تعالى قد ذكر نفسه قبل ذلك وخاطبوه . وقرأ الباقون : (والله ربِّنا) بالخفض فجعلوه مقسماً به تعالى))[١] .

فقراءة النصب على النداء ، فحذف حرف النداء ، والتقدير : والله يا ربَّنا ما كنا مشركين[٢] ، وحجة ذلك أن الآية بدأت بمخاطبة الله للذين أشركوا ، فقال تعالى : ﴿ ... ﴾ (الأنعام / ٢٢) ، فجرى الجواب على نحو سؤاله : (والله ربَّنا) ، والمعنى : والله يا ربَّنا ، فأجابوه مخاطبين له كما سألهم[٣] ، ((فنادوه بعد ذلك مستغيثين به))[٤] .

ويجوز النصب بفعل مقدر للمدح ، والتقدير : واذكر ربَّنا[٥] .

واختار الطبري قراءة النصب ، إذ قال : أولى القراءتين عندي بالصواب (والله ربَّنا) بنصب (الربّ) بمعنى : يا ربَّنا[٦] .

أمّا قراءة الجر فتحتمل[٧] :

١- أن يكونَ (رَبِّنا) صفةً للفظ الجلالة .

٢- أن يكونَ (رَبِّنا) بدلاً من لفظ الجلالة .

٣- أن يكونَ (رَبِّنا) عطفُ بيانٍ من لفظ الجلالة .

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ١٥٣/١ ، وينظر : ٢١٨/٢ ، والسبعة : ٢٥٥ ، والإتحاف : ٢٠٦/٢ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٦١/٢ ، والحجة لابن خالويه : ١٣٧ ، ومعاني القراءات : ١٥٠ .

(٣) ينظر : جامع البيان للطبري : ١٠٦/٧ ، والحجة لأبي زرعة : ٢٤٤ .

(٤) الحجة لابن خالويه : ١٣٧ ، والكشف : ٤٢٧/١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣٣٠/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٩٠/٢ ، ومعاني القراءات : ١٥٠ ، والبحر المحيط : ٩٥/٤ .

(٦) ينظر : جامع البيان للطبري : ١٠٦/٧ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٦١/٢ ، والحجة لابن خالويه : ١٣٧ ، ومعاني القراءات : ١٥٠ ، والحجة للفارسي : ١٥٣/٢ ، والكشف : ١٥٣/٢ ، والتبيان : ٢٣٨/١ .

والقراءتان حسنتان إلا أنَّ قراءةَ النصب تبدو أكثر دلالة لكونها على تقدير : (والله يا رَبَّنا) ؛ لأنها كانت جواباً للسؤال الذي قبله[١] .

فالمنادى عند البصريين بمنزلة المفعول به ، والأصل فيه النصب وناصبه فعل مضمر وجوباً[٢] . واستدل سيبويه على نصب المنادى بفعل مضمر بقوله : ((ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل وأنَّ ((يا)) صارت بدلاً من اللفظ بالفعل ، قول العرب : يا إياك ، إنما قلتَ : يا إيّاك أعْنى ، ولكنّهم حذفوا الفعل وصار يا وأيَا وأيْ بدلاً من اللفظ بالفعل))[٣] .

وتابع سيبويه في تعليله المبرّد ، فقال : ((وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك يا عبد الله ؛ لأنّ (يا) بدل من قولك : أدعو عبد الله وأُريد))[٤] .

وذكر ابن يعيش علة حذف العامل الناصب في المنادى قائلاً : ((حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام))[٥] ، واعتمد السيوطي هذه العلة بقوله : ((وإنما وجب إضمار إضمار الفعل في المنادى لأنَّ الواضعَ تَصورَ في الذهن أنه لو نطق به لكثر استعماله فألزمه الإضمار طلباً للخفة ؛ لأن كثرة الاستعمال مضمنة للتخفيف . وأقامَ مقامَهُ حرفاً يدلّ عليه في محله))[٦] فالعلّة التي أوجبت حذف العامل عند سيبويه والمبرد والسيوطي هي كثرة الاستعمال ، وهي التي عليها أكثر النحاة .

---

(١) ينظر : جامع البيان للطبري : ١٠٦/٧ .
(٢) ينظر : المقتصد : ٧٥٣/٢ ، وشرح المفصل : ١٢٧/١ .
(٣) الكتاب : ٢٩١/١ .
(٤) المقتضب : ٢٠٢/٤ .
(٥) شرح المفصل : ١٢٧/١ .
(٦) الأشباه والنظائر : ٣٠٨/١ .

ويرى عبد القاهر الجرجاني أنهم تركوا الفعل للاختصار ورفع اللبس[١] . بينما بيَّن ابن الخشاب أنَّ ((حرف النداء نائب عن الفعل ، إلا أنّه فعل لا يصح إظهاره ؛ لأنّهُ لو ظهر لكان خبراً ، والنداء ليس بخبرٍ لأنّه أصلٌ من أصول الكلام لا يحتمل الصدق والكذب))[٢] . فالتعليلات متباينة بين النحاة في العامل الناصب للمنادى وإضماره ، فهي عند سيبويه ، وأكثر النحاة علة كثرة الاستعمال ، وعند الجرجاني علة اختصار ، وعند ابن الخشاب علة عوض ، ولعل أقربها هي علة سيبويه وجمهور النحاة .

ب- علّة حذف الياء من المنادى :

قال تعالى : ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ □ □ □ □ □ □ □ □ □

□ ﭼ(يوسف / ٤) .

قال ابن خالويه : ((قرأ ابنُ عامر وحده : (يا أَبتَ) بفتح التاء ... وقرأ الباقون (يا أَبَتِ) بكسر التاء ، أرادوا : يا أبتي فحذفوا الياء للنداء / كما تقول العرب : ربِّ أغفر لي))[٣] .

فالأصل فيها (يا أبي) فعوض عن الياء تاء التأنيث ، فالكسر يدل على الياء ، والفتح لأنَّها حركة أصلها وهي الياء المعوض عنها بالتاء ، ووقف عليها ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر بالهاء ، والباقون بالتاء وحجتهم أن تكون هذه التاء بدل الياء ، وأما الوقف بالهاء فحجتهم أن التغيرات تكون في حالة الوقف دون الدرج[٤] .

أمّا كسر التاء ((فعلى الإضافة إلى نفسه وحذف الياء ، لأنَّ ياءَ الإضافة تحذف في النداء))[٥] . ((فاجتزأ بالكسرة من الياء لكثرة الحذف في النداء))[١] ؛ لأنهم كانوا

(١) ينظر : المقتصد : ٧٥٣/٢-٧٥٤ .

(٢) المرتجل (لأبي محمد الخشاب) : ١٩١ .

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها : ٢٩٨/١ .

(٤) ينظر : التيسير : ١٢٧ ، والبحر المحيط : ٢٨٩/٥ .

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٨٩/٣ .

يحذفونها كما يحذفون التنوين[٢] ، ويرى البقاعي أنَّ هذه التاء هي تاء التأنيث ، لأنّه يوقف عليها عند القراءة بالهاء ، وكسرتها عند من كسر دالة على ياء الإضافة التي عوض عنها بتاء التأنيث ، واجتماع الكسر معها كاجتماعها مع الياء[٣] .

وقراءة الفتح على أنه أَبدلَ من تاء الإضافة ألفاً ثم حذف الألف وبقيت الفتحة[٤] ، وفتحها عند من فتح عوض عن الألف القائمة مقام ياء الإضافة[٥] ، وذكر الفرّاء قراءة أخرى (يا آبتُ) بالضم[٦] .

والقراءتان حسنتان لتواترهما ومطابقتهما لمقاييس العربية ، ولكن قراءة كسر التاء هي الأقرب إلى القبول لورودها في رسم المصحف وإجماع أكثر القرّاء عليها .

والمشهور في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو : يا قومِ لا بأسَ عليكم ، ويا غلامِ أقبل ، وقال تعالى : ﭽ ﮕ ﮖ ﭼ (الزمر / ١٦) .

وهذه العلة ذكرها سيبويه بقوله : ((لأنَّ ياءَ الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين ، لأنَّها بدلٌ من التنوين ، ولأنَّه لا يكون كلاماً حتى يكون في الاسم ، كما أنَّ التنوينَ إذا لم يكن فيه لا يكونُ كلاماً ، فحُذف وتُرك آخر الاسم جراً ليُفصَل بين الإضافة وغيرها ، وصار حذفُها هنا لكثرة النداء في كلامهم حيث استغنوا بالكسرة عن الياء))[٧] . فسيبويه يرى أن الياء مشابهة للتنوين وهذا هو سبب حذفها ، وهذا ما اعتمده

---

(٢) الحجة لابن خالويه : ١٩١ ، وينظر : الحجة لأبي زرعة : ٣٥٣ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٩١ .

(٤) ينظر : نظم الدرر: ١٠/١٥ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣/٩٠ .

(٦) ينظر : نظم الدرر : ١٠/١٥ .

(٧) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢/٣٢ .

(١) الكتاب : ٢/٢٠٩ .

المبرد قائلاً : ((لأنها زيادة في الاسم غير منفصلة منه معاقبة للتنوين حالة في محله ، فكان حذفها هاهنا كحذف التنوين من قولك : يا زيد ويا عمرو))[١] ، وهذه العلة التزم بها كثير من النحاة بعد سيبويه والمبرد[٢] . وهذه العلة هي من قبيل تخفيف الكلام وهي ((تتصل بأحد طبائع العرب في القول فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخف ، إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم))[٣] أي : أنهم حذفوا هذه الياء للتخفيف ، والإسراع إلى المقصود من الكلام[٤] .

وهم يلجؤون إلى التخفيف بالحذف عند كثرة الاستعمال . فالعلّة هي علّة كثرة الاستعمال . وهي من العلل التي اعتمدت في كثير من أبواب العربية[٥] .

ج- العلّة النحوية في المجرورات :

١- الإضافة :

هي نسبة بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً[٦] .

وعرفها الشريف الجرجانيّ بقوله : ((هي امتزاج اسمين على وجه يفيد تعريفاً أو تخصيصاً))[٧] .

وحدها الفاكهيّ بأنّها : ((إسناد اسم إلى غيره بتنزيله من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه))[٨] .

---

(٢) المقتضب : ٢٤٦/٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٠٠/١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٩٩/٢ .

(٤) علل النحو : ٦٦ .

(٥) ينظر : شرح الرضي : ٣٥٧/١ .

(٦) ينظر :الكتاب: ١٦٣/٢،وعلل النحو:٦٨،وشرح المفصل: ١٠٢/٤،والأشباه والنظائر: ٢٧٣/١.

(٧) ينظر : إرتشاف الضرب (لأبي حيان الأندلسي) : ٥٠١/٢ .

(٨) التعريفات : ٣٢ .

(١) شرح كتاب الحدود : ٢٧٩ .

أ- علّة الفصل بين المضاف والمضاف إليه :

قال تعالى : چ ے ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ﯨ ﯩ چ (الأنعام / ١٣٧) .

قال ابن خالويه : ((فالأولاد في موضع نصب . وشركاؤهم : يرتفعون بفعلهم ، وفعلُهم التَّزيينُ . والتقدير : وكذلك زَيَّنَ شُركاؤُهُم أَنْ قتل كثيرٌ من المشركين أولادَهُم / فهذه قراءةُ الناسِ كلِّهم إلا أهلَ الشامِ فأنَّهم قَرَأوا : (وكذلك زُيِّنَ) بضم الزاي (قَتْلُ) بالرفع (أولادَهم) بالنصب (شركائِهِم) بالخفض على تقدير : قتلُ شركائِهم أولادَهم ففرَّقوا بين المضاف والمضاف إليه))[1] .

فقرأ ابن عامر ببناء (زُين) للمجهول ، ورفع قتل نائباً للفاعل ونصب أولادهم مفعولاً به للمصدر ، وخفض شركائهم فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول[2] ، وفي القراءتين خلافٌ ، فاختار الطبري ومكي قراءة الجمهور لأسباب :

١- إجماع القُرّاء عليها .

٢- موافقتها للتأويل .

٣- صحة الإعراب في القياس[3] .

وقد أجمع النحويون في هذه القراءة ، على عدم جعل الشركاء قتلة ، أي فاعلين للمصدر (قتل) ، وذلك لأسباب هي :

١- سيبقى (زيَّنَ) بلا فاعل .

٢- الشركاء ليسوا قتلة بل مزينين[4] .

---

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها : ١٧١/١ .

(٣) ينظر : السبعة : ٢٧٠ ، والحجة لابن خالويه : ١٥٠ ، والتيسير : ١٠٧ .

(٤) ينظر : جامع البيان للطبري : ١٣٨/٢ ، والمشكل : ٢٧٢/١ ، والكوفيون والقراءات (د.حازم سليمان الحلي) : ٤١ .

(١) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٣١٣/١ ، وجامع البيان للطبري : ١٣٨/٢ ، وإعراب القرآن

أمّا قراءة ابن عامر ففيها خلاف بين النحويين في مواضع الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، والاتفاق قائم في الفصل بين المتضايفين بالظرف والجار والمجرور لأنّه يتسع فيهما بما لا يتسع به في غيرها(١) .

أمّا الفصل بالمفعول به – وهو موضوع الآية – فمختلف في جوازه ، فالبصريون متقدموهم ومتأخروهم مانعون مثل هذا الفصل في الشعر أو النثر ، وقد احتجوا بحجج أنَّ المتضايفين كالشيء الواحد ، فالتنوين يناوبه المضاف إليه ، والفصل بالظرف أو الجار والمجرور لأنهما مما يُتسع فيهما ، والحِجاج في الشعر لا في القرآن لتناهي فصاحة القرآن ، وقراءة ابن عامر لما رآه من رسم للياء في المصحف
الشامي ، وخالفت الحس اللغوي المعتاد(٢) .

وهذه هي حجج البصريين ، إلا إن حجج من ردَّ على البصريين أقوى لاعتمادها على حقائق منها أنَّ ابن عامر أعلى السبعة سنداً وأخذاً عن الصحابة الآخذين عن الرسول ﴿ ﷺ ﴾ .

أما الكوفيون فأجازوا الفصل بين المتضايفين ولم يلتزموا الفصل بأشياء معينة ، وذكر الفرّاء أنَّه ((لا يجوز إلا في الشعر))(٣) ، وقال الفرّاء عن الكسائي أنَّه معجبٌ بقراءة ابن عامر ، وقال فيه : ((وزعم الكسائي أنهم يؤثرون النصب إذا حالوا بين الفعل المضاف بصفة فيقولون : هو ضاربُ في غير شيء أخاه ، يتوهمون إذ حالوا بينهما أنهم نَّونوا))(٤) ، وقدموا حججاً وهي استعمال العرب لأمثالها في الشعر ،

للنحاس : ١/٥٨٢ ، والحجة لابن خالويه : ١٥٠ ، والحجة لأبي زرعة : ٢٧٣ .
(٢) ينظر : المقتضب : ٣٨٦/٤ ، والإنصاف : ٣/٢ ، مسألة (٦٠) .
(٣) ينظر :إعراب القرآن للنحاس:٥٨٣/١،والمشكل:٢٧٢/١،والإنصاف : ٦/٢ ، مسألة (٦٠) .
(٤) معاني القرآن للفراء : ٨١/٢ .
(١) معاني القرآن للفراء : ٨١/٢ .

ومجيئه في القرآن الكريم يوجب قبوله في الشعر وفي غيره من كلام العرب[١] ، وقد ردت حجج الكوفيين بأن ما انشدوه لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به ، وإنَّ قراءة الخفض وهمٌ من القارئ لرؤيته ياءً في الرسم ، والفصل في الأبيات بالمفعول منقوض بروايات أخرى[٢] .

والقراءة التي عليها رسم المصحف ، وهي قراءة المبني للمعلوم و(شركاء) الفاعل هي التي عليها الجمهور ، وهذا الفصل لم يأتِ إلا لغاية وهي جزء من الإعجاز القرآني ، أما الفصل في الشعر أو النثر فهو لغاية فنية المراد بها إيصال المعنى بأقصر السبل .

ذكر سيبويه أنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه للضرورة الشعرية[٣] ، ويعلل ابن السراج عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، وحرف الجر ؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، إلا أن يضطرَ الشاعر فيجوز الفصل بينهما[٤] .

وقال ابن جنّي : ((والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيحٌ كثير ؛ لكنه من ضرورة الشاعر . فمن ذلك قول الشاعر :

فزججتها بمزجة   زجَّ القُلُوصَ أبي مَزَادة

أي : زجَّ أبي مزادة القلوصَ . ففصل بينهما بالمفعول به . هنا مع قدرته على أن يقول : زجَّ القلوصَ أبو مزادة))[٥] .

وبذلك تكون العلة في الفصل بين المضاف والمضاف إليه هي علة ضرورة .

---

(٢) ينظر : الإنصاف : ٣/٢ ، مسألة (٦٠) .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٨١/٢ ، والإنصاف : ٦/٢ ، مسألة (٦٠) .

(٤) ينظر : الكتاب : ٩١/١ ، والمقتضب : ٣٧٦/٤ .

(٥) ينظر : الأصول في النحو : ٤٠٢/١ ، ٢٢٧/٢ .

(١) الخصائص : ٤٠٤/٢-٤٠٦ .

ب- التنوين والإضافة :

التنوين : ((نون ساكنة تلحق الآخر تثبت لفظاً وتسقط خطاً))[١] .

قال تعالى : ﭽﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﭼ غافر / ٣٥ .

قال ابن خالويه : ((قرأ أبو عمرو وابنُ ذكوان عن ابن عامر : (قَلْبٍ مُتَكبِّر) منوناً جعله نعتاً للقلب ؛ لأنَّ القلبَ إذا تكبّر تكبّر صاحِبُهُ ... وقرأ الباقون : (على كلِّ قلبِ متكبرٍ) بالإضافة أي : على قلبِ كلِّ رجلٍ متكبرٍ))[٢] .

أمّا قراءة حذف التنوين فعلى إضافة القلب إلى ما بعده . قال الفرّاء : ((يضيف القلب إلى المتكبر))[٣] ، ووافقه الأخفش في ذلك فقال : ((ومن لم ينون أضاف ((القلب)) إلى ((المتكبر))))[٤] ، والقراءة على الإضافة في جعل القلب خلفاً من اسم محذوف ، فيجعل الصفة لصاحب القلب وهو الإنسان .

قال الأزهري: ((ومن قرأ (على كلّ قلب متكبر) أضاف (قلب) إلى متكبر . وهو وجه القراءة ؛ لأنَّ المتكبرَ هو الإنسان))[٥] ، و(التكبر) صفة لموصوف محذوف والتقدير:على كل قلبِ شخصٍ متكبرٍ جبار،والتكبر صفة لصاحب القلب[٦] .

---

(٢) الجنى الداني : ١٧٦ .

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها : ٢٦٨/٢ ، وينظر : لا على سبيل الحصر : ١٤٩/١ ، ٢٢٢ ، ٣٧٣ ، ٨٩/٢ ، ٢١٥ ، ٣٦٥ ، ٤٣٧ ، والتيسير : ١٩١ ، والنشر : ٣٦٥/٢ .

(٤) معاني القرآن للفراء : ٨١٣ .

(٥) معاني القرآن للأخفش : ٥٠٠/٢ .

(١) معاني القراءات : ٤٢٧ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٣/٤ ، والكشف : ٣٤٤/٢ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ٣١٤/١٥ .

أمّا قراءة التنوين فعلى جعل (المتكبر) صفةً للقلب ، ذكر الفرّاء ذلك بقوله : ((ومن نون جعل القلب هو المتكبر الجبار))(١) ، فإذا وصف القلب بالتكبر كان صاحبه في المعنى متكبراً ، وإذا وصف صاحب القلب بالتكبر كان قلبه في المعنى متكبراً ، فالمعاني متداخلة غير متغايرة(٢)،وذكر الزمخشريّ أنَّ هناك مضافاً محذوفاً ، فقال : ((يجوز أن يكونَ على حذف المضاف ، أي : على كلِّ ذي قلبٍ متكبرٍ ، تجعل الصفة لصاحب القلب))(٣) .

ووافقه في ذلك السمين الحلبي(٤) ، واختار الطبري والزجاج والأزهري وغيرهم قراءة عدم التنوين(٥) ، أمّا مكي القيسي فعدَّ القراءتين بمعنى واحد(٦) .

وقد ذكر النحاة حذف التنوين للإضافة فذكر ابن جني ((لأنهما ضدّان ألا ترى أنَّ التنوينَ مؤذن بتمام ما دخل عليه والإضافة حاكمة بنقص المضاف وقوة حاجته إلى ما بعده ، فلما كانت هاتان الصفتان على ما ذكرنا تعادتا وتنافتا ، فلم يكن اجتماع علامتيها))(٧) ، ومن النحاة من قال إنَّ التنوينَ حذف ؛ لأنّه يدل على الانفصال الانفصال ، والإضافة تدل على الاتصال ، فلم يجمعوا بينهما(٨) .

وذهب أبو حيان إلى ما ذهب إليه ابن جني في حذف التنوين في الإضافة فقال :

---

(٣) معاني القرآن للفراء : ٣/٨-٩ .

(٤) ينظر : التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في كتاب السبعة (عباس حميد سلطان) : ١٨٦ .

(٥) الكشاف : ٣/٤٢٧ .

(٦) ينظر : الدر المصون : ٦/٤٢ .

(٧) ينظر : جامع البيان للطبري : ٢٤/٧٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٤/٢٨٣ ، ومعاني القراءات : ٤٢٧ .

(٨) ينظر : الكشف : ٢/٣٤٤ .

(١) الخصائص : ٣/٦٧ ، وينظر : شرح قطر الندى (لابن هشام الأنصاري) : ٢٥٤ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢/٧٥ .

((وإنما حذف التنوين للإضافة لأنّ تمام الاسم الأول إنما حصل بتمام نسبته التقيدية بذكر الثاني فصار آخر الاسم الأول وسطاً والتنوين إنما يلحق منتهى الاسم ، وهذا ليس بمنتهى الاسم فلذلك حذف))[١] .

٢- الممنوع من الصرف :

عرفه ابن الناظم بقوله : ((الصرف معناه تنوين يبين كون الاسم المعرب خالياً من شبه الفعل فيستحق بذلك أن يعبر عنه بالأمكن أي : الزائد في التمكين ، وعلامة هذا التنوين أن يلحق الاسم المعرب لغير مقابلة ولا تعويض الاسم الداخل عليه التنوين هو المنصرف . واشتقاقه من الصريف يقال : صرفه البعير بنابه وصريفه بغنة كالتنوين ، والعرب تقول صرفت الاسم إذا نونته وقيل هو مأخوذ من الانصراف من جهة الحركات))[٢] .

والممنوع من الصرف من الموضوعات التي تدخل ضمن أبواب علم النحو وعلم الصرف ، أما حركة إعرابه فهي ضمن علم النحو ، وأما أحكامه الأخرى فهي ضمن علم الصرف ؛ لذلك اقتصر البحث على علل إعرابه فقط . وأوردَ ابن خالويه الممنوع من الصرف في عدد من المواضع في كتابه[٣] .

أ- علّة جره بالفتحة :

قال تعالى چ□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ى ى ې ې □ □ □ چ(النمل / ٢٢) .

قال ابن خالويه : ((قرأ أبو عمرو وابنُ كثير (مِن سَبَأَ) غير منصرف جعلاه

---

(٣) منهج السالك : ٢٦٤ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٦٣٣ .

(٥) ينظر :إعراب القراءات السبع وعللها :٢٨٦/١، ٢٩/٢، ١٤٧، ٢١٣، ٤١٩، ٤٣٥،٤٢٠ .

اسم أرضٍ ، أو بلدةٍ ، أو امرأةٍ ... وقرأ الباقون : (من سبأٍ) مصروفاً))[١] .

فمن قرأ بالتنوين فقد جعله مصروفاً على أنه اسم لرجلٍ أو لحي أو لبلدٍ[٢] ، ومن قرأ بترك التنوين فقد جعله اسماً مؤنثاً علماً لقبيلة أو مدينة أو امرأة ، فعلة منعه من الصرف العلمية والتأنيث[٣] . قال سيبويه : ((وكان أبو عمرو لا يصرف سبأ يجعله اسماً لقبيلة))[٤] .

وروى الفرّاء أن الرؤاسي سأل أبا عمرو عن عدم صرف (سبأ) فقال : لستُ أدري ما هو ؟ وأولَ الفراء قول أبي عمرو بأنه منعه من الصرف وأنه إذا لم يُعرف الشيء لم يصرف[٥] ، وجوّز سيبويه جعل (سبأ) اسماً لقبيلة مرة ، وللحي مرة أخرى،إذ قال:((فأما ثمودُ وسبأُ فهما مرّة لقبيلتين،ومرّة للحييّن، وكثرتهما سواء))[٦] .

وخلاصة القول إنه إذا أُريد به اسماً رجل صُرِفَ ، وإن أُريد به اسم لقبيلة لم يُصرف[٧] ، ومن قرأ بالتنوين أو من دونه بمعنى صرفه أو لم يصرفه فإن ذلك لا يغير المعنى لكون المقصود في القراءتين القوم أو الرجل .

وعلل النحاة عدم جرّ الممنوع من الصرف بالكسرة ، فقال ابن السراج : ((الذي لا ينصرف لا يدخله جر ولا تنوين ؛ لأنه يضارع عندهم الفعل ، والفعل لا جر فيه ولا تنوين ، وجر ما لا ينصرف كنصبه ، كما أن نصب الفعل كجزمه ، والجر في الأسماء

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ١٤٧/٢ ، وينظر : التيسير : ١٣٦ .
(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٥١٦/٢ ، ومجمع البيان : ٢١٦/٧ .
(٣) ينظر : المشكل : ٥٣٣/٢ ، والتبيان : ١٠٠٧/٢ .
(٤) الكتاب : ٢٥٣/٣ .
(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٨٩/٢ .
(٦) الكتاب : ٢٥٢/٣ .
(٧) ينظر : جامع البيان للطبري : ٩٢/١٩ ، والمشكل : ٥٣٣/٢ .

نظير الجزم في الفعل ؛ لأن الجر يخص الاسم والجزم يخص الأفعال))[١] ، وعلل ابن الناظم جر ما لا ينصرف بالفتحة إنَّ الاسمَ إذا شابه الفعل ثقل لذلك لا يدخله التنوين ، ومنع الجر بالكسرة تبعاً لمنع التنوين ، فلما لم يجروه بالكسرة عوضوا عنها بالفتحة[٢] . وليس المقصود بالمشابهة هنا في المادة اللغوية ، بل مدار الأمر يقوم عند النحاة على الخفة والثقل فلما كان الفعل عندهم أثقل من الاسم حُرِم ما شابهه في الثقل التنوين وما لم يشابهه كان خفيفاً منصرفاً[٣] .

وهذا ما أكده المبرّد ، فقال : ((اعلم أنَّ كل ما لا ينصرف مضارع به الفعل وإنما تأويل قولنا : لا ينصرف أي لا يدخله خفض ولا تنوين ؛ لأنَّ الأفعال لا تخفض ولا تُنوَن ، فلما أشبهها جرى مجراها في ذلك وشبهه بها يكون في اللفظ ويكون في المعنى ، بأي ذين أشبهها وجب أن يُتركَ صرفه))[٤] .

ويتبين أنَّ علة (الثقل) هي التي منعت الاسم من الصرف عند النحاة ، وأولَ من أشار إليها سيبويه[٥] ، وتابعه بعد ذلك المبرد وابن السراج والانباريّ وابن عصفور[٦] ، وعلة الثقل إذا ما ذكرت تذكر معها علة التخفيف ، وتمسك ابن جني بهاتين العلتين إذ قال : ((فإن وجدت عذراً مقطوعاً به صرت إليه ، واعتمدته ، وإن تعذر ذلك جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال ، فإنك لا تعدم هناك مذهباً تسلكه))[٧] . ونالت هذه العلة

---

(١) الأصول في النحو : ٢/٨٠ .

(٢) ينظر : شرح ابن الناظم : ٥١-٥٢ .

(٣) ينظر : معاني النحو (د.فاضل السامرائي) : ٣/٢٧٤ ، وعلل المنع من الصرف عند النحاة (د.فاضل السامرائي) : ٢٨،(بحث منشور) مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد .

(٤) المقتضب : ٣/٣٠٩ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١/٢٠-٢١ .

(٦) ينظر : المقتضب : ٣/١٧١ ، والأصول في النحو : ١/١١٤ ، وأسرار العربية : ٣٦ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/١٢٦ .

(١) الخصائص : ١/٧٩ .

اهتمام الباحثين المحدثين فقد أيدها الدكتور أحمد الجواري ، والدكتور فاضل السامرائي[١] . أمّا الأستاذ إبراهيم مصطفى فقد ذهب إلى أنَّ الاسمَ حُرِم من التنوين لأنَّه أشبه في حالة الكسر المضاف إلى ياء المتكلم ، وحذفها كثير فأغفلوا الإعراب بالكسرة ، حتى إذا أمنوها عادوا إلى إظهارها[٢] ، وأيده بذلك الدكتور مهدي المخزوميّ[٣] .

ثانياً / العلّة النحوية في المبني من الأسماء :

١- الاسم الموصول :

عرفه ابن يعيش :((أن لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسماً))[٤].

عرفه الشريف الجرجاني : ((ما لا يكون جزءاً تاماً إلا بصلة وعائد))[٥] .

وحده الفاكهي بقوله : ((هو ما افتقر إلى الوصل في تتميم فائدته ولهذا سمي ناقصاً))[٦] .

والموصولات لابُدّ من أن يكونَ بعدها صلة تكملها ، وعائد بينها وبين الموصول مطابقاً له في الأفراد والتذكير وغيره .

أ / علة حذف العائد من الصلة :

قال تعالى : ﭽ ں ڻ ڻ ڈ ڈ ۀ ہ ہ ﭼ (يس / ٣٥) .

(٢) ينظر : نحو التيسير : ١٢٠ ، ومعاني النحو : ٣/٢٧٧ .
(٣) ينظر : إحياء النحو : ١١٢ .
(٤) ينظر : في النحو العربي نقدٌ وتوجيه : ٨٨ .
(٥) شرح المفصل : ٣/١٣٨ .
(٦) التعريفات : ٢٣٣ .
(٧) شرح كتاب الحدود : ١٥٣ .

قال ابن خالويه : ((قرأ أهل الكوفة إلا حفصاً : (عملت أيديهم) بغير هاءٍ إتباعاً لمصحفهم . والباقون (عملته) بالهاء إتباعاً لمصاحفهم ، والهاء تعود على (ما) وعملت صلتها ، ومن حذفه حذفه اختصاراً))(١) .

فمن أثبتها أتى بالكلام على الأصل الواجب ؛ لأنَّ الهاء عائدة على (ما) لأنها من النواقص التي تحتاج إلى صلة وعائد ، ومن حذفها فقد حذفها لاجتماع الفعل والفاعل والمفعول في الصلة فَخففَ الكلام بحذف المفعول لأنَّه فضلة(٢) .

ذكر الفرّاء قراءة (وما عملته) بالهاء فقال : (((ما) في موضع خفض هاهنا ، أراد : ليأكلوا من ثمر هو مما عملته أيديهم ، وإن شئت جعلت (ما) ها هنا جحداً ، فلم تجعل لها موضعاً ، ويكون المعنى : ولم تعمله أيديهم نحن جعلنا لهم الجنات ، والنخيل والأعناب))(٣) .

وأمّا من قرأ : (وما عملت) بغير هاء ، فقد جعل (ما) موصولة بمعنى الذي وموضعها خفض عطفاً على (من ثمره) ، والمعنى : ليأكلوا من ثمره ومما عملته أيديهم ، أي من الذي عملت أيديهم(٤) ، فحذف العائد للاختصار ، وللعلم به ((والعرب تضمر الهاء في الذي ومَنْ وما وتظهرها وكل ذلك صواب))(٥) . وقد يحذف هذا العائد جوازاً لعلة ذكرها ابن الناظم ، فقال : ((ويجوز حذف العائد لدلالة ما قبله عليه))(٦) .

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ٢٣١/٢ ، وينظر السبعة : ٥٤٠ ، والتذكرة (لابن غلبون) : ١٥١٢/٢ .

(٢) ينظر : الحجة لابن خالويه : ٢٩٨ .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢ /٣٧٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢١٦/٤، ومعاني القراءات : ٤٠٠ .

(٤) ينظر : جامع البيان للطبري : ٩/٢٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٩٤/٣ ، والمشكل : ٦٠٣/٢ .

(١) معاني القرآن للفراء : ٣٧٧/٢ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٩٨ .

فالعلـة فـي حـذف العائـد مـن صـلة الموصـول هـي علـة اختصـار ، أو علـة (تخفيـف) وهي التي ذكرها ابن خالويه .

أولاً / المبني من الأفعال :

١- الفعل المضارع

أ- علة بناء الفعل المضارع على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد :

قـــال تعـــالى : ﭽ ک ک   ک ک گ گ گ گ گ گ ڳ ڳ   ڳ گ
گ گ گ ں ں   ڻ   ﭼ (النمل / ١٨) .

قال ابن خالويه : ((روى عبد عن أبي عمرو : (لا يحطِمَنْكُم) بتخفيف النون وإسكانها جعلها نون التأكيد الخفيفة مثل اضرِبَنْ واذهبَنْ والباقون يشدِّدون ، وهو أبلغُ في التأكيد . والعرب تقول : اضرب يا فتى فإذا كثر قالوا : اضربَنْ فإذا زادوا على التأكيد تأكيداً قالوا : اضربَنَّ بالتشديد))[1] .

وصف ابن مجاهد رواية عبيد بالغلط ، فقال : ((قرأ عُبيد عن أبي عمرو : (لا يحطمَنْكم) ساكنة النون . وهو غلط))[2] .

والغلط عند ابن مجاهد هو عن طريق الرواية ، وسكون النون هي قراءة ابن أبي إسحاق ويعقوب وأبي عمرو في هذه الرواية . قال أبو علي الفارسي : ((قوله : وهو غلط ، يريد أنَّه غلط من طريق الرواية ، إلاّ أنّه لا يتجه في العربية))[3] .

وذكر الأزهري أنّ هذه النون تكون مشددة ومخففة فإذا شددت صارت أوكد .

وقوله : (لا يحطمنّكم) لفظه لفظ النهي وفيه جواب الجزاء ، المعنى : إذ لم تدخلوا مساكنكم حُطِّمتُم[4] .

وذكر سيبويه علّة بناء الفعل المضارع على الفتح بقوله : ((وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون صيَّرتَ الحرف المرفوع مفتوحاً لئلا يلتبس الواحد بالجميع . وذلك قولك : هل تفعلنْ ذاك ، وهل تخرجَنْ يا زيد))[5] .

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ١٤٦/٢ ، وينظر : السبعة : ٤٧١ .

(٢) السبعة : ٤٧٩ ، وينظر : الحجة لأبي زرعة : ٣٣٦ .

(٣) الحجة للفارسي : ٢٣٣/٣ .

(٤) ينظر : معاني القراءات : ٣٥٣ .

(١) الكتاب : ٥١٩/٣ .

وهذا يعني أن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة بني معها على الفتح ؛ لأنه لو بني مرفوعاً بالضمة لالتبس الواحد بالجميع .

ويرى ابن يعيش أنَّ ما قبل هذه النون مفتوحاً في الفعل المضارع ؛ لأنَّ آخر الفعل ساكن لحدوث البناء فيه عند اتصال هذه النون ؛ لأنها تؤكد الفعلية ، فعاد إلى أصله البناء ، والنون الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان ساكنة ومتحركة فاجتمع ساكنان ، فكرهوا ضم آخر الفعل أو كسره ، لأنَّ ضمَّهُ بفعل الجمع كقولك : لا تضرِبُنَّ ، وكسره يلبس بفعل المؤنث كقولك : ولا تضرِبِنَّ[١] .

فهو بذلك قد تابع سيبويه بما علل في بناء المضارع المؤكد بالنون .

وعلل ابن الناظم بناء الفعل المضارع على الفتح إذا اتصلت به النون فقال : ((إعرابه مشروط بألا يتصل به نون توكيد ولا نون إناث ، فإن اتصل به نون التوكيد بني على الفتح نحو : لا تفعلَنَّ لأنه تركب مع النون تركيب خمسة عشر فبني بناءه ، ولهذا لو حال بين الفعل والنون ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة نحو هل تضربانِّ ، وهل تضربُنَّ ، وهل تضربِنَّ ، لم يحكم عليه بالبناء ، لتعذر الحكم عليه بالتركيب إذ لم يركبوا ثلاثة أشياء فيجعلوها شيئاً واحداً))[٢] .

وعلل ابن الشجري للمضارع المؤكد بالنون علة أخرى غير التي قال بها سيبويه ، فقال : ((إنَّ العربَ بنت الفعل مع النون المؤكدة على الفتح ؛ لأنَّ الفعل في الأصل ثقيل ، وزاده اتصاله بهذه النون ثقلاً ، فاستحق البناء كما استحقته الأسماء المركبة ، وخصوه بالفتحة لخفتها))[٣] ، وذكر ابن عصفور أن الحركة حركة بناء لأنه أشبه المركب ، كما أن المركب بُنِيَ على حركة فكذلك ما أشبهه ، وهو الصحيح[٤] .

---

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٣٧/٩ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٦٢٦ .

(١) الأمالي الشجرية (لابن الشجري) : ١٩٨/٢ ، وينظر : المقتضب : ١٩/٣ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٩٠/٢ .

والتباين واضح بين النحويين في علّة بناء الفعل المضارع على الفتح ولعل العلّة التي قال بها سيبويه هي الأقرب – كما يراها الباحث – فبذلك تكون علة البناء على الفتح هي علّة أمن اللبس .

٢ – فعل الأمر

عرف ابن يعيش فعل الأمر بأنه ((طلب الفعل بصيغة مخصوصة))[١] .

وعرفه الشريف الجرجاني بقوله : ((هو قول القائل لمن دونه : افْعَل))[٢] .

وحدّه الفاكهيّ فقال : ((كلمة دلت على الطلب بذاتها مع قبول ياء المخاطبة أو نون التوكيد))[٣] .

أ– علّة بناء فعل الأمر على السكون :

قال تعالى : چ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ چ (الجن / ٢٠) .

قال ابن خالويه : ((قرأ عاصم وحمزة (قُلْ) على الأمر . وقرأ الباقون : (قال) على الخبر والأمرُ بينهما قريبٌ ، فحدثني ابن مجاهد عن سلمان البصري عن أبي حاتم عن يعقوب قال أبو عمرو : ما أُبالي كيف قرأت (قُلْ) أو (قال) ، قال أبو عبد الله : لأن الله تعالى لمّا أمره فقال : (قُل) ثم فَعَل المأمور ما أُمر به أخبر عنه ، فقيل:قال إنما أدعوا ربي))[٤].وروى أبو الربيع عن أبي زيد عن أبي عمرو(قُلْ إنما)[٥].

(٣) التعريفات : ٤٠ .
(٤) شرح المفصل : ٥٨/٧ .
(٥) شرح كتاب الحدود : ١٠١ .
(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ٤٠٢/٢ .
(٢) ينظر : السبعة : ٦٥٧ .

ففعل الأمر جاء مبنياً في أصله على السكون ، وعلل سيبويه ذلك بقوله : ((والوقف ، قولهم ، اضرب في الأمر ، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة ، فبعدت من المضارعة بعد (كم ، وإذ) من المتمكنة))(١) .

وذكر ابن السراج علة بناء فعل الأمر على السكون ، هو عدم مضارعته الاسم والفعل المضارع فقال : ((وأما المبني على السكون فما أمرت به وليس فيه حرف من حروف المضارعة نحو : قُمْ ، واقعدْ ، فلما لم يكن مضارعاً للاسم ولا مضارعاً للمضارع ترك على سكونه ؛ لأن أصل الأفعال السكون والبناء))(٢) ، وذكر الأنباريّ علّة بناء فعل الأمر على السكون ؛ وهي أنَّه أصلٌ وأنَّ الأصلَ في الأفعال البناء ، والأصل في الأسماء الإعراب ، والأصل في البناء أن يكون على الوقف فبني فعل الأمر على الوقف(٣) ، فبناء فعل الأمر على السكون عند أكثر النحاة هو على الأصل ، فالعلّة علّة (أصل) .

أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه معرب مجزوم بلام مقدرة وهو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصل (قمْ) (لِتقُم) فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة(٤) ، ورد المبرد رأي الكوفيين وعده خطأً فاحشاً ؛ لأنَّ الإعرابَ لا يدخل الأفعال إلا فيما كان مضارعاً للأسماء(٥) .

ثانياً / المعرب من الأفعال :

*** الفعل المضارع :**

---

(٣) الكتاب : ١/١٧ .

(٤) الأصول في النحو : ٢/١٤٥ .

(٥) ينظر : أسرار العربية : ٣١٧ .

(٦) ينظر : شرح الأشموني : ١/٣٢ .

(٧) ينظر : المقتضب : ٢/١٣١ .

الفعل هو أحد أقسام الكلمة ، وهو عند النحاة القدماء أقوى العوامل ؛ لأنه يعمل متقدماً ومتأخراً ويعمل مذكوراً ومحذوفاً ، ويعمل في الرفع والنصب ، وهو من القوة أعار القدرة على العمل أسماءً وحروفاً ؛ لأنها تضمنت معناه كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل التفضيل ، أو أشبهته في المعنى واللفظ كإنَّ وأخواتها(١) .

وعرف سيبويه الفعل بقوله : ((أما الفعل فأمثلةٌ أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع))(٢) .

ورأى ابن يعيش في مفهوم سيبويه ما يغني بيان الفعل الحاضر ، فتبعه بقوله : ((هو الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي))(٣) .

وحدّه الفاكهيّ ، فقال : ((الفعل المضارع كلمة دلت وضعاً على حدث وزمان غير منقضٍ حاضراً كان أو مستقبلاً))(٤) .

أ / علة إعراب الفعل المضارع :

أجمع النحاة من البصريين والكوفيين على أن الأفعال المضارعة معربة(٥) ، فالفعل المضارع أعرب عند سيبويه بعلة المضارعة أو المشابهة أي أنه أشبه الاسم فأعرب لأنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماء ، وأوجه الشبه بين المضارع والاسم عنده دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على الاسم ، فقولنا : إنَّ عبدَ الله ليفعلُ ، يوافق إنَّ عبدَ الله لفاعلٌ ، فدخلت هذه اللام على المضارع فشابه الاسم ولا تدخل على الفعل الماضي أو الأمر لعدم

(١) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٠٠ .
(٢) الكتاب : ١/١٢ .
(٣) شرح المفصل : ٤/٧ .
(٤) شرح كتاب الحدود : ٩٩ .
(٥) ينظر : الكتاب : ١/١٣ ، والعلل في النحو لابن الوراق : ٣١ ، والإيضاح في علل النحو : ٨٠ ، والإنصاف : ٢/١٠١ ، المسألة (٧٣) .

مشابهتهما للاسم[١] ، وهذه العلّة ذكرها النحويين ، قال أبو علي الفارسيّ : إنَّ الأفعالَ على ضربين : معرب ، ومبني ، فالمعرب منها بالحركات الظاهرة هي الأفعال المضارعة ، فهذه الأفعال هي المعربة ، وإنما أعربت لمشابهتها الاسم[٢] ، وأجمع البصريون على هذه العلّة[٣] ، وذهب الكوفيون إلى أنها أعربت لأن دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة[٤] ، ولم يرضَ الدكتور مهدي المخزوميّ بما قاله البصريون والكوفيون فهو يرى أنَّ اختلاف أواخر الأفعال المضارعة المجردة لا يعني إعرابها فهذه الأوجه جاءت لتشير إلى معانٍ غير إعرابية تعاقبت عليها كما في الفعل الماضي في نحو : كتبْتُ ، وكتبُوا وكتعاقبها على (حيث) المتمثلة بلغاتها ، ولم يقل أحد من النحاة إنهما معربات[٥] .

وما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي فيه مخالفة للإجماع ، وبيّن ذلك الدكتور عدنان محمد سلمان وردَّ هذا الرأي ، وذكر أنَّ قياسَ حركات الفعل المضارع على تغير حركات آخر الفعل الماضي والظرف (حيث) أمرٌ بعيدٌ ، فتغير الماضي مرتبط بأمور صوتية ، فاتصاله بالواو أوجب له الضم ، ولئلا يحدث نفور صوتي يؤدي إلى الثقل ، أما (حيثُ) فهو ظرف مبني على الضم وهو الذي عليه أكثر العرب ، وفتح (حيث) وكسرها مسألة تتصل باختلاف لغات العرب[٦] .

---

(١) ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه (د.شعبان عوض) : ٢٧٩ .

(٢) ينظر : المسائل العسكريات (لأبي علي الفارسي) : ١٣٧ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٤/١ ، والمقتضب : ٢٠١/٢ ، ٢٨٠/٤ ، والأصول في النحو : ٥٠/١ ، واللمع : ١٢٤ .

(٤) ينظر : الإنصاف : ١٠١/٢ المسألة (٧٣) ، والإيضاح في علل النحو : ٧٨ .

(٥) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٣٣ .

(١) ينظر : الاستقراء في النحو (د.عدنان محمد سلمان) : ١٦٣-١٦٤ (بحث منشور) مجلة المجمع العلمي العراقي .

١- المضارع المرفوع

أ- علة رفع الفعل المضارع :

قال تعالى : ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗﭼ (البقرة / ٢٨٤) .

قال ابن خالويه : ((قرأ عاصم وابنُ عامر (فيغفرُ) بالرفع . وقرأ الباقون بالجزم نسقاً على (يحاسبكم) ، ومن رفعه جعله مستأنفاً))[١] .

للفعل المضارع المقرون بالواو والفاء بعد جواب مجزوم بالفاء ، جزم ورفع ونصب[٢] ، وأورد الأزهريّ قول أحمد بن يحيى في قراءة الرفع : ((ومن رفع فهو على الاستئناف))[٣] ، فيغفر مرفوع لأنه مستأنف والتقدير : فهو يغفر ، أو فيغفر الله[٤] ، فتكون الجملة بعد الفاء خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو) ، فهي جملة من مبتدأ وخبر معطوفة على جملة من فعل وفاعل ، أو تكون جملة من فعل وفاعل (يغفر الله) معطوفة على مثلها[٥] .

أما قراءة الجزم فهي عطف على يحاسبكم[٦] ، وذكر الزمخشريّ كيفية القراءة بالجزم فقال : ((فأن قلت : كيف يقرأ الجازم ؟ قلت : يظهر الراء ويدغم الياء ، ومدغم الراء في اللام لحن مخطئ خطأً فاحشاً))[١] . والرفع عند سيبويه هو وجه الكلام ، إذ قال : ((الرفع ها هنا وجه الكلام ، وهو الجيد ؛ لأنَّ الكلام الذي بعد

---

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها : ١٠٥/١ ، وينظر : ٢١٦/١ ، ٣٥٤ ، ٢٤١/٢ ، والنشر : ٢٣٧/٢ .

(٣) ينظر : شرح عمدة الحافظ (لابن مالك) : ٣٥٧ .

(٤) معاني القراءات : ٩٣ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٥٠/١ ، والحجة لأبي زرعة : ١٥٢ .

(٦) ينظر : البحر المحيط : ٧٥٢/٢ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٥٠/١ ، والكشف : ٣٢٣/١ .

(الفاء) جرى مجراه في غير الجزاء ، فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء))[٢] . وذكر الباحث (عباس حميد سلطان) أن القراءتين سليمتان إلا أنَّه رجح قراءة الرفع ؛ لأنَّها أوضح دلالةً من حيث المعنى[٣] .

الفعل المضارع مرفوع إذا لم يسبق بناصب أو جازم ، ولم يباشر نون التوكيد ولا نون إناث[٤] ، وذهب سيبويه إلى أنَّ علة رفع الفعل المضارع هي وقوعه موقع الاسم ، إذ يقول : ((اعلم أنَّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بُنيَ عليه مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ، ولا مبني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب ، فإنها مرتفعة ، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها . وعلته أنَّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء كما أن يعملَ في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء ، وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ))[٥] فبيَّنَ سيبويه أن ما عمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وما يعمل في الأفعال لا يعملُ في الأسماء ؛ لأنَّ الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً[٦] .

---

(١) الكشاف : ٤٠٧/١ .
(٢) التبيان : ٣٨٨/١ .
(٣) ينظر : التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في كتاب السبعة : ٢٢٧ (رسالة ماجستير) .
(٤) ينظر : شرح قطر الندى : ٥٧ .
(٥) الكتاب : ٩/٣ .
(٦) ينظر : العلل النحوية في كتاب سيبويه : ٥٩ (رسالة ماجستير) .

وتابع جمهور البصريين سيبويه في هذه العلة ، فقد اعتمدها المبرد ، وابن السراج ، والزجاجي ، وابن الوراق ، وابن جني[١] ، ومن المحدثين الذين قالوا بهذه العلة أحمد عبد الستار الجواري[٢] .

ولم يقبل الكوفيون علة سيبويه في رفع الفعل المضارع ، فذهب الكسائي إلى أنَّ الفعل المضارع يرتفع لوجود أحد أحرف الزيادة (أنيت) في أوله[٣] ، وذهب غيره من الكوفيين إلى أنه مرفوع لتجرده من الناصب والجازم يقول الفرّاء : ((إنَّ الفعلَ المضارع يرتفع بسلامته من النواصب والجوازم))[٤] .

وقد رفض الدكتور مهدي المخزومي الآراء البصرية والكوفية وجاء برأي آخر ، وهو أن يكون الفعل المضارع قد ارتفع من أجل تمييز زمنه ، فإنه يرتفع إذا تجرد مما يدل على الماضي أو المستقبل ، فإذا أُريدَ له الدلالة على الماضي المنفي اتصلت به أدوات خاصة وهي (لم ولما) وإذا أُريد به الدلالة على الاستقبال سبقته (أن أو لن أو إذن أو السين أو سوف)[٥] .

فعلّة رفع الفعل المضارع لا علاقة له بالدلالة الزمنية وإنما بفعل دخول النواصب والجوازم أو لتجرده منها[٦] ، وهذا الرأي أقرب الآراء إلى القبول .

---

(١) ينظر : المقتضب : ٥/٢ ، والأصول في النحو : ١٤٦/٢ ، وعلل النحو : ١٥٣ ، واللمع : ١٢٤ ، والمقتصد : ١٠٢٥/٢ .

(٢) ينظر : نحو المعاني (د.أحمد عبد الستار الجواري) : ٥٢ .

(٣) ينظر : شرح التصريح (خالد بن عبد الله الأزهري) : ٣٥٦/٢ .

(٤) معاني القرآن للفراء : ٥٣/١ ، وينظر : علل النحو : ١٥٣ ، وأوضح المسالك : ١٤١/٤ .

(٥) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٣٣-١٣٤ .

(٦) ينظر : الاستقراء في النحو : ١٦٩ .

٢ – المضارع المنصوب

أ– علة إضمار (أن) في جواب الطلب :

قال تعالى : ﭽ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﭼ(الأنعام / ٢٧) .

قال ابن خالويه : ((قرأ حمزة وحفص (نكذبَ ... ونكونَ) بنصب الباء والنون ووافق شامٌّي في النون ؛ جعلوه جواب التمني ؛ لأنَّ الجواب بالواو ينصب كما ينصب بالفاء ... وقرأ الباقون بالرفع ، فمن رفع جعل الكلام كلَّه خبراً ؛ لأن القوم تمنوا الردَّ ، ولم يتمَنَّوا الكذب والتقدير : ياليتنا نُرَّدُ ونحن لا نَكذِّبُ))(١) .

فالنصب حمل ((على الجواب بالواو في التمني ، كما تقول : ليتك تصير إلينا ونكرمك ، وهذا قول أبي إسحاق))(٢) ، فقوله (لا نكذبَ ... ولا نكونَ) منصوب ؛ لأنه جواب التمني ، فهو كالاستفهام والأمر والنهي إذا دخلت الواو والفاء على الفعل بعده ، فينتصب بـ (أن) لتكون مع الفعل مصدراً ، فيعطف مصدر على مصدر(٣) . والمعنى : ياليتنا يكون لنا رد وانتقاء من التكذيب وكون من المؤمنين(٤) .

ويرى الأخفش أنَّ النصبَ يكون بالواو كما يكون بالفاء ، فلا يحتاج إلى إضمار (أن) لينصب الفعل(٥) ، والنصب عند الزمخشري في جواب الشرط والتقدير : أن

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ١٥٤/١ ، وينظر : ٢٧٠/٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٤٣٩ ، والسبعة : ٢٥٥ ، والتيسير : ١٠٢ ، والنشر : ٢٥٧/٢ .

(٢) معاني القراءات : ١٥١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للزجاج : ٢٣٩/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٦٢/٢ ، والكشف : ٤٢٨/١ .

(٤) ينظر : زاد المسير (للجوزي) : ٢٤/٣ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ٢٦٣/٦ .

(٥) معاني القرآن للأخفش : ٢٩٧/١ .

رددنا لم نكذب ونكن من المؤمنين(١) .

وأما الرفع فله وجهان، أحدهما : أن يكونَ مرفوعاً على القطع والاستئناف ، أي : إنَّ الفعلين (ولا نكذب ... ونكون) غير داخلين في التمني(٢) ، فيكون المعنى : ((ياليتنا نرد ونحن لا نكذب بآيات ربنا أبداً ، رددنا أم لم نرد ، ونكون من المؤمنين ، قد عاينا وشاهدنا ما لا نكذب معه أبداً))(٣) ، وقد دلَّ على انقطاع التمني قوله تعالى : ﭽ ﯢ ﯣﭼالأنعام / ٢٨ ، إذ أخبر عنهم بالكذب ، ولو كان تمنياً لم يخبر عنهم بذلك(٤) .

(والآخر) : أن يكون مرفوعاً على العطف فيكون الفعلان (نكذب ... ونكون) داخلين في التمني ، والمعنى : ((يا ليتنا نرد ويا ليتنا لا نكذب بآيات ربنا ، كأنما تمنوا الردَّ والتوفيق للتصديق ، و(نكون) معطوفاً عليه))(٥) .

وعلل ابن الناظم نصب الفعل المضارع بأن فقال : ((أولى نواصب الأفعال بالعمل (أن) لاختصاصها بالفعل وشبهها في اللفظ ، والمعنى بما يعمل النصب في الأسماء فلذلك جاز في (أن) أن تعمل في الفعل مظهرة ومضمرة))(٦) ، فذكر علة عمل (أن) وهي علة الاختصاص بالفعل ، وشبّه (أن) بأن الناصبة للاسم . فالعلة علة اختصاص أو شبه ، ونصَّ ابن الوراق على علّة واحدة وهي علّة الشبه فقال : ((وجب النصب بـ (أن) وأخواتها لأن (أن) الخفيفة مشابهة لـ (أن) الثقيلة في

---

(١) ينظر : الكشاف : ١٥/٢ .

(٢) ينظر : الحجة لابن خالويه : ١٣٨ ، والحجة لأبي زرعة : ٢٤٥ .

(٣) معاني القراءات : ١٥١ ، وينظر : التفسير الكبير للرازي : ٢٠٢/١٢ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ٢٦٣/٣ .

(٤) ينظر : المشكل : ٣٤٩/١ .

(٥) معاني القراءات : ١٥١ .

(٦) شرح ابن الناظم : ٦٧١ .

الصــورة والمعنــى ، فمــن حيــث وجــب أن تنصــب تلــك الأســماء ، نصــبت هــذه الأفعال))[١] . فالعلّة علّة مشابهة .

ب- علّة إضمار (أن) بعد لام الجحود :

قـال تعـالى : ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﭼ (إبـراهيم / ٤٦) .

قال ابن خالويه : ((قرأ الكسائي وحده (لَتزولُ) بفتح اللام الأولى وضم الأخيرة ، فـالأولى لام التوكيد ، والأخيرة أصلية لام الفعل ، وضـمتها علامـة الفعل المضـارع كما تقول : إنَّ زيداً ليقولُ . وقرأ الباقون (لِتزولَ) بكسر اللام الأولى وفتح الأخيرة على معنى ما كان مكرهم لِتزولَ ، أي : كان مكرهم أضعفَ من أن تزولَ له الجبال فـ (إن) بمعنى (ما) واللام لام الجحد ، كما قال تعالى : ﭽ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﭼ البقرة / ١٤٣))[٢] ، وقد قرأ عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وأُبّـي بن كعب وابنُ عباس وعكرمة (رضي الله عنهم) بالدال (وإن كاد مكرهم)[٣] أما قراءة الكسر والنصب ففي (إنْ) ثلاثة أوجه :-

الأول : إنَّها نافية واللام لام الجحود ؛ لأنَّها بعد كون منفي ، وعلى هذا فإن (كان) إما أن تكون تامة ، والمعنى : تحقير مكرهم أنه ما كان لتزول منه الشرائع التي هي كالجبال فـي ثبوتها وقوتها وإما أن تكون ناقصـة ، وفـي خبرها القولان المشـهوران بين البصـريين والكوفيين ، أحدهما : إنّـه محذوف والـلام متعلقة بـه لتعديـة ذلك الخبـر المقدّر ، لضعفه ، والفعل بعدها منصوب بـ (أنْ) مضمرة ، وإليه ذهب البصريون ويكون التقدير

(١) علل النحو : ١٥٥ .

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها : ١/٣٣٦-٣٣٧ ، وينظر : التذكرة : ٢/٣٩٣ ، والنشر : ٢/٣٠٠ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢/٧٩ ، والمحتسب : ١/٣٦٥ .

: ما كان مكرهم مقدّراً لأن تزولَ منه الجبال . والآخر : أن اللام زائدة لتأكيد النفي ، وأن الفعل بعدها هو خبر (كان) واللام عندهم هي العاملة النصب في الفعل بنفسها لا بإضمار (أن) ، وهو مذهب الكوفيين والتقدير : ما كان مكرهم تزولُ منه الجبال . والمعنى في هذا الوجه كون (إنْ) نافية قد ذكره الزجاج ، ووصف هذه القراءة بالجيدة،والمعنى:أي لا يخلفهم ما وعدهم من نصرهم وإظهار نبوتهم وكلمتهم(١).

الثاني : فهي مخففة من الثقيلة .

الثالث : شرطية وجوابها محذوف ، والمعنى : وإن كان مكرهم مقدّراً لإزالة أشباه الجبال الرواسي ، وهي المعجزات والآيات ، فالله مجازيهم بمكرهم وأعظم منه(٢) .

أما قراءة الفتح والرفع فعلى أن (أنْ) مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، أي : (وإنّه) ، واللام الأولى هي لام التأكيد الفارقة بين (إنْ) المخففة والنافية ، والفعل مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، و(منه) متعلق بـ (لتزول) ، و(الجبال) فاعل ، وجملة (لتزول منه الجبال) في محل نصب خبر (كان) ، والجملة من (كان) واسمها وخبرها في محل رفع خبر (إنْ) المخففة من الثقيلة(٣) ، وقد حمل ابن عطية المعنى في هذه القراءة على تعظيم المكر عندهم ، قائلاً : ((وتحتمل عندي أن يكون المعنى في هذه القراءة على تعظيم مكرهم ، أي :
وإنْ كان شديداً إنما يفعل ليذهب به عظام الأمور))(٤) .

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٦٣/٣ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٧٣/٢ ، ومعاني القراءات : ٢٣٧ ، والحجة لابن خالويه : ٢٠٣-٢٠٤ ، والمشكل : ٤٠٧/١ ، والكشاف : ٣٨٣/٢ .

(٣) ينظر : الحجة لابن خالويه : ٢٠٣ ، والحجة ، لأبي زرعة : ٣٧٩ ، والمشكل : ٤٠٧/١-٤٠٨ ، وروح المعاني : ٢٥١/١٣ .

(٤) المحرر الوجيز : ٢٦٥/٨ .

فالأوجه جميعها تتفق في المعنى ؛ لالتقاء القراءتين على معنى واحد[١] قال المرادي : ((وأما لام الجحود فهي الواقعة بعد كان المنفية الناقصة الماضية لفظاً أو معنىً نحو : ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﭼ (آل عمران / ١٧٩) وﭽ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﭼ (النساء / ١٣٧) ، والفعل بعدها منصوب بـ (أنْ) مضمرة واجبة الإضمار ، وعلة ذلك بأن (ما كان زيدٌ ليفعل) (كان زيد سيفعل) جعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجمع بين أن والسين كذلك لا يجمع بين أن واللام))[٢] ، وذهب المبرّد إلى المساواة بين لام التعليل ولام الجحود وحتى ، وجعل علة حذف (أن) بعدها ؛ لأنها حروف جر وهي من عوامل الأسماء ، ولا تدخل على الأفعال لذا يجب إضمار (أن) بعدها لأن أن والفعل بتأويل مصدر فالمعنى : لأن أكرمك ، أي : جئت لاكرامك ، كقولك : جئت لزيدٍ[٣] .

وعلل ابن الوراق إضمار (أن) بعد لام الجحود بأنه لا يحسن كقولك : ما كان زيدٌ ليقومَ ، ولا يحسن ما كان زيدٌ لأن يقومَ ، وإنما لم يحسن ذلك ؛ لأنه جواب لقولك : كان زيدٌ سيقوم ، فتقول : ما كان زيدٌ ليقومَ ، و(ما) جواب لشيئين ، وهي حرف غير عامل ، فأرادوا أن يكون الجواب له ، وعلى هذا لم يحسن إظهار (أن)[٤] .

فيتضح من تعليل ابن الوراق أن اللام جعلت في مقابلة السين . إذ أوجب الواقع اللغوي بحسب الاستقراء أن تكون (أن) مضمرة بعد لام الجحود ، وقد ورد أن (لام الجحود) لا تكون إلا بعد كان الناقصة المنفية الماضية لفظاً ، أو معنى ، وهي علّة

---

(١) التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في كتاب السبعة : ٢٩٢ .
(٢) توضيح المقاصد : ١٩٣/٤ .
(٣) ينظر : المقتضب : ٧/٢ .
(٤) ينظر : علل النحو : ١٥٨ .

اصطلح النحاة على تسميتها بـ (علّة وجوب)[١] .

٣- المضارع المجزوم

أ- علّة جزم الفعل المضارع :

قال تعالى ﭽﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﭼ(الفرقان / ١٠) .

قال ابن خالويه : ((قرأ ابنُ كثير وعاصمٌ في رواية أبي بكر ، وابنُ عامر : (ويجعلُ لك قصوراً) بالرفع على الاستئناف . وقرأ الباقون : (ويجعلْ لك) جزماً على الشطر الذي قبله نسق ؛ لأنَّ موضع (إنْ شاء) جزمٌ لو كان مستقبلاً ، والتقدير : إن يشأ يجعل ، فـ ((إن)) حرف شرط ، و((شاء)) فعل ماضٍ لفظاً ومعناه الاستقبال ، و(يجعل) جزم جوابُ الشرطِ ، (جناتٍ تجري من تحتها الأنهارُ) كلامٌ تام،فمن رفع استأنف،ومن جزم عطف (ويجعلْ لك قصوراً) على يجعلْ لك جنات))[٢].

أما الجزم فحمله الأزهريّ على قول الفرّاء : ((من جزم (ويجعل لك قصوراً) ردّه على قوله : (إنْ شاءَ جعل) ، و(جعل) في معنى جزم ، لأنَّ المعنى إن شاء يجعل))[٣] ، فقوله (يجعل) مجزوم لأنه معطوف على موضع (جعل) ، وهو جواب شرط مجزوم، موضعه الجزم ، فجزم المعطوف حملاً على موضع المعطوف عليه ، والتقدير : إن شاء يجعل خيراً من ذلك ويجعل لك قصوراً[٤] .

---

(١) ينظر : الجنى الداني : ١٥٧ .

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها : ١١٦/٢ ، وينظر : السبعة : ٤٦٢ ، والاتحاف : ٢٠٥/٢ .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢٦٣/٢ ، ومعاني القراءات : ٣٣٩ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز : ٩/١١ ، والبحر المحيط : ٤٨٤/٦ .

أما الرفع فحمله الأزهريّ على وجهين (أحدهما) : ((ومن رفع (ويجعل لك) فعلى الاستئناف ، المعنى : وسيجعل لك قصوراً))[١] فقوله (ويجعلُ) مرفوع على الاستئناف بمعنى : لابد أن يجعل لك يا محمد قصوراً ، وفيه معنى الحتم بوعد ما يكون في الآخرة ، أي : سيعطيك في الآخرة أكثر مما قالوا[٢] .

(والآخر) : أن يكونَ مرفوعاً بالعطف على جواب الشرط (جعل) ، وجاز العطف عليه بالرفع ، لأن الشرط ماضٍ ، وإذا كان ماضياً جاز في جزائه الرفع والجزم[٣] ، كقول زهير[٤] :

وإن أتاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ : لا غائبَ مَالي وَلا حَرم

فالقراءتان جائزتان ، لأنهما بمعنى واحد أي : إن الله تعالى فاعل لمحمد على كل حال[٥] .

فالجزم من خصائص الأفعال ، كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء ، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، فليس للاسم في الجزم نصيب ، وليس للفعل في الجر نصيب[٦] ، ويرى ابن الناظم أن الفعل المضارع المجزوم ((محمول في الإعراب على الاسم فلما لم يعرب بالجر عوض عنه بالجزم))[٧] . وذهب المبرد وابن الوراق وابن يعيش على أن الجزم في الأفعال كالعوض من الجر في الأسماء[٨] فالعلة علة عوض .

---

(١) معاني القراءات : ٣٣٩ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٥٩/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١٥٣/٣ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٦٣/٢ ، والكشف : ١٤٤/٢ .

(٤) ديوان زهير بن أبي سلمى : ١٥٣ .

(٥) ينظر : تفسير النسفي (لأبي البركات النسفي) : ١٦٠/٣ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٩/٣ .

(٧) شرح ابن الناظم : ٣٤ .

(٨) ينظر : المقتضب : ٤٦/١ ، وعلل النحو : ١٦٠ ، وشرح المفصل : ٤١/٧ .

ثالثاً / التعدي واللزوم :-

ذهب النحاة في تقسيماتهم للفعل من حيث التعدي واللزوم إلى أنّ الفعل على قسمين : لازم ومتعدٍ .

فالفعل اللازم عرفه الرضي بقوله : ((الذي لا يصح أن يشتق منه اسم مفعول))[١] .

ومازه ابن عقيل بحرف التعدي،فقال:((ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر))[٢].

وحده الشريف الجرجاني : ((ما يختص بالفاعل))[٣] .

وعرفه الفاكهي بأنّه : ((ما لا مفعول له أصلاً ، أو له بواسطة فقط))[٤] .

أمّا الفعل المتعدي فقد ذكره النحاة بتعريفات منها ما ذكره ابن يعيش بقوله : ((ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل))[٥] .

وحده الشريف الجرجاني ، فقال : ((ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه ، وقيل : هو ما نصب المفعول به))[٦] .

وعرفه الفاكهي : ((ما له مفعول به يصل إليه بغير واسطة))[٧] .

قال تعالى:ﭽﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒﭼ الأنفال/ ١١

---

(١) شرح الرضي : ٢٧٢/٧ .

(٢) شرح ابن عقيل : ١٢١/٢ .

(٣) التعريفات : ١٩١ .

(٤) شرح كتاب الحدود : ١٧٤ .

(٥) شرح المفصل : ٦٢/٧ .

(٦) التعريفات : ٢٠١ .

(٧) شرح كتاب الحدود : ١٧٦ .

قال ابن خالويه : ((قرأ نافع (يُغْشِيكُمُ) مخففاً . وقرأ أبو عمرٍو وابنُ كثير (يَغْشاكُمُ) . والباقون (يُغَشِّيكُمُ) مشدداً))[١] .

فأمّا من قرأ بضم الياء وفتح الغين وكسر الشين مشددة فهي على نصب (النعاسَ) على أنّه مفعول به ، والفاعل يعود على لفظ الجلالة (الله) والفعل مضارعه (يغشّي) بالتشديد[٢] .

وقراءة فتح الياء فالفاعل فيها (النعاس) ، وأسكن نافع الغين وفتحها الباقون ، فالفاعل في القراءة الأولى مفعول هنا ، والفاعل ضمير يعود على الله تعالى[٣] .

أمّا نصب (النعاس) فأنه جعل الفعل لله تعالى وعدّى الفعل لمفعولين فهو من (غشّى – يغشّي)[٤] ، ومن قرأ بالتخفيف والألف ، فقد جعل (النعاس) فاعلاً للفعل (غشّى)[٥] ، واختار النحاس قراءة ضم الياء وتشديد الشين مع الكسر ((لأن بعده (وينزل)))[٦] ، واختار مكي ضم الياء والتشديد ونصب (النعاس) ؛ لأنّ بعده (أمنةً منه) والهاء في (منه) لله ، فهو الذي يُغشيهم النعاس ؛ ولأنّ الأكثر عليه))[٧] .

ولعل ما أورده النحاس ومكي في ترجيح قراءة (يُغَشِّيكُمُ) بضم الياء وفتح الغين وكسر الشين مشددة وياء بعدها هي التي يميل إليها الباحث ؛ لأنّها القراءة التي جاء

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ٢٢٢/١ ، وينظر : لا على سبيل الحصر : ٢٥٥/١ ، ٣٢٩ ، ٤٠٣ ، ١١٥/٢ ، ١٦٩ ، والسبعة : ٣٠٤ .

(٢) ينظر : جامع البيان للطبري : ٤٢٠/١٣ ، والكشف : ٤٨٩/١ ، والبحر المحيط : ٤٧٦/٤ .

(٣) ينظر : نظم الدرر : ٢٣٤/٨ .

(٤) ينظر : الحجة لابن خالويه : ١٧٠ ، والحجة لأبي زرعة : ٣٠٨ .

(٥) ينظر : البحر المحيط : ٤٧٦/٤ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١٨٩/٢ .

(٧) الكشف : ٤٩٠/١ .

بها رسم المصحف ، ولاتفاق أكثر القرّاء عليها .

والفعل من حيث التعدي واللزوم لم يختلف فيه النحويون فقد ذكر سيبويه أنَّ الفعلَ اللازم لم يتعد إلى مفعول نحو : ذهب زيدٌ ، وجلس عمرو ، والمتعدي الذي يتعدى إلى مفعول نحو : ضرب عبدُ الله زيداً[(١)] ، وذكر ابن السراج أنّ الأفعال اللازمة استعملت استعمال المتعدي ونصبت المفعول على نزع الخافض ، وهو حرف الجر (إلى) ، والأصل في (ذهبتُ الشامَ، ودخلت البيتَ) هو (ذهبتُ إلى الشامِ،ودخلتُ إلى البيتِ)[(٢)] .

وبهذا التعليل يكون ابن السراج قد تابع سيبويه في جعله الفعل (دخل) غير متعدٍ ، وخالف المبرد سيبويه ، فقال : ((فأمّا (دخلتُ البيت) فإنَّ البيتَ مفعولٌ ، تقول : البيت دخلته . فإن قلت فقد أقول : دخلتُ فيه قيل هذا كقولك : عبد الله نصحتُ له ونصحته))[(٣)] .

فالفعل إذا وجد غير متعدٍ ، والعرب قد عدته فذلك اتساع في اللغة والأصل فيه أن يكون متعدياً بحرف جر ، وإنما حُذف استخفافاً[(٤)] . فالعلّة في تعدي الفعل ولزومه هي علة إتساع .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣٣/١-٣٤ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو : ١٧١/١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٢٨/١ .

(٣) المقتضب : ٣٣٧/٤-٣٣٨ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ١٧١/١ ، وشرح الرضي : ١٧٠/١ .

الأدوات (الحروف) :-

يعد الحرف من عناصر الجملة الأساسية ، وقد ذكره سيبويه فقال : ((فالكلم : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ ، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))(١) .

وعرفه ابن السراج : ((هو ما لا يجوز أن يخبر عنه ، ولا يجوز أن يكونَ خبراً))(٢) .

ومازه ابن جنّي بعدم قبوله لعلامات الأسماء والأفعال ، فذكر ذلك بقوله : ((ما لم تحسن فيه علامة من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال وإنما جاء لمعنى في غيره))(٣) .

وحده الشريف الجرجاني : ((ما دل على معنى في غيره))(٤) .

١- حرف العطف (الواو) :-

أ- علّة العطف بالواو :-

قال تعالى : ﭽﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓﭼالشمس / ١٤-١٥ .

قال ابن خالويه : ((قرأ نافع وابنُ عامر بالفاء (فلا يخافُ) وكذلك في مصاحفهم ... وقرأ الباقون : (ولا يخافُ) بالواو ، وكذلك في مصاحفهم))(٥) .

أمّا القراءة بالواو فقد وصفها الفرّاء بأنَّها أجود ، فقال : ((الواو في التفسير أجود ؛ لأنَّه جاء : عقرها ، ولم يخفْ عاقبة عقرها))(١) ، وذكر مكي القيسي أن الواو للحال ، والتقدير : وَعقروها غير خائفين من عقب العقر(٢) .

---

(١) الكتاب : ١٢/١ ، وينظر : الإيضاح العضدي : ١٨/١ .

(٢) الأصول في النحو : ٣٧/١ .

(٣) اللمع : ٨ .

(٤) التعريفات : ٩٠ .

(٥) إعراب القراءات السبع وعللها : ٤٩١/٢ ، وينظر : السبعة : ٦٨٩ ، والإتحاف : ٤٤٠/٢ .

وردَّ أبو حيان ذلك ، وقال : ((هذا فيه بعد لطول الفصل بين الحال وصاحبها))[٣] ، وذكر ابن خالويه أن الواو استئنافية ؛ لأنّها ليست من فعلهم ، وغير متصلة بما تقدم لهم[٤] .

وأمّا قراءة الفاء فهي على العطف من غير مهلة ، قال ابن خالويه : ((أنّها للعطف من غير مهلة ، والضمير في (سوَّاها) و (عقباها) للعقوبة))[٥] ، وكانت قراءة الفاء عنده أولى ؛ لأنّها تأتي بالكلام مرتباً ، وتجعل الآخر بعد الأول[٦] .

وكلتا القراءتين عند الطبري صواب ((والصوابُ من القول في ذلك : أنّهما قراءتان معروفتان غير مختلفتي المعنى ، فبأيهما قرأ القارئ فمصيب))[٧] .

اختلف العلماءُ في دلالة الواو العاطفة ، فذكر سيبويه أنّ ((الواو التي في قولك : مررتُ بعمرو وزيدٍ ، إنما جئت بالواو ؛ لتضم الآخر إلى الأول وتجمعهما ، وليس فيه دليل على أنّ أحدهما قبل الآخر))[٨] . فهي بذلك تدل على مطلق الجمع من غير إشعار بخصوصية المعية أو الترتيب ، وتدل على التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم ، وهذا قول الجمهور[٩] ؛ لأنّ الواو تشرك الثاني فيما دخل فيه الأول .

---

(١) معاني القرآن للفراء : ٢٧٠/٣ .
(٢) ينظر : الكشف : ٣٨٢/٢ .
(٣) البحر المحيط : ٤٨٢/٨ .
(٤) ينظر : الحجة لابن خالويه : ٣٤٥ .
(٥) المصدر نفسه .
(٦) ينظر : المصدر نفسه .
(٧) جامع البيان للطبري : ٢١٦/٣٠ .
(٨) الكتاب : ٢١٦/٤ .
(١) ينظر : المقتضب : ١٠/١ ، والجنى الداني : ١٥٤ .

وقد تكون الواو العاطفة للترتيب مطلقاً ، سواء أكانت عاطفة في المفردات ، أو عاطفة في الجمل[١] ، أو تكون الواو للترتيب حيث يستحيل الجمع[٢] .

أمّا العطف بحرف الفاء فهو للترتيب والتعقيب ، فذكر ابن السراج أنَّ دخولَ الفاء في الكلام هو للترتيب والتعقيب ، فإذا قلت : حضر زيدٌ فعمرو ، أي إنّ زيداً حضر قبل عمرو ، وهذا يعني أنّ دخول الفاء هو لتتبع شيء بشيء ، وتعلق بما دَخَلت عليه من الكلام بما قبله[٣] .

وهي العلّة نفسها التي سبقه بها سيبويه ، والمبرد[٤] . ((فالفاء تشترك في الإعراب والحكم ، ومعناها التعقيب ، فإذا قلت : قام زيدٌ فعمرو ، دلت على أنّ قيام عمرو بعد زيد))[٥] .

وأنكر الفرّاء الترتيب في الفاء مطلقاً ، فقال : ((وإذا وقع الفعلان معاً جاز تقديم أيهما شئت . من ذلك : أَعطيتَ فأحسنتَ ، وإن قلت : أحسنتَ فأعطيت . كان بذلك المعنى ؛ لأنّ الإعطاء هو الإحسان ، والإحسان هو الإعطاء))[٦] .

وذكر ابن عصفور ما ذهب إليه الفرّاء ، إذ قال : ((وأمّا الفاء ففيها خلاف فمذهب البصريين أنها للترتيب في كل موضع ، والفرّاء موافق لهم أنّها للترتيب ، إلا في الفعلين اللذين أحدهما سبب للآخر ، ويؤولان لمعنى واحد فإنها لا تكون عنده مرتبة وذلك نحو قولك : أعطيتني فأحسنت إليَّ ، وأحسنتَ إليَّ فأعطيتني ، يجوز أن يتقدمَ عنده الإحسان

---

(٢) ينظر : مغني اللبيب (لابن هشام الأنصاري) : ٣٩٢/١ .

(٣) ينظر : الجنى الداني : ١٨٩ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ٦٢/١ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٣٤/١ ، والمقتضب : ١٠/١ .

(٦) الجنى الداني : ٦١ .

(٧) معاني القرآن للفراء : ٢٦٩/٣ .

على الإعطاء ، وإن كان الإحسان إنما وقع بعد الإعطاء لأنَّ الإعطاءَ سبب للإحسان ، وهو إحسان في المعنى))(١) .

٢- (أنْ) المصدرية :-

أ- علّة عمل (أن) المصدرية :-

قال تعالى : ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔﭼ المائدة / ٧١ .

قال ابن خالويه : ((قرأ أبو عمرو وحمزةُ والكسائي بالرفع على معنى أن ليس تكون فتنةٌ عند الكوفيين . وعند البصريين أن ((أن)) الخفيفة هاهنا مخففة من مشددة ، والأصلُ : أنّه لا تكون فتنةٌ كما قال في موضع آخر : ﭽ ﮫ ﭼ الحديد / ٢٩ ... وَمن نَصبهُ نصبَهُ بـ ((أن)) و ((لا)) لا يفصل بين العامل والمعمول فيه كقولك : أحبُّ أن تذهبَ وأحبّ أن لا تذهبَ ، وكذلك قرأ الباقون))(٢) .

أمّا النصب فقد حمله الزجاج على أنّ قوله : (يكون) منصوب بـ (أن) الناصبة للفعل ، وأجريت (حسبوا) مجرى الشك ولم تفد اليقين(٣) .

وذهب الأزهري إلى أنَّ (أنْ) ناصبة للفعل ، فقال : ((وأمّا من نصب فهو وجه الكلام ، لأنَّ (أن) و (أن لا) تنصبان المستقبل))(٤) ، ويرى أبو حيان أنَّ النصبَ أرجحُ من الرفع إذ أن (حسب) في أصل وضعها لغير اليقين(٥) .

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٢٨/١ .

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها : ١٤٨/١ ، وينظر : ٢٩٢/٢ ، ٣٢٤ ، والسبعة : ٢٤٧ ، والتيسير : ٨٣ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٢/٢ .

(٤) معاني القراءات : ١٤٤ .

(٥) ينظر : البحر المحيط : ٣٢٧/٤ .

أمّا قراءة الرفع في (تكون) فعلى جعل (لا) بمعنى (ليس) ، والمعنى أن ليس تكونُ فتنة ؛ لأنَّهم يجحدون بـ (ليس) كما يجحدون بـ (ما)[١] . أو يكون الرفعُ على إضمارِ (الهاء) ، والمعنى : أنه لا تكون فتنة ، فرفع (تكون) لأنّ (حسب) أجريت مجرى اليقين ، و(أن) مخففة بتأويل (أن) المشددة ، لتفيد التوكيد[٢] . فأضمرت الهاء ليكون اسم (أن) ، وارتفع الفعل ، إذ لا ناصب له ، والتقدير : وحسبوا أَنْهُ لا تكونُ فتنةٌ[٣] .

((والفرق بين القراءتين أنّ العاملَ إذا كان فعل علمٍ فهي مخففة ، وإن كان فعل ظنٍ جاز الأمران . فمن جعلها الأُولى نصب . ومن جعلها الثانية رفع))[٤] .

فقراءة الرفع هي القراءة التي رجحها النحاس ، ووصفها بالأجود ، فقال : ((وإنما صار الرفع أجود ، لأنَّ (حسب) وأخواتها بمنزلة (العلم) في أَنَّه شيءٌ ثابتٌ))[٥] .

ذكر النحاة أنَّ (أنْ) المصدرية إحدى نواصب الفعل ، وهي أقوى النواصب[٦] .

وعلل سيبويه عمل (أنْ) الناصبة بقوله : ((اعلم أنَّ هذه الأفعال لها حروفٌ تعمل فيها فتنصبها لا تعملُ في الأسماء ، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال ، وهي : أَنْ ، وذلك قولك : أُريد أنْ تفعلَ))[٧] .

ويفهم من كلامه أنّ (أنْ) الخفيفة التي تنصب الأفعال المضارعة مشابهة لـ (أنَّ) المشددة الناصبة للأسماء ، وهذه العلة التي ذكرها سيبويه سار عليها أغلب

(١) ينظر : الحجة لأبن خالويه : ١٣٣ ، ومعاني القراءات : ١٤٤ .
(٢) ينظر : الكتاب : ٣/١٦٦ .
(٣) ينظر : الكشف : ١/٤١٦ .
(٤) الجنى الداني : ٢٢٠ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٢/٣٢ .
(٦) ينظر : العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية : ٧٢ .
(٧) الكتاب : ٣/٥ .

النحاة ، وهي علّة المشابهة .

قال ابن الوراق : ((وإنما وجب النصب بـ (أنْ) وأخواتها لأنَّ (أن) الخفيفة مشابهة لـ (أن) الثقيلة في الصورة والمعنى ، فمن حيث وجب أن تنصب تلك الاسم ، نصبت هذه الفعل))[١] ، وذكر ابن يعيش علّة النصب بـ (أنْ) وهي لاختصاصِها بالأفعال كما أنَّ حروفَ الجر مختصةٌ بالأسماءِ ، والنصب بها مشابهة لـ (أَنّ) الثقيلة الناصبة للاسم من جهة اللفظ والمعنى ، فمن جهة اللفظ فهما متشابهان ، وإن كان لفظ المخففة أنقص ، أمّا من جهة المعنى فإنَّ (أنْ) وما بعدها تؤول بمصدر ، كما أن (أنّ) المشددة مع أسمها وخبرها بمنزلة اسم واحد . فالشبه بينهما واضح في العمل فالمشددة تنصب الأسماء ، والمخففة تنصب الأفعال[٢] .

٣- لام الأمر :-

عرفها الزجاجي بقوله : ((هي لام جازمة للفعل المستقبل ، كقولك : ليذهب زيدٌ))[٣] .

وحدّها الشريف الجرجاني بأنَّها ((لامٌ يطلب به الفعل))[٤] .

أ- علّة إسكان لام الأمر :-

قال تعالى : چھ ھ ے ے ۓ ۓ ﮫ
ﮫ چ الحج / ٢٩ .

قال ابن خالويه : ((قرأ ابن كثير برواية قُنبل وأبو عمرو : بكسر لام الأمر مع (ثُمَّ) فقط ،لأنّ ثُمَّ ينفصل من اللام ، وأصل اللام الكسر ؛ وإنما يجوزُ إسكانها تخفيفاً

(١) علل النحو : ١٥٥ .
(٢) ينظر : شرح المفصل : ١٥/٧ .
(٣) اللامات (للزجاجي) : ٨٨ .
(٤) التعريفات : ١٩١ .

إذا اتصلت بحرف ... وقرأ ابن عامر بكسر لام الأمر مع ((ثُمَّ) ومع الواو في هذه السورة فقرأ(ولِيُوفوا) (ولِيَطّوفوا) كل ذلك بالكسر.وأمّا في قوله: (ليُوفُوا ، ليُطوفوا) فقرأ ابن عامر برواية ابن ذكوان (لِيُوفوا..وَلِيَطّوفوا) بالكسرِ فيهما))[١] .

أمّا قراءة تسكين لام الأمر فهي للتخفيف لأنّها سبقت بحرفي العطف (الواو والفاء)[٢] ، و(ثُمَّ) مثل (الواو والفاء) إذ يعطف بهما كما يعطف بها ، وأكثر القراءة على تسكين اللام مع الواو والفاء[٣] ، والكسر مع (ثُمَّ) أكثر ، وجيء باللام على أصلها قبل دخول الحرف عليها[٤] ، وبيّنَ ابن هشام أنَّ ((اللام العاملة للجزم هي اللام الموضوعة للطلب ، وحركتها الكسر ، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها ، وقد تسكن بعد (ثُمَّ)))[٥] .

أمّا قراءة ابن كثير وأبي عمرو مع (ثُمَّ) فجاءت على الأصل ، قال أبو زرعة : ((أصل هذه اللام الكسر إذا كانت مبتدأة ، فلما جاءت بعد كلمة يمكن السكوت عليها والابتداء بما بعدها كانت اللام كالمبتدأ فأتوا بها على أصلها))[٦] .

وسمى الأزهري الواو والفاء بالعماد لذا تسكن اللام بعدهما لكونهما يلزقان باللام خلاف (ثُمَّ) الذي لا يُلزق فلا تسكن بعدها[٧] .

وذهب المبرد إلى أنَّ تسكين اللام بعد (ثُمَّ) لحنٌ ؛ لأنَّ (ثُمَّ) منفصلة عن

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ٢/٧٣-٧٤ ، وينظر : ٢/١٠٤ ، ١٩٢ ، والسبعة : ٤٣٤ ، والإتحاف : ٢/٢٧٢ .
(٢) ينظر : معاني القراءات : ٣١٤ ، والحجة لأبي زرعة : ٤٧٣ .
(٣) ينظر : شرح الرضي : ٤/٨٤ .
(٤) ينظر : الحجة للفارسي : ٢/٢٧٥ .
(٥) مغني اللبيب : ١/٢٩٤ .
(٦) الحجة لأبي زرعة : ٤٧٣ ، وينظر : الحجة للفارسي : ٢/٢٧٥ ، والكشف : ٢/١١٧ .
(٧) ينظر : معاني القراءات : ٣١٤ .

الكلمة[١] ، ووصفه النحاس بأنّه بعيدٌ عن العربية[٢] . وتابعهما ابن جني ، فقال : ((فقبيحٌ عندنا ؛ لأنَّ (ثُمَّ) منفصلة يمكن الوقوف عليها ، فلا تُخلط بما بعدها ، فتصير معه كالجزء الواحد))[٣] .

فالمشهور في مذهب النحاة أنَّ لام الأمر تكون مكسورة إذا لم تسبق بحرف عطف[٤]،فإذا كان قبلها واو أو فاء العطف جاز كسر اللام على الأصل وإسكانها تخفيفاً[٥]

وجاءت اللام ساكنة تشبيهاً بالواو والفاء لكون الجميع عواطف ، وقد نصّ سيبويه على أن (ثُمَّ) بمنزلة (الواو) ونصّ أيضاً أنها بمنزلة (الفاء)[٦] .

ونقل ابن مالك أنّ أصل اللام هو الكسر ، فقال : ((لام الطلب مكسورة وفتحها لغة ، وقد تسكن بعد الفاء والواو وثمَّ))[٧] ، وذكر المرادي أنّ تسكين اللام مع (ثُمَّ) ليس بضعيفٍ وليس مقصوراً على الضرورة[٨] . فمن سكن اللام مع (ثمَّ) لجأ إلى التخفيف من ثقل الكسر ، ولم يعتد بكونه حرفاً يمكن الوقوف عليه . قال أبو حيان : ((ويجوز تسكينها مع ثلاثتهما ، وليس بضعيف ولا قليل مع ((ثُمَّ)) خلافاً لمن زعم ذلك ، الأكثر التسكين مع الواو والفاء))[٩] . يتضح لنا مما تقدم أنّ العلة في إسكان لام الأمر هي علّة تخفيف .

---

(١) ينظر : المقتضب : ١٣٤/٢ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٦٢٢/٢ .

(٣) الخصائص : ٣٣٠/٢ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١٨٦/٢ ، والجنى الداني : ١١٢ .

(٥) ينظر : اللامات : ٨٩ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٥٠١/٣ .

(٧) تسهيل الفوائد : ٢٣٥ .

(٨) الجنى الداني : ١٥٤ .

(٩) ارتشاف الضرب : ٥٤١/٢ .

الفصل الثانـي

العلّة النحوية في النواسخ

١- كان وأخواتها :-

وهي في اللغة على ثلاثة أقسام : التامة ، والناقصة ، والزائدة ، وما يعنينا من هذه الأقسام في بحثنا هي (الناقصة) ، والتي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر . ويسمى المرفوع بها اسماً لها والمنصوب بها خبراً لها .

أ / علّة تسمية (كان وأخواتها) بالأفعال الناقصة :-

قـــال تعـــالى:ﭽﮋ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﭼﭽالنساء/٢٩

قال ابن خالويه : ((فالنصب جيدٌ ، قد قرأ به أهلُ الكوفة ؛ لأنَّ ذكر المال قد تقدم في قوله : (ولا تأكلوا أموالكم) إلا أن تكون الأموال تجارةً))(١) .

فقـراءةُ ابـنِ كثيـر ونـافعٍ وأبـي عمـرو وابـنِ عـامر : (تجـارةٌ) رفعـاً ، وقـراءة حمزة ، والكسائي ، وعاصم : (تجارةً) نصباً(٢) .

أما قراءة النصب فعلى جعل (كان) ناقصة ، و(تجارة) خبرها ، واسمها محذوف ، وذهب الزجاج إلى أنَّه ضمير يعود على (الأموال) ، والتقدير : إلاّ أن تكونَ الأموالُ تجارةً(٣) ، وذهب أبو علي الفارسي ، ومكي القيسي ، والزمخشري وغيرهم إلى تقدير مضاف محذوف في الخبر من لفظ الاسم ، والتقدير : (إلا أن تكون الأمـوالُ أمـوالَ تجـارةٍ)(٤) ، وذكـر الفارسـي رأيـاً آخـراً فـي تقـدير الاسـم مـن لفـظ

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ١٠٥/١ ، وينظر : ١٢٩/١ ، ١٣٣ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ٦١/٢ ، ٣٥٧ .

(٢) ينظر : السبعة : ٢٣١ ، والتيسير : ٩٥ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٦/٢ .

(٤) ينظر : الحجة للفارسي : ٧٨/٢ ، والكشف : ٣٨٦/١ ، والكشاف : ٥٢٢/١ .

الخبر ، والتقدير : (إلاّ أن تكون التجارةُ تجارةً) ، وقال به مكي ، والطبرسي ، وأبو حيان[١] .

أمّا قراءة الرفع فعلى أن تكونَ (كان) تامة اكتفت بمرفوعها ، و(تجارة) مرفوع على أنَّها فاعل ، واختار سيبويه الرفع ، فقال : ((وبعضُهم ينصب ، على وجه النصب في لا يكون ، والرفعُ أكثر))[٢] ، وذكر الأخفش ذلك بقوله : ((و: (تكون) ؛ هي : ((تقع)) في المعنى ، وهي ((كانَ)) التي لا تحتاج إلى الخبر ؛ فلذلكَ رفعَ ((التجارة))[٣] ، ورجح النحاس الرفعَ ، إذ قال : ((النصب بعيدٌ من جهة المعنى والإعراب ، فأما المعنى فإنّ هذه التجارة الموصوفة ليس فيها أكل الأموال بالباطل فيكون النصب ، وأمّا الإعراب فَيُوجب الرفعَ لأنّ (أنْ) هاهنا في موضع نصب لأنها استثناء ليس من الأول و(تكون) صِلَتُها ، والعرب تستعملها هاهنا بمعنى : وَقَعَ فيقولون جاءني القومُ إلا أن يكونَ زيدُ ، ولا يكادُ النصبُ يُعرَف))[٤] .

وذكر الطبري أنّ القراءتين صوابٌ فهي جائزة القراءة بها ، غير أن النصب هو الأعجب عند الطبري ؛ لقوته[٥] ، وهو ما اختاره ابن خالويه لتقدم (الأموال) قبله[٦] .

ذهب سيبويه في تعليله لتسميتها بالناقصة بقوله : ((هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد . فمن ثمّ ذُكِر على حدته ولم يذكر مع الأول ، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجر في (

(١) ينظر : الحجة للفارسي : ٧٨/٢ ، والكشف : ٣٨٦/١ ، والبحر المحيط : ٢٣١/٣ .

(٢) الكتاب : ٣٤٩/٢ .

(٣) معاني القرآن للأخفش : ٤٤١/١ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٦/٢ ، والبحر المحيط : ٢٣١/٣ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٤٤٩/١ .

(٥) ينظر : جامع البيان للطبري : ٤٠/٥ .

(٦) ينظر : الحجة لابن خالويه : ١٠٣ .

ظننتُ) الاقتصار على المفعول الأول ، لأنّ حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثَمَةَ))[١] . فالعلّة علّة افتقار .

وذكر ابن الخباز أنَّها تسمى أفعالاً ناقصةً ((لأنَّها لا تستغني بالمرفوع))[٢] ، فبذلك تكون العلّة عنده علّة عدم استغناء ، وذكر ابن مالك أنها أفعال ناقصة لعدم اكتفائها بالمرفوع[٣] ، وعلّة تسميتها بالأفعال الناقصة بيّنها الرضي بقوله : ((وإنما سميت ناقصة ، لأنّها لا تتم بالمرفوع كلاماً ، بل المرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة ، فأنّها تتم كلاماً بالمرفوع دون المنصوب))[٤] .

وبيَّنَ أبو حيان أنّ فائدتها لا تتم بالمرفوع فقط بل تفتقر إلى المنصوب ؛ لأنَّ الكلامَ مما أصله المبتدأ والخبر ، ولا فائدة من ذكر المبتدأ دون الخبر[٥] .

أمّا ابن هشام فقد علل ذلك مشبهاً (كان وأخواتها) بالأفعال التي ترفع فاعلاً وتنصب مفعولاً به ، فقال : ((هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، ويسمى اسمها ، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ، ويسمى خبرها أيضاً))[٦] . فما ذكره ابن هشام هو من العلل التي اصطلح النحاة على تسميتها بـ (علة الشبه) .

وحقيقة النقص والتمام ما أجمعَ عليه جمهور البصريين ((أنَّ هذه الأفعال حكم ما بعدها كحكمه بعد الأفعال ، ولو أبطلنا عملها ، لحصل بعدها اسمان مرفوعان من غير عطف ولا تثنية وهذا لا يوجد له نظير في الأفعال الحقيقية فوجب أن ترفع أحد

(١) الكتاب : ٤٥/١ .
(٢) توجيه اللمع : ١٣٤ .
(٣) ينظر : تسهيل الفوائد : ٥٢ .
(٤) شرح الرضي : ١٩٢/٥ ، وشرح الأشموني : ١٨٨/١ .
(٥) ينظر : منهج السالك : ٥٦ ، وتوضيح المقاصد : ٣٠٣/١ .
(٦) أوضح المسالك : ٢٣٠/١ .

الاسمين ليكون المرفوع كالفاعل وتنصب الثاني ليكون كالمفعول ، فلهذا وجب أن ترفع الأسماء وتنصب الأخبار))[١] ، وذكر جمهور الكوفيين إلاّ الفرّاء ، على أنها لا تعمل في المرفوع بعدها ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها والمنصوب بها حال لا خبر[٢] .

وأثبت الدكتور فاضل السامرائي أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في النقص والتمام في هذه الأفعال ، بل إن الكوفيين أدخلوا (ظن وأخواتها) في الأفعال الناقصة[٣] . ومن المحدثين من قال بهذه العلة الدكتور عبد الحميد السيد : أنَّها سميت بذلك لأنها لا تستغني بمرفوعها لإفادة المعنى ، فلا معنى لقولك : كان زيدُ ، أو صار زيدُ ، دون المنصوب ؛ لأنَّ مدخولها هو الجملة الاسمية[٤] ، وذكر الدكتور حميد الفتلي ذلك بقوله : ((وأمّا أنَّ معناها فلا يتم إلا بذكر خبرها فهذا مسلمٌ به فالأفعال منها ما يكتفي بمرفوعه ومنها ما يحتاج إلى المفعول . أمّا هذه فلا تقتصر على المرفوع ولذا نقصت عن سائر الأفعال فسميت بالناقصة وإن المسند إليه (المبتدأ) لا يتم المعنى به إلا بوجود الخبر ، والله أعلم))[٥] .

فآراء العلماء مختلفة في علّة تسمية (كان وأخواتها) بالأفعال الناقصة ، ولكن أكثرهم أشار إلى كون العلّة هي علّة (احتياج) أو ما تسمى بعلّة افتقار .

ب- علّة كون اسمها معرفة وخبرها نكرة :-

قال تعالى : ﭽﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕﭼ الشعراء / ١٩٧ .

---

(١) علل النحو : ١٩٥ ، وينظر : الأصول في النحو : ٨٢/١ ، وشرح المفصل : ٩٠/٧ .
(٢) ينظر : شرح التصريح : ٢٣٣/١ ، وهمع الهوامع : ١١١/١ .
(٣) ينظر : حقيقة رأي الكوفيين النقص والتمام في الأفعال (د.فاضل السامرائي) : ١٩٠ (بحث منشور) (مجلة المجمع العلمي العراقي) .
(٤) ينظر : تهذيب النحو (د.عبد الحميد السيد طلب) : ١٦٩/١ .
(٥) العلة النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية : ١٦٣ .

قال ابن خالويه : ((قرأ ابنُ عامرٍ وحده (أوَ لم تكُنْ) بالتاء (لَهُمْ آيةٌ) بالرفع جعلها اسم تكون وخبرُ يكون (أن يَعْلَمَهُ) لأن ((أن)) مع الفعل مصدر ، والتقدير : أو لم يكن لهم آية علمه بني إسرائيل ، ... وقرأ الباقون : (أوَ لَمْ يَكُنْ) بالياء (آيةً) بالنصب خبر كان واسم كان (أنْ يَعْلَمَهُ) وهو الاختيار لأنَّ (آية) نكرة و(أنْ يَعلمه) معرفة ، وإذا اجتمعت معرفة ونكرة اختير أن يجعل المعرفة اسمَ كان والنكرة خبره))[١] .

أمّا قراءة النصب فعلى أن (آيةً) خبر كان . قال الزجاج : ((إذا قلت يكن ، فالاختيار نصب (آية) ويكون (أن يعلمه) اسم كان ، ويكون (آية) خبر كان ، المعنى : أو لم يكن علم علماء بني إسرائيل أنَّ النبي ﴿ ﷺ ﴾ حقٌ ، وأنَّ نبوته حقٌ آية ؟ أي : علامة موضحة ، لأنّ العلماء الذين آمنوا من بني إسرائيل وجدوا ذكر النبي ﴿ ﷺ ﴾ مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل كما قال الله عز وجل))[٢] ، وذكر القرطبي : ((وإنما صارت شهادةُ أهل الكتاب حجةً على المشركين ؛ لأنَّهم كانوا يرجعون في أشياء من أمور الدين إلى أهل الكتاب ؛ لأنّهم مضنون بهم ... والتقدير : أو لم يكن لهم علم علماء بني إسرائيل الذين أسلموا آيةً واضحة))[٣] .

وأمّا من قرأ (يكن) بالياء ، ورفع (آية) فإن الرفع فيها على كونه فاعلاً ، وجعل (كان) تامة ، وهذا ما نقله الزمخشري والعكبري ، وغيرهما[٤] ، ويُحَتمل أن يكونَ خبراً مقدماً للمبتدأ (أن يعلمه) ويكون المعنى : أو لم يكن لهم علمُ

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ١٣٨/٢-١٣٩ ، وينظر : ٢٢٧/١ ، والسبعة : ٤٧٣ ، والإتحاف : ٣٣٤ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٠١/٤ ، وينظر : التبيان : ١٠٠١/٢ .
(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ١٣٨/١٣-١٣٩ .
(٤) ينظر: الكشاف : ٣٣٥/٣ ، والتبيان : ١٠٠١/٢ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٣٨/١٣.

علماء بني إسرائيل أنَّ النبي مبعوث آية[١] .

وأمّا من قرأ بالتاء ففيها وجهان :

الأول : أنَّ (كان) تامة و(آية) فاعل و(أن يعلمه) بدل ، أو خبر لمبتدأ محذوف .

الثاني : هي (كان) الناقصة ، واسمها ضمير القصة ، و(أن يعلمه) مبتدأ ، وآية خبر مقدم ، والجملة خبر كان ، أو اسمها (آية) ، وخبرها (لهم) و(أن يعلمه) بدل ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، أو يكون خبرها (أن يعلمه) . وجاز أن يكونَ الخبر معرفة ؛ لأنَّ تنكيرَ المصدر وتعريفه سواء ، وقد تخصصت (آية) بـ (لهم) ؛ ولأنَّ علمَ بني إسرائيل لم يقصد به معين[٢] .

قال الزمخشري : ((وقُرِئ : تكن بالتأنيث ، وجعلت (آية) اسماً ، و(أن يعلمه) خبراً ، وليست كالأولى ؛ لوقوع النكرة اسماً ، والمعرفة خبراً))[٣] .

فالأصل في اسم كان أن يكونَ معرفةً وخبرها نكرة ، وهذا ما ذكره سيبويه إذا وقع بعد كان وأخواتها معرفة ونكرة فيجب أن يكونَ اسمها المعرفة ، فقال : ((تبتدئ بالأعراف ثم تذكر الخبرَ ، وذلك قولك : كان زيدٌ حليماً ، وكان حليماً زيدٌ ، لا عليك أقدمت أم أخَّرتَ ... فإن قلت : كان حليمٌ أو رجلٌ فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تُخبِرَ المخاطبَ عن المنكور ، وليس هذا بالذي يَنْزِلُ به المخاطب منزلَتك في المعرفة ، فكرهوا أن يقربوا باب لبس ... ولا يبدأ بما يكون فيه اللبسُ ، وهو النكرة . ألا ترى أنَّكَ لو قلت : كان إنسانٌ حليماً أو كان رجلٌ منطلقاً ، كنت تُلْبسُ ، لأنَّه لا يُستنكَرُ أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا ، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللَّبس وَيجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبسُ))[٤] .وعلّة سيبويه أنه يجب الابتداء بالمعرفة ؛

---

(١) ينظر : الحجة للفارسي : ٤٧٩/٢ .

(٢) ينظر : التبيان : ١٠٠١/٢ .

(٣) الكشاف : ٣٣٥/٣ .

(٤) الكتاب : ٤٧/١-٤٨ .

لأنَّ الابتداء بالنكرة يؤدي بالمخاطب إلى اللبس .

وتابع سيبويه في هذه العلة المبرد بقوله : ((اعلم أَنَّه إذا اجتمع في هذا الباب معرفةٌ ونكرةٌ فالذي يجعل اسم (كان) المعرفة ؛ لأنّ المعنى على ذلك ؛ لأنّه بمنزلة الابتداء والخبر ... ألا ترى أنَّك لو قلت : كان رجلٌ قائماً ، وكان إنسانٌ ظريفاً – لم تفد بهذا معنى لأنَّ هذا مما يَعلمُ الناسُ أنه قد كان ، وأنّه مما يكون ، وإنما وُضِع الخبر للفائدة . فإذا قلت : كان عبد الله ، فقد ألقيتَ إلى السامع اسماً يعرفه ، فهو يتوقع ما تخبره عنه))[١] .

وذكر ابن الوراق علّة ذلك فقال : ((فإذا كان المخبر عنه معرفة اهتم المخاطب بخبره فلهذا اختير أن يكونَ المبتدأ معرفة))[٢] . فهو بذلك يشرحُ علّة سيبويه ، وبيّن عبد القاهر الجرجانيّ أنَّ دخولَ كان على المبتدأ والخبر يجعل حكم ذلك حكم الابتداء ، فكما لا يجوز أن تكون النكرة مبتدأ والمعرفة خبر كذلك لا يجوز أن تجعلَ اسم كان نكرةً وخبره معرفة[٣] . فبذلك تكون العلّة في جعل اسم كان معرفة وخبرها نكرة هي علة (أمن اللبس) ، وهي التي عليها النحاة ، وإذا اجتمع في باب كان وأخواتها معرفة ونكرة ، فلا يخبر عن النكرة بمعرفة إلا لضرورة ، ويرى سيبويه ذلك من ضعيف الكلام ، إذ قال : ((وقد يجوزُ في الشعرِ وفي ضَعْفٍ من الكلام حَملَهُم على ذلك أَنّه فِعْلٌ بمنزلةِ ضرَبَ ، وأنَّه قد يُعلم إذا ذكرت زيداً وجعلته خبراً أنّه صاحبُ الصفة على ضعفٍ من الكلام))[٤] ، وتابعه في ذلك المبرد وابن الوراق[٥] وعلل ابن السراج أن الإخبار عن النكرة بمعرفة هو علة ضرورة شعرية ،

---

(١) المقتضب : ٨٨/٤ .

(٢) العلل في النحو : ١٢٥ .

(٣) ينظر : المقتصد : ٤٠٣/١–٤٠٤ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٠٥/١ .

(٤) الكتاب : ٤٨/١ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٩١/٤ ، وعلل النحو : ١٩٩ ، والعلة النحوية تأريخ وتطور : ١٢٠ .

كما في قول الشاعر :-

كأنَّ سلافةَ من بيتِ رأسٍ يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ[١]

فجعل اسم كان (عسلٌ) وهو نكرة وجعل (مزاجَها) الخبر وهو معرفة ، ومع ذلك فإنما حسن هذا عند قائله[٢] .

(١) ديوان حسان بن ثابت : ٧١ ، والرواية في ديوانه (كأنَّ سبيئةً) ، وفي همع الهوامع بلا نسبة : ١١٩/١ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو : ٦٧/١ .

١- المشبهات بـ (ليس) :

أ / (ما) الحجازية :-

الأحرف المشبهة بـ (ليس) هي أحرف تفيد النفي وتعمل عمل (ليس) وتؤدي معناها[١] .

أ / علّة إعمال (ما) الحجازية عمل (ليس) :-

قال تعالى : ﭽﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸﭼالمجادلة / ٢ .

قال ابن خالويه : ((روى المفضل عن عاصم : (مَا هُنَّ أُمهاتُهم) برفع التاء ؛ وذلك أنَّ بني تميم لا يُعملون ((ما)) فيرفعون ما بعده بالابتداء والخبر فيقولون : ما زيدٌ قائمٌ . وأهل الحجاز ينصبون خبر ((ما)) فيقولون : مَا زيدٌ قائماً ، وبذلك نزل القرآن))[٢] .

أمّا قراءة النصب : (ما هُنَّ أُمهاتِهِم) فعلى جعل (ما) حجازية ، فهم يشبهونها بـ (ليس) فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر ، نحو : ما عبدُ الله أخاك ، وما زيدٌ منطلقاً ، وبها ورد الذكر الحكيم : ﭽﭪ ﭫ ﭬﭼ[٣] يوسف / ٣١ .

وقال الفرّاء : ((الأمهاتُ في موضع لما ألقيت منها الباء نصبت ، كما قال في سورة يوسف : ((ما هذا بشراً)) إنما كانت في كلام أهل الحجاز : ما هذا ببشرٍ))[٤] ، وذكر أبو علي الفارسيّ أنَّ لغةَ الحجاز هي اللغة العالية ، والقرآن نزل بها ، فقال :((ووجه النصب أنّه لغة أهل الحجاز والأخذ في التنزيل بلغتهم أولى))[١].

---

(١) وهذه الحروف هي (ما ، ولا ، ولات ، وإنْ) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه (د.حسام النعيمي) : ٥٩ .

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها : ٣٥٤/٢ ، وينظر : ١٦٣/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٥٨/١ ، وشرح المفصل : ١٠٨/١ ، ومغني اللبيب : ٣٩٩/١ .

(٤) معاني القرآن للفراء : ١٣٩/٣ .

فالقراءة بكسر التاء على أنّه خبر (ما)[٢] ، فلما حصل فيها الشبه من ليس وجب أن يكون في حكمها ويعمل عملها[٣] ، وقد كسرت التاء في هذه القراءة لأنَّها غير أصلية فـ (ما) حرف نفي ، و(هُنَّ) رفعُ اسمها ، و(أمهاتِهم) نصب خبرها وليس في القرآن نصب إلا في هذين الموضعين[٤] .

أمّا قراءة الرفع فعلى جعلها (تميمية) ، و(ما) حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال ، قال سيبويه : ((وبنو تميم يرفعونها إلاّ من درى كيف هي في المصحف))[٥] .

والقياس فيها أنّها لا تعملُ شيئاً ؛ لأنَّها حرف غير مختص ولا يصحُ تشبيهها بـ (ليس) ؛ لأنَّها ليست بفعلٍ لذلك أُهمِلَت عند بني تميم[٦] .

وبيَّنَ الفرّاءُ أنَّ ((أهل نجد إذا ألقوا الباء رفعوا ، فقالوا : ((ما هذا بشرٌ)) ((ما هُنَّ أُمهاتُهم))[٧] ، وذكر أبو علي الفارسي أنَّ الرفعَ فيه لُغةٌ ، وهي اللغة التميمية[٨] . واختلف النحاة في عمل (ما) فبنو تميم لا يعملونها . والحجازيون يعملونها عمل

(ليس) بشروط[١] :-

---

(١) الحجة للفارسي : ٦/٢٧٧-٢٧٨ .

(٢) ينظر : التبيان : ٢/٣٦٦ .

(٣) ينظر : الحجة للفارسي : ٦/٢٧٧-٢٧٨ ، والحجة لأبي زرعة : ٧٠٢-٧٠٣ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٤/٢٤٨ ، ومعاني القراءات : ٤٨٣ ، والبحر المحيط : ٨/٣٢٥ .

(٥) الكتاب : ١/٥٩ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه .

(٧) معاني القرآن للفراء : ٣/١٣٩ .

(٨) ينظر : الحجة للفارسي : ٦/٢٧٨ ، والتبيان : ٢/٣٦٦ ،وإعراب القراءات الشواذ (للعكبري) : ٢/٥٦٧ .

الأول : ألاّ يتقدمَ خبرُها على اسمها .

الثاني : ألاّ يتقدمَ معمول خبرها على اسمها .

الثالث : ألاّ تُزادَ بعدها (إن) .

الرابع : ألاّ ينتقضَ نفي خبرها بإلا .

ووجه الشبه بين (ما) و(ليس) عند الحجازيين هو أنَّهما جميعاً لنفي ما في الحال وإن ليس مختصة بالمبتدأ أو الخبر فإذا دخلت (ما) على المبتدأ والخبر أشبهتها من جهة النفي ومن جهة الدخول على المبتدأ والخبر(٢) .

وعلل ابن السراج إعمال (ما) عمل (ليس) ؛ لأنّها أشبهتها في العمل ومعناها معنى (ليس) ، وليس كل العرب يعملها عمل (ليس) إنّما روي ذلك عن أهل الحجاز(٣) ، وذكر الأنباري في الإنصاف دليل البصريين أنَّ (ما) أشبهت (ليس) ، فوجب أن تعملَ عملها ، فقال : ((أنّها تدخل على المبتدأ والخبر كما أنَّ (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر ، والثاني : أنّها تنفي ما في الحال كما أنَّ (ليس) تنفي ما في الحال ، ويقوي الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس ، فإذا أُثبت الشبه بينهما من هذين الوجهين فوجب أن تجري مجراه ؛ لأنَّهم يجرون مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين))(٤) ، إلا أنَّها إذا كان لها شبهان عملت ، فمن أخذ الشبه العام لم يعملها وهم بنو تميم ، ومن أخذ بشبهها الخاص أعملها وهم الحجازيون(٥) ، ومن الباحثين المحدثين مَن كان له تعليل لإعمال (ما) ومنهم الدكتور مهدي المخزومي الذي قال : ((إنَّ أساسَ هذا الاختلاف بين اللغتين قائمٌ على

---

(١) ينظر : القواعد الأساسية (أحمد الهاشمي) : ١٥٦ ، والنواسخ في كتاب سيبويه : ٥٩ .

(٢) ينظر : الخصائص : ١٦٨/١ ، وأسرار العربية : ١٤٠ ، وشرح المفصل : ١٠٨/١ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ٩٧/١ ، والمقتضب : ١٨٨/٤ .

(٤) الإنصاف : ١/ ١٥١-١٥٢ ، مسألة (١٩) .

(٥) ينظر : الأشباه والنظائر : ٢٤٥/١ .

ما بين اللغتين من تفاوت ، فلغة أهل الحجاز أعلى في التطور من لغة بني تميم))[١] ، وتابعه في ذلك عباس حسن إذ قال : ((لغة الحجاز هي اللغة العالية ، وبها نزل القرآن ثم أنَّه لم يرد في القرآن ذكر لـ (ما) المشبهة بليس إلا وهي عاملة وما جاء خلاف ذلك فهو شاذ ثم إن إعمالها في عصرنا يدفع عن اللغة كثيراً من الغموض واللبس وبذلك يتحاشى الوقوع في البلبلة))[٢] .

فعلّة إعمال (ما) عمل (ليس) هي لمشابهتها لها وبذلك تكون العلّة هي علّة مشابهة.

٢- إنَّ وأخواتها :-

من الأدوات التي تختص بالدخول على الجملة الاسمية ، وسماها النحاة النواسخ ، وهي ستة أحرف (إنَّ ، أنَّ ، ليت ، لكنَّ ، لعل ، كأنّ)[٣] ، وعدّها سيبويه خمسة إذ أسقط (أنّ) المفتوحة الهمزة ؛ لأنَّ أصلها (إنَّ) ، فقال : ((هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده))[٤] .

وهذه الحروف لها معان (إنَّ ، وأنَّ) للتوكيد ، و(ليت) للتمني ، و(لكنَّ) للاستدراك ، و(لعل) للترجي ، و(كأنَّ) للتشبيه .

أ / علّة إعمال (إنَّ وأخواتها) :-

قال تعالى : چ□ ى ى يچالأنعام / ١٠٩ .

قال ابن خالويه : ((قرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو (إنّها) بالكسر على أنّ الكلامَ قد تمَّ ، ... وقرأ الباقون وحفص عن عاصمٍ : (أنَّها) بالنصب))[١] .

---

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٤٩-٢٥٠ .

(٢) النحو الوافي (عباس حسن) : ٥٣٧/١ .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ٣٠٧/١ .

(٤) الكتاب : ١٣١/٢ .

أمّا قراءة الفتح فعلى جعل (أنَّ) بمعنى (لعل) ، قال الخليل : هي بمنزلة قول العرب : ائتِ السوقَ أنَّك تشتري لنا شيئاً ، أي : لَعَلَّكَ[٢] . ومعنى الآية : (لعلها إذا جاءت لا يؤمنون)[٣] .

وهو جيدٌ عند الفرّاء ، إذ يقول : ((وهو وجهٌ جيد أن تجعل (أنّ) في موضع (لعل)))[٤] ، وهذا التقدير يقول فيه الزجاج إنَّ الإجماعَ عليه[٥] .

أو تكون (لا) زائدة ، والفعل (يشعركم)عَمِلَ فيها ففتحت على المفعول به ، والفعل (يشعركم) بمعنى (يدريكم) فهو على اليقين مثل (عَلِمَ) ، والتقدير : وما يشعركم أنّها إذا جاءت يؤمنون[٦] .

أمّا النحاس ، فيرى أنّ (لا) غير زائدة ؛ لأنَّها تُزاد فيما لا يُشكِل[٧] .

وأمّا من كسر همزة (إنَّ) ، فعلى الاستئناف ، والمعنى : (قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم) ، ثم ابتدأ فقال : (إنّها إذا جاءت لا يؤمنون)[٨] .

وذهب مكي القيسي إلى أنَّ قراءة الفتح هي الاختيار ؛ لأنَّ أكثر القُرّاء عليها[١] ، وهذا ما يميل إليه الباحث .

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ١٦٧/١ ، وينظر لا على سبيل الحصر : ١٧٣/١ ، ٢٢٣ ، ٢٣٠ ، ١٩/٢ ، ٢٨ ، ٥٦ ، ٩١ ، ٩٥ ، والسبعة : ٢٦٥ ، والإتحاف : ٢١٥ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٢٣/٣ ، ومعاني القراءات : ١٦٥ .

(٣) ينظر :المصدر نفسه:١٢٣/٣،ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٨٢/٢،والمشكل:٢٦٥/١ .

(٤) معاني القرآن للفراء : ٣٥٠/١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٨٢/٢ ، ومعاني القراءات : ١٦٥ .

(٦) ينظر : معاني القراءات : ١٦٥ ، والحجة للفارسي : ٣٧٨/٣ ، والكشف : ٤٤٥/١ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٩٠/٣ ، والحجة للفارسي : ٣٧٨/٣ ، والتبيان : ٢٥٧/١ .

(٨) ينظر : الكتاب : ١٢٣/٣ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣٥٠/١ ، والحجة لابن خالويه : ١٤٧ ، والحجة للفارسي : ٣٧٨/٣ ، والحجة لأبي زرعة : ٢٦٥ ، والتذكرة : ٣٩٩ ، والكشف : ٤٤٥/١ ، وشرح المفصل : ١٩١/٨ .

والعلة في عمل (إنَّ وأخواتها) ذكرها معظم النحاة ، فهي تعملُ في الجملة الاسمية فتنصبُ المبتدأ وترفع الخبر ، فالمنصوبُ بها يسمى اسمها ، والمرفوعُ هو خبرها[٢] ، وذكر سيبويه أن الخليل زعم أنّها عملت عملين : الرفعُ والنصبُ كما عملت (كان) الرفع والنصب[٣] ، ولم يذكر سيبويه علّة عمل (إنَّ وأخواتها) صراحةً ولكنَّها تُفهم من حديثه عنها ، فهي عنده أشبهت الفعل فعملت عمله[٤] ، وأَولُ من ذكر هذه العلّة هو الخليل ، فقال : ((والنصبُ بـ (إنّ) وأخواتها ، قولهم : إنّ زيداً في الدار ، شبهوه بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول به مقدم على الفاعل ، كقولهم : ضربَ زيداً عمرو ، وأخرجَ عمراً صالح))[٥] ، وأصبحت بعد ذلك العلّة التي اعتمد عليها أكثرُ النحاة فقد علل المبرد قائلاً : ((فهذه الأحرف مشبهة بالأفعال ، وإنّما أشبهتها ؛ لأنَّها لا تقع إلا على الأسماء وفيها من المعاني من الترجي ، والتمني والتشبه التي عباراتها الأفعال وهي في القوة دون الفعل ... وهي تنصب الأسماء وترفع الأخبار . فتشبه من الفعل ما قدم مفعوله نحو : ضربَ زيداً عمرو))[٦] ، وهي العلّة نفسها التي علل بها ابن السراج عمل هذه الحروف[٧] .

وذكر الأنباري في الإنصاف مواضع الشبه بين (إنَّ وأخواتها) وبين الفعل ، وهي خمسة أوجه ، الأول : إنَّها مبنية على الفتح كما أنَّ الفعل الماضي مبني على الفتح . والوجه الثاني : إنَّها على ثلاثة أحرف كما أنَّ الفعل على ثلاثة أحرف . والوجه الثالث

---

(١) ينظر : الكشف : ٤٤٥/١ .
(٢) ينظر : الكتاب : ٥٨/١ ، وشرح قطر الندى : ١٤٨ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٣١/٢ ، وتسهيل الفوائد : ٦١ ، وشرح ابن الناظم : ١٦٢ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٣١/٢ .
(٥) الجمل في النحو : ٧٣ .
(٦) المقتضب : ١٠٩/٤ ، وينظر : الإيضاح في علل النحو : ٦٤ ، وعلل النحو : ١٨٨ .
(٧) ينظر : الأصول في النحو : ٢٣٠/١ .

: إنَّها تلزم الأسماء كما أنَّ الفعل يلزم الأسماء . والوجه الرابع : إنَّها تدخلها نون الوقاية كما تدخل على الفعل . الخامس : إنّ فيها معاني الأفعال[١] بينما ذكر الزجاجي وجهين آخرين للشبه ، الأول : إنَّها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدي ، والآخر : يتصل بها المضمر المنصوب[٢] .

قال ابن يعيش : فمشابهتها للأفعال أنّ الضمير يتصل بها كما يتصل بالفعل المتعدي فـ (إنّه ، وإنّك ، وإنَّني مثل ضربكَ ، وضربه ، وضربني)[٣] ، وردَّ ابن عصفور عصفور هذه الأوجه ، ويرى أنَّ عملَ هذه الحروف هو مشابهتها للفعل في الاختصاص ؛ لأنَّها تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها كما أنَّ الأفعال تختصُ بالأسماء ، وكل حرف مختص بما يدخل عليه ، والاختصاص موجب للعمل[٤] . فالعلّة في عمل (إنَّ وأخواتها) هي مشابهتها للفعل وهذه العلّة هي التي عليها إجماع النحاة القدامى .

أمّا النحاة المحدثون فمنهم من ذكر تعليلات غير التعليلات التي قال بها النحاة الأوائل . فالأستاذ إبراهيم مصطفى قد خَطَّأَ القدامى في فهم هذا الباب ، فقال : ((وإنّ النحاة قد أخطؤوا في فهم هذا الباب وتدوينه ثم تجرؤوا على تغليط العرب في بعض أحكامه))[٥] ؛ لأنَّه يرى أنَّ اسم (إنَّ) حقه الرفع ؛ لأنَّه وَردَ عنهم مرفوعاً في بعض الشواهد وأكدوه بالرفع على الرغم من وروده منصوباً ، فهو يرى أنّ علّة نصب اسم (إنَّ) هي لأنّهم لما أكثروا من إتباع (إن) بالضمير جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها غلب على وهمهم أن الموضع للنصب فلما جاء الاسم ظاهراً نُصبَ أيضاً[٦] .

---

(١) ينظر : الإنصاف : ١٦١/١ ، مسألة (٢٢) ، والإيضاح في علل النحو : ٦٤ .
(٢) ينظر : الجمل (للزجاجي) : ٥١ .
(٣) ينظر : شرح المفصل : ١٠٢/١ .
(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٢٢/١ .
(٥) إحياء النحو : ٦٤ .
(١) ينظر : إحياء النحو : ٦٧ ، ٧٠ .

وما علل بـه الأستاذ إبراهيم مصطفى تنبه إليه العرب ، وعللوا لعمل هذه الحروف أنها تشبه الفعل في اتصال ضمير النصب بها ، وهذا ما ذكره الزجاجي ، وقد أورد الباحث قول الزجاجي(١) .

وأيد الدكتور المخزومي الأستاذ إبراهيم مصطفى في أنَّ اسم (إنَّ) حقه الرفع ، ويرى أنّ (إنَّ) واسمها بمنزلة كلمة واحدة في الاستعمال ، ومما يؤيد ذلك أنَّ الاسمَ إذا فُصِلَ عن (إنَّ) جاز رفعه(٢) . فهذه التعليلات هي مخالفة لما جاء به النحاة القدامى ((وتبقى علل النحاة الأوائل في إعمال (إنَّ) أولى وأقوى من علل المحدثين لأنّها قائمة على الاستقراء الدقيق للغة ، وهي ثمرة جهود مضنية قام بها نحاتنا رحمهم الله))(٣) .

ب / علّة إعمال (إنْ) المخففة :-

قال تعالى : چچ ڃ ڃ چ چ ڍڍ ڌ ڌ ڎ ڎچ هود / ١١١ .

قال ابن خالويه : ((قرأ أبو عمرٍو والكسائي (وإنَّ) مشدّداً (لَمَا) خفيفاً .

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ وحفص عن عاصم (وإنَّ كّلاً لَمّا) شدّدوا (إنَّ) و(لَمّا) كليهما . وقرأ ابن كثيرٍ ونافع وعاصم في رواية أبي بكر (وإنْ) خفيفاً و(لَما) خفيفاً إلا عاصماً فإنه شدَّد (لمَّا) . فمن خفف (إنَّ) جعله مخففاً من مشدَّدٍ فلذلك نصب (كّلاً) به ... هذا مذهب البصريين ، والكوفيون إذا خففوا ((إنَّ)) لم يُعملوا ، فعلى هذا نصب (كُلاً) بـ (ليوفِّينَّهم)))(٤) .

---

(٢) ينظر : العلة النحوية في إعراب القراءات السبع وعللها : ١١٤ .

(٣) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٨٦–٨٧ .

(٤) العلة النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية : ١٨٨ .

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ٢٩٤/١ ، وينظر : ٣٦/٢ ، والسبعة : ٣٣٩–٣٤٠ ، والتذكرة : ٣٧٤/٢ .

أمّا قراءة تشديد النون وتخفيف الميم فهي على أنَّ (إنَّ) المشددة العاملة على أصلها ، واللام في (لما) هي لام الابتداء الداخلة على خبر (إنَّ) ، واللام في (ليوفِّينَّهم) جواب قسم محذوف ، والتقدير : وإنّ كُلاً للذين والله ليوفِّينَّهم ، وقيل (ما) نكرة موصوفة ، وقيل هي زائدة للفصل بين اللامين[١] .

أمّا قراءة تشديد النون والميم فعلى أنَّ (إنَّ) المشددة عاملة على أصلها لا خلاف فيه فنصبت ما بعدها على أنَّه اسمها[٢] ، وأمّا تشديد (لمَّا) فذكر النحاس أن المبرّد وصفه باللحن ؛ لأنَّ العربَ لا تقول : إنَّ زيداً لمَّا خارجٌ[٣] .

ورد أبو حيان المبرد بقوله:((وكيف تكون قراءة متواترة لحناً ؟ وليس تركيب الآية كتركيب المثال...ولو سكت وقال كما قال الكسائي:ما أدري ما وجه هذه القراءة ، لكان قد وفق))[٤].أمّا قراءة تخفيف النون والميم فعلى إعمال (إنْ) المخففة من الثقيلة[٥]

أمّا قراءة تخفيف النون وتشديد الميم فهي أن تكون ((إنْ نافية ، و(كلاً) منصوباً بقول مضمر تقديره : وإنْ أرى كلاً[٦] ، و((لَمَّا بمعنى ((إلا)) ، ومثله : چڀ ٺ ٺ ٿ ٿچ الطارق / ٤ ، أي : إلا عليها حافظ))[٧] .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٨٢/٢ ، وإعراب النحاس : ٣٠٥/٢ ، والبحر المحيط : ٢٦٦/٥ ، والدر المصون : ١٤٢/٤ .

(٣) ينظر : الحجة لابن خالويه : ١٩٠ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ١٠٤/٩ ، والدر المصون : ١٤١/٤ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٠٥/٢ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ١٠٤/٩ ، والبحر المحيط : ٢٦٧/٥ .

(٥) البحر المحيط : ٢٦٧/٥ .

(٦) ينظر : الحجة للفارسي : ٣٤٢/٢ ، والمشكل : ٣٧٥/١ ، والتبيان : ٤٦/٢ .

(١) ينظر : الدر المصون : ١٤٠/٤ .

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها : ٢٩٥/١ .

نقل سيبويه إعمال (إن) المخففة ، بقوله : ((وحدثنا مَن نثق به ، أنّه سمع من العرب من يقول : إنْ عمراً لمنطِلقٌ ، وأهلُ المدينة يقرءون : ((وإن كُلاً لَمَّا لَيُوفينَّهم ربُّك أعمَالَهم)) يخففون وينصبون))[١] .

وبيَّنَ علة ذلك ، فقال : ((فلمّا حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل لم يكُ،ولم أُبلْ))[٢] ، ويتضح من ذلك أنّها نصبت لمشابهتها الفعل ، فإذا حُذفت من الفعل بعض حروفه لم يبطل عمله . فالعلّة في عمل (إنْ) مخففة هي علّة مشابهة .

وعلل ابن السراج بالعلّة نفسها فذكر أنَّ (إنَّ وأنَّ) تخففان فيعملان عند قسم من النحاة ، وحجتهم أنّها فقدت شرط عملها وهو كونها على ثلاثة أحرف ، أو إلى بنائها على الفتح .

أمّا من أعملها فيستند إلى التخفيف كالتخفيف في الفعل ، فالفعل يعملُ محذوفاً أو تاماً ، وذلك قولك : لَمْ يَكُ زيدٌ منطلقاً[٣] .

فالبصريون أجازوا إعمالها مخففة ، خلافاً للكوفيين الذين احتجوا في عدم إعمالها مخففة ، وردَّ الأنباري قول الكوفيين إذ ذهب إلى أن ما قاله الكوفيون باطل ؛ لأنّ (إنْ) عملت لشبهها بالفعل لفظاً ومعنى فإذا خففت صارت بمنزلةِ فعل حذفت منه بعض حروفه ، وذلك لا يبطل عمله[٤] .

---

(٣) الكتاب : ١٤٠/٢ .
(٤) المصدر نفسه .
(٥) ينظر : الأصول في النحو : ٢٣٥/١ ، والمقتضب : ٥٠/١ ، والعلل في النحو : ٢٨٧ .
(٦) ينظر : الإنصاف : ١٨٤/١ ، مسألة (٢٤) .

المبحث الثاني

أنواع العلّة النحوية عند ابن خالويه

المبحث الأول

العلّة النحوية في التوابع

١- **النعت** (**الصفة**) .

٢- **العطف** .

٣- **البدل** .

الفصل الثالث

العلّة النحوية في التوابع وأنواع العلّة النحوية عند ابن خالويه

١- النعت (الصفة) :

عرفها ابن السراج بقوله : ((كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ))[١].

وذهب ابن جني إلى أنَّها : ((لفظٌ يتبع الاسم الموصوف تجلية له وتخصيصاً عن له اسمه بذكر معنى من الموصوف))[٢] .

وفي شرح ابن عقيل : ((التابع المكتمل متبوعه ببيان صفة من صفاته))[٣] .

وعرف الشريف الجرجاني النعت : ((تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً))[٤] .

وحده الفاكهيّ بقوله : ((التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظِ متبوعه))[٥] .

أ- علّة إتباع النعت المنعوت :

قال تعالى : چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ چ (النساء/٩٥) .

قال ابن خالويه : ((قرأ نافع والكسائي وابنُ عامر (غيرَ) بالنصب . وقرأ الباقون بالرفع نَعْتاً للقاعدين ، ومن نصبه جعله استثناءً بمعنى (إلا) وهو الاختيار ؛ لأن ابن أمِّ مكتومٍ جاء إلى النبي ﴿ ﷺ ﴾ فذكر حالَه وضُرَّه فأنزل الله تعالى : (غيرُ أولي الضرر)))[٦] .

---

(١) الأصول في النحو : ٢٣/٢ .

(٢) اللمع : ٨٢ .

(٣) شرح ابن عقيل : ١٤٠/٣ .

(٤) التعريفات : ٢٣٨ .

(٥) شرح كتاب الحدود : ٣٤٩ .

(٦) إعراب القراءات السبع وعللها : ١٣٧/١ ، وينظر : ١٥٥ ، ١٨٩ ، ٣٩٦ ، ٩/٢ ، ١٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٣٣٣ ، ٣٤١ ، ٤٢٢ ، والتيسير : ٩٧ ، والنشر : ٢٥١/٢ .

فقراءة الرفع حملها الأزهريّ على النعت ، فقال : ((ومن رفع فعلى أنَّه نعتٌ للقاعدين))[١] ، وغير تكون صفة للنكرة[٢] ، وجاز أن تأتي صفة (القاعدون) لأنَّه معرفة في اللفظ نكرة في المعنى[٣] ، ولم يقصد بهم قوماً بأعينهم ، فلذلك وصف بـ (غير)[٤] .

وذهب الزجاج إلى جواز القول بأنَّ (غير) مرفوعة على الاستثناء ، والمعنى : لا يستوي القاعدون والمجاهدون إلا أولو الضرر ، فهم يساوون المجاهدين لأن الذي أقعدهم من الجهاد الضرر[٥] ، وقيل إنَّ (غير) بدل (القاعدون) واختاره مكي والعكبري[٦] .

أمّا قراءة النصب فقد أجاز الزجاج نصبها على الاستثناء ، فقال : ((ويجوز أن يكون (غير أُولي الضرر) نصباً على الاستثناء من (القاعدين) ، المعنى لا يستوي القاعدون إلاّ أولي الضرر على أصل الاستثناء النصب))[٧] .

وذكر أيضاً أنه منصوبٌ على الحال ، أي : إنَّ قولَه (غير) حال من (القاعدون)[٨] .

بيّن سيبويه أنَّ سبب إجراء النعت على المنعوت هو كون النعت من تمام المنعوت وأنَّهما كالاسم الواحد ، فقال : ((وإنما صارا كالاسم الواحد من قبل أنك لم تُرِد الواحدَ من الرجال الَّذين كل واحد منهم رجلٌ ، ولكنَّك أردتَ الواحِدَ من الرجالِ الذين كلُّ واحد منهم

(١) معاني القراءات : ١٣٢ .
(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٩٣/٢ ، والحجة لأبي زرعة : ٢١٠ .
(٣) ينظر : جامع البيان للطبري : ٢٢٨/٥ ، والحجة لأبي زرعة : ٢١٠ ، والكشف : ٣٩٦/١ .
(٤) ينظر : الكشف : ٣٩٦/١ ، والتبيان : ٣٨٣/١ ، والمحرر الوجيز : ١٨٥/٤ .
(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٩٣/٢ .
(٦) ينظر : المشكل : ٢٠٦/١ ، والتبيان : ٣٨٣/١ .
(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٩٣/٢ .
(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٩٣/٢ ، ومعاني القراءات : ١٣٢ .

رجلٌ ظريفٌ ، فهو نكرةٌ وإنما كان نكرةً لأنّه من أُمّةٍ كلُّها لـه مثلُ اسمه ، وذلك أن الرجالَ كلُّ واحدٍ منهم رجلٌ ، والرجالُ الظرفاءُ كلُّ واحدٍ منهم رجل ظريف . فاسمه يخلطه بأُمَّته حتى لا يُعْرَفَ منها))[١] . فهما كالاسم الواحد ، وما يلحق المنعوت يلحق النعت . فالنعت والمنعوت بمنزلة نوع أخص من المنعوت وحده[٢] .

وهذا يبين أن علّةَ إتباع النعت للمنعوت هي علّة استغناء .

٢– العطف :

((هو تابعٌ مقصودٌ بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة))[٣] .

عطف النسق : ((هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف))[٤] .

أ– علّة إعادة الخافض إذا عطف على الضمير المتصل المجرور :

قال تعالى چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ

ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ چ النساء/١

قال ابن خالويه : ((قرأ حمزة وحده (والأرحامِ) بالجرِّ أرادَ : تساءلون به وبالأرحام / فأضمر الخافض على قول العجَّاج أنه كان إذا سُئل كيف تجدك قال : خيرٍ عافَاكَ الله ، يُريد : بخيرٍ . وقرأ الباقون بالنصب ، اتَّقُوا الله واتَّقُوا الأرحامَ أن تقطعوها))[٥] .

---

(١) الكتاب : ٤٢١/١–٤٢٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٥٥/٣ .

(٣) التعريفات : ١٥٣ ، وحروف العطف هي (الواو ، الفاء ، ثُمَّ ، أو ، إمّا ، أم ، لا ، بل ، لكنْ ، حتى) ينظر : الأصول في النحو : ٥٥/٢–٥٩ .

(٤) شرح كتاب الحدود : ٢٥٢ ، وينظر : المقتضب : ١٠/١ .

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ١٢٧/١ ، وينظر : ١٢٥/١ ، والسبعة : ٢٢٦ .

فقراءة النصب أن تكونَ (الأرحام) منصوبة عطفاً على لفظ الجلالة (الله) ، والتقدير : اتقوا الله واتقوا الأرحامَ أن تقطعوها[١] ، أو تكون (الأرحام) منصوبة على موضع الضمير في (به) : فلم يشاركه في اللفظ فتبعه على الموضع[٢] ، أو تكون منصوبة على المفعول به لفعل محذوف تقديره (إلزم)[٣] .

أمّا قراءة الخفض فذكرها الفرّاء ، فقال : ((إنَّه خفض الأرحام ، قال : هو كقولهم : باللهِ والرحمِ . وفيه قبح لأنَّ العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض ... وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه))[٤] ، ونقل الزجاج ((القراءة الجيدة نصب الأرحام . المعنى واتقوا الأرحامَ أنْ تقطعوها ، فأمّا الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلاّ في اضطرار الشعر ، وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم ، لأنَّ النبي ﴿ ﷺ ﴾ قال : ((لا تحلفوا بآبائكم)) فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا ؟ ... فأمّا العربية فإجماع النحويين أنه يقبح أن يُنسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجرِّ إلا بإظهار الجار))[٥] ، ومرة يؤيد قراءة الخفض ، فقال : ((هو من قولهم أسألك باللهِ والرّحم))[٦] ، وقال العكبري : ((وهذا لا يجوز عند البصريين ، وإنما جاء في الشعر على قبحه))[٧] . وذكر ابن خالويه أنَّ البصريين أنكروا الخفض في قوله تعالى : (والأرحام) ولحّنوا القارئ وأبطلوا قراءته وأجازوا مثل ذلك في الشعر اضطراراً[٨] ، وهناك طائفة من

---

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/٦ ، والحجة لابن خالويه : ٥٨ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٥٢/١ ، والبحر المحيط : ١٥٥/٣ .

(٤) ينظر : التفسير الكبير للرازي : ١٣٤/٩ .

(٥) معاني القرآن للفراء : ٢٥٢/١-٢٥٣ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٦/٢ .

(٧) المصدر نفسه : ٨/٢ .

(٨) التبيان : ٣٢٧/١ .

(١) ينظر : الحجة لابن خالويه : ٥٨ .

من النحاة من جعل (الواو) واو القسم ، و(الأرحام) جُرَّ بهِ[١] ، قال أبو حيان : ((وذهبت طائفة إلى أن الواو في والأرحام واو القسم ، لا واو العطف ، والمتلقي به القسم هي الجملة بعده ، ولله تعالى أن يقسم بما شاء من مخلوقاته على ما جاء في غير ما آية في كتاب الله تعالى))[٢] ، وردَّ الزجاج على الفرّاء وابن يعيش من حيث أنَّ النبي ﴿ ﷺ ﴾ نهى عن الحلف بغير الله تعالى ، وقبحه بلا إعادة الخافض[٣] .

وبيّن سيبويه ذلك العطف بقوله : ((كرهوا أن يَشرك المظهرُ مضمراً داخلاً فيما قبله ؛ لأنَّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يُتكلم بها إلاّ معتمدةً على ما قبلها ، وأنّها بدلٌ من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يُتبعوها الاسمَ))[٤] .

وعلل ابن السراج أنّه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الجار له ؛ لأنَّ المجرور ليس له اسم منفصل يتقدم ويتأخر عليه كما للمنصوب فلا يجوز أن نقولَ : مررت بك وزيدٍ ، وكل اسم معطوف عليه فهو يجوز أن يُؤخرَ ويُقدمَ الآخر عليه ؛ فلما خالف المجرور سائر الأسماء لم يجز أن يعطف عليه ، وقد حكى أنّه جاء في الشعر للضرورة[٥] ، وأخذ ابن الناظم بمذهب البصريين فقال : ((وإن كان مجروراً فلا يجوز العطف عليه عند الأكثرين ، إلا بإعادة الجار))[٦] . وذكر الأنباري في الإنصاف إعادة الخافض عند جمهور البصريين إلا في الضرورة . في حين ذهب الكوفيون عدا الفرّاء إلى جواز العطف على الضمير المخفوض

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٥٢/١ ، وشرح المفصل : ٧٨/٣ .

(٣) البحر المحيط : ١٥٨/٣ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٦/٢ .

(٥) الكتاب : ٣٨١/٢ .

(٦) ينظر : الأصول في النحو : ١١٩/٢ ، والمقتصد : ٩٥٩/٢ .

(١) شرح ابن الناظم : ٥٤٤-٥٤٥ .

من غير إعادة الخافض ، وبين حجج كل من البصريين والكوفيين[١] ، وتابع الكوفيين ابن عقيل والسيوطي في جواز العطف دون إعادة الخافض ، فذكر ابن عقيل : ((جعل جمهور النحاة إعادة – إذا عطف على ضمير الخفض – لازماً ، ولا أقول به ، لورود السماع : نثراً ونظماً))[٢] . فالعلّة عند من منع إعادة الخافض في العطف هي علّة (قبح أو كراهية) .

فالعطف على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض جائز ، والدليل ما ورد في قراءة حمزة ؛ لأنّها قراءة متواترة عن رسول الله ﴿ ﷺ ﴾ والأخذ بها بعيد عن التأويل الذي يعقد الدرس النحوي .

٣– البدل :

ذكر ابن يعيش البدل بأنَّه : ((ثانٍ يقدر في موضع الأول))[٣] .

وعرف ابن عقيل البدل بأنه : ((التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة))[٤] .

أ– علّة الإتيان بالبدل :

قال تعالى : ﭽ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ

ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ(النبأ / ٣٦–٣٧) .

قال ابن خالويه : ((قرأ حمزة والكسائي (ربِّ السموات) بالكسر / و(الرحمنُ) بالرفع . وقرأ عاصم وابن عامر كل ذلك بالخفض .

وقرأ الباقون كليهما بالرفع . فمن خفض أبدل من قوله : (جزاءً من ربِّك) (رَبِّ السماوات ... الرحمنِ) ومن رفع استأنف .

---

(٢) ينظر : الإنصاف : ٣٤/٢ ، مسألة (٦٥) .

(٣) شرح ابن عقيل : ١٧٦/٣ ، وينظر : همع الهوامع : ١٣٩/٢ .

(٤) شرح المفصل : ٦٣/٣ .

(٥) شرح ابن عقيل : ١٨٢/٣ ، وينظر : شرح كتاب الحدود : ٢٦١ .

وأمّا حمزة وصاحبه فإنَّه أبدل (ربِّ) من (ربِّ) ورفع (الرحمنُ) بالابتداء ، (وَمَا بينَهُمَا) الخبرُ وكلٌّ ذلكَ صوابٌ))[١] .

فمن خفض (رَبِّ) أتبعه الجر في قوله تعالى (من رَبِك) فَأُعربَ على البدل أو الصفة[٢] ، ومن رفع (الرحمن) فإنه استأنف الكلام على الابتداء فجعله مبتدأ ، قال الفرّاء : ((يرفع ((الرحمنُ)) ويخفض في الإعراب . والرفع فيه أكثر . قال والفرّاء يخفض : (ربِّ) ، ويرفع ((الرحمنُ))))[٣] .

وبذلك يكون الفرّاء قد اتفق مع قراءة حمزة والكسائي بخفض (ربِّ) ورفع (الرحمن) ؛ لأنّ الكلام قد تم بما قبله[٤] .

واختار أبو عبيد قراءة الخفض (ربَّ) ورفع (الرحمنُ) فقال : ((خفض (ربِّ) ؛ لقربه من قوله : (من رَبِكَ) فيكون نعتاً له ورفع (الرحمنُ) ؛ لبعده منه على الاستئناف وخبره (لا يملكونَ منه خطاباً))[٥] . ويقع (الرحمنُ) نعتاً مقطوعاً ، والقطعُ مغايرةُ النعتِ للمنعوتِ لأداء معه لا يتم بالإتباع ، وإنّما يكون ؛ للدلالة على أنَّ الموصوفَ مشهور الصفة وهذا يدل على أتصاف الموصوف بهذه الصفة[٦] . قال الفرّاء : ((والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذّم

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ٤٣٣/٢ ، وينظر : ٥١/١ ، ٣٣٤ ، ٩٤/٢ ، ٢٥١ ، ٣٠٦ ، ٤٠٧ ، والسبعة : ٦٦٩ ، والنشر : ٣٩٧/٢ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٩٧/٥ .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢٢٩/٣ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٦/١ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ١٨٥/١٩ ، وينظر : جامع البيان للطبري : ١٤/٣٠ .

(١) ينظر : معاني النحو : ١٧٨/٣ .

، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً ، وينصبون بعض المدح ، فكأنَّهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجدّد غير مُتْبَع لأوّل الكلام))(١) .

فقد اختار الفراء والطبري والنحاس وغيرهم قراءة الرفع وفضلوها على الخفض في الإعراب ؛ لبعده من (ربِّ السموات والأرض)(٢) .

((والذي يبدو أن الخفض أرجح في الكلمتين ، وذلك لأن من سمات النظم القرآني تعلق الكلمة اللاحقة بالكلمة السابقة فـ (رب السموات) نعت لـ (رَبِّك) وكذلك (الرحمن) والمقام مقام تعداد الصفات لله تعالى فهو رب السموات والأرض وما بينهما ، وهو الرحمن الذي لا يملكون منه خطابا ، فهو الحاكم وحده يوم القيامة))(٣) .

علل ابن السراج أنَّ استعمالَ البدل هو الفرار من اللبس وطلباً للاختصار ، فإذا قلت : مررت بعبدِ الله زيدٍ ، ومررتُ برجلٍ عبد الله ، وكان أصل الكلام : مررتُ بعبدِ الله ، ومررتُ بزيدٍ ، أو تقول : مررتُ بعبدِ الله وزيدٍ ، ولو قلت ذلك لظُنَّ أنَّ الثاني غيرُ الأول ، ولذلك أُستعمل البدل للاختصار(٤) ، فالغرض من البدل ((الإيضاح ورفع الالتباس ، وإزالة التوسع والمجاز))(٥) . فالعلة في البدل هي علّة اختصار .

أكثرَ ابنُ خالويه من التعليلات في كتابه ، فلا يكاد يذكر مسألة إلا بعلتها ، سواءً كان باستعمال مصطلح العلّة ، أو باستعمال (لأنَّ) ، أو يكتفي بذكر السبب دون استعمال ما يدل على ذلك ، والعلل التي وردت عند ابن خالويه هي :

---

(٢) معاني القرآن للفراء : ١/١٠٥ .

(٣) ينظر :المصدر نفسه:١/١٠٥،وجامع البيان للطبري:١٤/٣٠،وإعراب القرآن للنحاس: ٥/١٢٦.

(٤) التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في كتاب السبعة : ٦٤ (رسالة ماجستير) .

(٥) ينظر : الأصول في النحو : ٢/٤٦ .

(٦) أسرار العربية : ٢٩٨ .

١- علّة اتساع :

وتسمى توسعاً ، والاتساع أكثر من أن يحاطَ به فالمصادر يتوسع فيها فتكون مفعولاً[(١)] وهذه العلّة ذكرها سيبويه كثيراً في كتابه يوصفها علّة من علل النحو[(٢)]. ومن أمثلته عند ابن خالويه ما علل به في قوله عن تعدي الفعل ولزومه . وذكر ذلك في قوله تعـــالىچچ ڃ ڃ ڃ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎچ (الأنفال/ ١١) . فقال : ((قرأ نافع (يُغْشِيكُمُ) مخففاً . وقرأ أبو عمرو وابنُ كثير (يغشاكم) والباقون (يغشَيكُمُ) مشدداً))[(٣)] .

٢- علّة استغناء :

وهذه العلّة كثيرة في كتب العربية ، فقد اعتمدها سيبويه بكثرة في كتابه[(٤)] ، وذكرها ابن الوراق[(٥)] ، وعقد لها ابن جني باباً خاصاً في الاستغناء بالشيء عن الشيء[(٦)] الشيء[(٦)] . وهي علّة كثيرة الاستعمال عند العرب . قال السيوطي : ((وهو باب واسع فكثيراً ما استغنت العرب من لفظ بلفظ))[(٧)] . وهذه العلّة من العلل التي جاءت في كتاب ابن خالويه واعتل بها في رافع المبتدأ والخبر . ففي قوله تعالى : چچ ڃ ڄ ڄ ڃ ڃ

---

(١) ينظر : الأشباه والنظائر : ١٤/١ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢١٤/٤ .

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها : ٢٢٢/١ ، ٢٥٥ ، ٣٢٩ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣٥١/٢ ، ٣٤٧ ، ١٥٨/٣ ، ودراسات في كتاب سيبويه : ١٩٩ .

(٥) ينظر : علل النحو : ٦٨ .

(٦) ينظر : الخصائص : ٢٧١/٢ .

(١) الأشباه والنظائر : ٥٠/١ .

ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋﭼ(الأعراف / ٢٦) . قال ابن خالويه : ((قرأ نافع وابن عامر والكسائي : بالنصب والباقون بالرفع))[١] .

٣- علّة إسناد :

الإسنادُ ضم الشيء إلى الشيء ، وضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة ، والتي يحسن السكوت عليها[٢] . ومن أمثلتها عند ابن خالويه إسناد الفعل إلى الفاعل في قوله تعالى : ﭽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃﭼ البقرة / ٣٧ . قال : فمن رفع (آدم) ونصب (كلمات) ، جعل آدم المتلقي للكلمات فتلقاها ودعا بها[٣] ، وعلل بها في علّة نصب المفعول به فقال في قوله تعالى : ﭽ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹﭼ(الحج / ٢٥) : ((روى حفص عن عاصم (سواءً) بالنصب ، جعله مفعولاً ثانياً من قوله : (جعلناه للناس سواءً) أي مستوياً))[٤] ، وفي نصب المفعول فيه من قوله تعالى : ﭽ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫﭼ(الأنعام / ٩٤) فقال : ((قرأ نافع والكسائي وحفص عن عاصم (بينَكم) بالنصب جعلوه ظرفاً))[٥]

٤- علّة أصل :

اعتل بها سيبويه في كثير من الموضوعات النحوية والصرفية[٦] ، وذكرها ابن

---

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها : ١٧٨/١ ، ١١٤/٢ ، ٣١٥ ، ٣٤٢ .

(٣) ينظر : معجم المصطلحات النحوية الصرفية (محمد نجيب اللبدي) : ١٠٧ .

(٤) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٨٢/١-٨٣ .

(٥) المصدر نفسه : ٧٤/٢ ، ١٦٨ ، ٣١٣ .

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ١٦٤/١ ، ٤٢٢/٢ ، ٤٤٩ .

(٢) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : ٢٠٥ .

جني في كتابه الخصائص(١) ، والسيوطي في الأشباه والنظائر(٢) ، وقال ابن مالك : ((عادة العرب في بعض ماله أصل متروك ، وقد استمر الاستعمال بخلافه ، أن ينبهوا ذلك الأصل لئلا يجهل))(٣) . ومن أمثلته عند ابن خالويه بناء فعل الأمر على السكون . في قوله تعالى : ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭼ (الجن / ١) . فقال : ((قرأ عاصم وحمزة (قُلْ) على الأمر))(٤) .

٥- علّة افتقار :

وهي من العلل التي ذكرها سيبويه(٥).ذكرها ابن خالويه في تسمية كان بالناقصة. في قوله تعالى : ﭽ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ(النساء / ٢٩) فقال : ((فالنصب جيدٌ ، وقد قرأ به أهل الكوفة فمن نصب (تجارةً) فقد جعلها خبراً لـ (كان))(٦) .

٦- علّة أمن اللبس :

وهي من العلل التي راعتها العرب لأنّ غرض المتكلم الإفهام . قال السيوطي : ((واللبس محذور ، ومن ثم وضع له ما يزيله إذا خيف واستغني عن لحاق نحوه ، إذ أمن))(٧) . وكثيراً ما وردت هذه العلّة عند النحاة فقد استعملها سيبويه في مواضع

---

(٣) ينظر : الخصائص : ٢٥٧/١ .

(٤) ينظر : الأشباه والنظائر : ٦٣/١ .

(٥) شرح التسهيل : ٣٩٣/١ .

(٦) إعراب القراءات السبع وعللها : ٤٠٢/٢ .

(٧) ينظر : الكتاب : ٢١٤/٤ .

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ١٠٥/١ ، ١٣٣ ، ١٧٢ ، ٦١/٢ ، ٣٥٧ .

(٢) الأشباه والنظائر : ٢٧٧/١ ، وينظر : شرح ابن الناظم : ١١٥ ، وأوضح المسالك : ٢٠٨/١ .

كثيرة في كتابه[١] ، ومثّل لها ابن السراج في باب الفاعل[٢] . فالعرب يتوخون هذه العلة في كلامهم ، وكانوا يحرصون على الإبانة والوضوح ويتحاشون الخلط بين المعاني[٣] ، وقد استعملها ابن خالويه في علة بناء الفعل المضارع على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد ، ففي قوله تعالى: ﭽﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﭼ (النمل / ١٨) . قال ابن خالويه:((روى عبد عن أبي عمر: (لا يحطمَنْكُم) بتخفيف النون وإسكانها جعلها نون التأكيد الخفيفة مثل اضربَنْ واذهبَنْ))[٤]وفي علة كون اسم كان معرفة وخبرها نكرة.ففي قوله تعالى :ﭽﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖﭼ (الشعراء/١٩٧) .

فقال : ((قرأ ابن عامر وحده (أو لم تكن) بالتاء (لهم آيةٌ) الرفع جعلها اسم تكون وخبر يكون (أن يعلمه))[٥] .

٧- علّة تخفيف :

الخفيف من الكلام ما قلت مدلولاته ولوازمه[٦] ، وهذه العلّة تتصل بطبائع العرب في القول فكانوا يميلون إلى اختيار الأخف ، إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم[٧] ، وهي من العلل التي عوّل عليها ابن خالويه كثيراً ، ومن أمثلتها عنده حذف العائد من صلة الموصول ففي قوله تعالى : ﭽ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥﭼ(يس / ٣٥) . فقال : ((قرأ

---

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٠٣/١ ، ١٣٩/٢ ، ٥١٨/٣ ، ٥٢٥ ، ودراسات في كتاب سيبويه : ٢٠٨ .
(٤) ينظر : الأصول في النحو : ٢٤٥/٢ .
(٥) ينظر : علل النحو : ٦٦ .
(٦) إعراب القراءات السبع وعللها : ١٤٦/٢ .
(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ١٣٨/٢-١٣٩ .
(٢) ينظر : الأشباه والنظائر : ٣١٩/١ .
(٣) ينظر : علل النحو : ٦٦ .

أهلُ الكوفة إلا حفصاً : (عملت أيديهم) بغير هاء إتباعاً لمصاحفهم . والباقون (عملته) بالهاء ... ومن حذفه حذفه اختصاراً))[١] ، واعتل بها أيضاً في إسكان لام الأمر في قوله تعالى : ﭽﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﭼ(الحج / ٢٩) . قال ابن خالويه : ((وإنما يجوز إسكانها تخفيفاً إذا اتصلت بحرف))[٢] .

٨- علّة تشريك :

ومعنى التشريك أن يشارك الثاني الأول ، وهذه العلّة اعتل بها ابن خالويه في قوله تعالى : ﭽﮒ ﮓ ﮔﭼالشمس / ١٥ . فاختار العطف بالواو فقال : ((ولا يخاف بالواو ، وكذلك في مصاحفهم))[٣] .

٩- علّة ثقل :

الثقيل من الكلام ما كثرت مدلولاته ولوازمه[٤] ، وهي من العلل التي راعتها العرب في كلامها ، فالمتكلم يرغب في الخفة ويتجنب الثقل الكثير في الكلام ، وذلك أن يستثقلوا عبارةً أو كلمةً أو حرفاً أو حركةً[٥] . والغاية من هذه العلّة كالغاية من علّة التخفيف ؛ لأنَّ لأنَّ مرادَهما واحدٌ وهو طلب الخفة في الكلام ((وهذه العلّة هي من حيث النتيجة عين علّة التخفيف أو الاستخفاف))[٦] .

---

(٤) إعراب القراءات السبع وعللها : ٢٣١/٢ .

(٥) المصدر نفسه : ٧٣/٢ ، ١٠٤ ، ١٩٢ .

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ٤٩١/٢ .

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر : ٣١٩/١ .

(٣) ينظر : علل النحو : ٦٩ .

(٤) دراسات في كتاب سيبويه : ٢٠٢ .

ومما جاء عند ابن خالويه من هذا النوع جعل الممنوع من الصرف في حالة الجر مفتوحاً لثقل جرهِ بالكسرة لأنَّه ضارع الفعل بثقله في قوله تعالى : چ□ □ □ □ □ □ □ □ □ ى ى ي ي □ چ (النمل / ٢٢) . فقال : ((قرأ أبو عمرو وابن كثير (من سبأَ) غير منصرف))[١] .

١٠- علّة ضرورة :

وهي من العلل التي عُنيَ بها اللغويون ، وجاءت عند سيبويه في مواضع كثيرة في كتابه ، وعقد لها باباً سماه (باب ما يحتمل من الشعر)[٢] ، وذكرها السيوطي[٣] ، وجاءت عند ابن خالويه وهو يعلل للفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور في قوله تعالى : چې ٺ ٿ ٹ ٹ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى چ (الأنعام / ١٣٧) . قال : ((أولادَهم) بالنصب (شركائِهِم) بالخفض على تقدير : قتلُ شركائِهم أولادَهم ففرقوا بين المضاف والمضاف إليه))[٤] .

١١- علّة عوض :

وهي من العلل المطردة في كلام العرب ، وتقوم هذه العلّة على افتراض زيادة حرف من آخر [٥] . ومثالها عند ابن خالويه زيادة النون في المثنى فهي عوض من الحركة والتنوين[٦] ، واعتل بها في جزم الفعل المضارع فالفعل المضارع المجزوم لم يعرب بالجر وعوض عنه بالجزم ففي قوله تعالى : چۋ ۋ ې ې ې ې □ □ □ □ □

---

(٥) إعراب القراءات السبع وعللها : لا على سبيل الحصر : ٢٨٦/١ ، ٢٩/٢ ، ١٤٧ .
(٦) ينظر : الكتاب : ٢٦/١ .
(٧) ينظر : الأشباه والنظائر : ٢٢٤/١ .
(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ١٧١/١ .
(٢) ينظر : الأشباه والنظائر : ١٠٨/١ .
(٣) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ١٧٤/٢ .

□ □ □ □ □ □ ﭼ(الفرقان / ١٠) . قال : ((ويجعلْ لك جزماً على الذي قبله نسقٌ لأن موضع (إن شاء) جزم لو كان مستقبلاً ، والتقدير : إن يشأ يجعل))[١] ، وفي حذف العامل الناصب للمصدر فالمصدر أو المفعول المطلق صار بدلاً عن الفعل المحذوف ففي قوله تعالى : ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭼ(الأعراف / ١٦٤) . قال ابن خالويه : ((روى حفص عن عاصم
(معذرةً) بالنصب على المصدر كقولك : اعتذرتُ اعتذاراً ومعذرةً))[٢] .

١٢- علّة كثرة الاستعمال :

ترتبط هذه العلّة ارتباطاً وثيقاً بعلّة التخفيف ، فالعرب تحذف ما تكثر استعماله لحاجتها إلى ذلك ، وحتى يسهل تداوله على الألسن . قال سيبويه : ((تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج))[٣] ، والعرب تستدل بها في الغالب لبيان بضعة أحكام منها الحذف[٤] ، ولكثرة الاستعمال أثر في التغيير قال ابن يعيش : ((لكثرة الاستعمال أثر في التغيير ، ألا تراهم قالوا : أيش والمراد : أي شيء ، وقالوا : ((لا أدرِ فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال))[٥] ، وهذه العلّة عقد لها السيوطي باباً في الأشباه والنظائر[٦] .

---

(٤) المصدر نفسه : ٢/١١٧ .

(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ١/٢١٠ ، ٢٥٦ ، ٢٨٨ .

(٢) الكتاب : ٢/١٦٣ .

(٣) ينظر : علل النحو : ٦٨ .

(٤) شرح المفصل : ٤/١٠٢ .

(٥) ينظر : الأشباه والنظائر : ١/٢٧٣ .

وهي من العلل التي تداولها ابن خالويه كثيراً في كتابه وعلل بها في حذف المبتدأ[١] ، وفي علّة حذف عامل المفعول به[٢] ، وفي حذف عامل المنادى في قوله تعالى : ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓﯔﭼالأنعام / ٢٣ . قال ابن خالويه : ((قرأ حمزة والكسائي رَبَّنا بالنصب على : والله يا ربَّنا))[٣] ، وكذلك علل بكثرة الاستعمال في
حذف الياء من المنادى في قوله تعالى : ﭽﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﭼ(يوسف / ٤) . فقال : ((يا أبتي فحذفوا الياء للنداء / كما تقول العرب : ربِّ اغفر لي))[٤] .

١٣- علّة مشابهة :

وهي علّة تقوم على إكساب المتشابهين حكماً واحداً . قال سيبويه : ((ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء ، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء))[٥] . وهذه
وهذه العلّة علل بها سيبويه لكل ظاهرة لغوية خالفت ما قرره وأصله فشبهها بما ثبت واستقر من القواعد المقررة[٦] . قال ابن يعيش : ((الشيء إذا أشبه الشيء أُعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه))[٧] ، وكثيراً ما نجد ابن خالويه يعلل بهذه العلّة ، فهي كثيرة الورود في كتابه ، فكان يلجأ إليها ليقرب الأشياء ، ومن

(٦) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٢٥٠/١ ، ٤٠٧/٢ .
(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٧٣/٢ ، ٥٤٢ .
(٨) المصدر نفسه : ١٥٣/١ ، وينظر : ٢١٨/٢ .
(١) إعراب القراءات السبع وعللها : ٢٩٨/١ .
(٢) الكتاب : ٢٧٨/٣ .
(٣) ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : ٢٧٩ .
(٤) شرح المفصل : ١٦٦/١ ، وينظر : الأشباه والنظائر : ٢١٧/١ .

أمثلتها عنده علّة بناء الضمائر[١] ، وعلّة إعراب الفعل المضارع لمشابهته الاسم[٢] ، وبناء الفعل الماضي على الفتح[٣] ، وعلل بها أيضاً في نصب المفعول معه ، إذ قال : ((لأنَّ الواو بمعنى مع))[٤] ، وفي نصب الحال[٥] ، ونصب التمييز[٦] ، ونصب المستثنى[٧] . وعلل بها ابن خالويه في إعمال (ما) الحجازية عمل (ليس) في قوله تعالى : ﭽ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ(المجادلة / ٢) . فقال : ((وأهلُ الحجاز ينصبون خبر ((ما)) فيقولون : ما زيدٌ قائماً ، وبذلك نزل القرآن))[٨] ، وعمل (إنّ وأخواتها)[٩] ، وفي إعمال (إنْ) المخففة[١٠] ، و(أن) المصدرية[١١] .

١٤- علّة وجوب :

والمقصود بالوجوب هو ما لا يجوز غيره[١٢] ، وهي من العلل التي وردت عند ابن خالويه في كتابه ، ومن أمثلتها ما علل به في نصب الفعل المضارع بعد لام

---

(٥) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٣٥٢/٢ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٥/١ ، ٢١٦ ، ٣٥٤ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ١٦٥/١ ، ٦٠/٢ ، ٩٦ .

(٨) المصدر نفسه : ٢٧١/١ .

(٩) ينظر : المصدر نفسه : ١٨٠/١ ، ٣١٤ ، ٤١٦ .

(١) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٣١٤/١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٣٥/١ ، ٢٩٢ .

(٣) المصدر نفسه : ١٦٣/٢ ، ٣٥٤ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : لا على سبيل الحصر : ١٧٣/١ ، ١٦٧ ، ٢٢٣ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١٩٤/١ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٨/١ ، ٢٩٢/٢ ، ٣٢٤ .

(٧) ينظر : الأصول في النحو : ٧٢/١ .

الجحود[١] ، وعلّة تقديم الخبر على المبتدأ . في قوله تعالى : چ ٍ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹٹ ٹ ٹ ٹ ٹٹ ڈ ڈ ڤ چ(البقرة / ٧) .فقال : ((ومن رفع (غشاوةٌ) فجعله ابتداء و(على) خبر والتقدير : غشاوةٌ على أبصارهم : كقولك : زيدٌ في الدار))[٢] .

فهذه أهم العلل التي وردت عند ابن خالويه ، ولم تكن عللاً أفردها وحده وإنما هي علل نحاة سبقوه في تعليل الأحكام النحوية ، وهي في غالبها نص عليها سيبويه وآخرون ، وكل ما مر ذكره يدلنا على اهتمام ابن خالويه بالعلّة النحوية وإفادته منها في تثبيت الأحكام وشرحها وتفسيرها لتثبيتها في ذهن المتعلم .

---

(٨) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٣٣٦/١ – ٣٣٧ .

(٩) المصدر نفسه : ٦١/١-٦٢ .

الخاتمة

الخاتمـة

بعد هذهِ الرحلـة لابُدَّ من الإشارةِ إلـى أهم ما توصـلَ إليـه البحث من نتائج ويمكن إيجازها بما يأتي :-

١- إنَّ تعددَ القراءاتِ أدى إلى اتساع المادة النحوية فقد اشتملت القراءات في أوجهها الإعرابية على خلافات نحوية مما أدى إلى إختلاف العلل النحوية .

٢- لم يظهر عند ابن خالويه أثر الفلسفة والمنطق في مؤلفاته .

٣- اهتم ابن خالويه باصول النحو العربي ولاسيما السماع . فقد استشهد بالقرآن والشعر العربي ، والقياس والإجماع .

٤- أخذَ ابنُ خالويه مادتَه النحوية ، وعِلَله التي ذكرها ممن سبقوه من النحويين واجتهد فيها . فكان لغوياً بارزاً .

٥- أكثر تعليلات ابن خالويه كانت من علل كثرة الاستعمال كحذف حرف النداء ، أو المشابهة كنصب الحال والتمييز والمستثنى ، وصنفت هذه العلل ضمن العلل التي تطرد في كلام العرب .

٦- كان ابنُ خالويه يلجأ إلى التعليل لتوثيق القواعد النحوية لغرض الإبانة ، والتفسير مما له أهمية في إظهار حكمة العرب في لغتهم .

٧- لا يصرح ابن خالويه في كثير من تعليلاته بلفظ العلة إلا قليلاً ، وكان يستعمل (لأنّ) أو (لذلك) ، وغيرها من الألفاظ .

٨- يحوي الكتاب بين طياتهِ مادةً علمية غزيرة يمكن أن يتناولَها الباحثون من خلال دراسة العلّة الصرفية أو العلّة الصوتية .

٩- لم يراعِ ابن خالويه أسباب النزول في كتابه .

١٠- من المآخذ على ابن خالويه هو عدم نسبة بعض الأقوال إلى أصحابها .

وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقتُ في عملي وأن يكونَ هذا العمل خالصاً لوجهِ تعالى .

المصـــادر والمراجـــع

المصادر والمراجع

*** القرآن الكريم .**

أولاً / الكتب :

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر المسمى ((منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات)) : للشيخ أحمد بن محمد البنا (ت ١١١٧هـ) ، تحقيق : د.شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

٢- إحياء النحو : إبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٣٧م .

٣- إرتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق : د.مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٨٩م .

٤- أسرار العربية : لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، عُني بتحقيقه : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، (د.ت) .

٥- الأشباه والنظائر في النحو : لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، دار الحديث للطباعة والنشر ، ط٣ ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٤م .

٦- أصول التفكير النحوي : د.علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، ط١ ، ١٩٨٣م .

٧- الأصول في النحو : لأبي بكر محمد بن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٩٨٧م .

٨- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)،مطبعة دار الكتب المصرية،د.ط ، القاهرة ، ١٣٦٠هـ-١٩٤١م .

٩- إعراب القراءات السبع وعللها : لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي للنشر ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م .
١٠- إعراب القراءات الشواذ : لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م .
١١- إعراب القرآن : لأبي جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق : د.زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ط٢ ، ١٩٨٥م .
١٢- الاقتراح في علم اصول النحو : للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، دار المعارف ، سوريا – حلب (د.ت) .
١٣- الأمالي الشجرية : لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، ١٣٤٩هـ .
١٤- إنباه الرواة على أنباء النحاة : لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط١ ، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م .
١٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠٠٩م .
١٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ط٦ ، ١٩٧٤م .
١٧- الإيضاح العضدي : لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) : د.حسن شاذلي فرهود ، مصر ، ١٩٦٩م .

١٨- الإيضاح في علل النحو : لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق : مازن المبارك ، دار النفائس ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٧٣م .

١٩- البحر المحيط : لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤١١هـ-١٩٩٠م .

٢٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .

٢١- تاريخ بغداد : للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٣١م .

٢٢- التبيان في إعراب القرآن : لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق : إبراهيم عطوة عوض ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط١ ، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م .

٢٣- تذكرة الحفاظ : لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، ط٤ ، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م .

٢٤- التذكرة في القراءات الثمان : للشيخ أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت ٣٩٩هـ) ، تحقيق : أيمن رشدي سويد ، نشر الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ، جدة ، ط١ ، ١٩٩١م .

٢٥- تذكرة النحاة : لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق : عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٦م .

٢٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لجمال الدين أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧م .

٢٧- التعريفات : للسيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي (ت ٨١٦هـ) ، وضع حواشيه وفهارسه : محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .
٢٨- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : د.شعبان عوض محمد ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي – ليبيا ، ١٩٩٩م .
٢٩- التفسير الكبير : للإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، مكتب الإعلام الإسلامي ، ط٣ ، ١٤١١هـ .
٣٠- تفسير النسفي : لأبي البركات أحمد بن محمود النسفي (ت ٧١٠هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركائه ، القاهرة ، (د.ت) .
٣١- تهذيب النحو : د.عبد الحميد السيد طلب ، مكتبة الشباب ، المنيرة ، ١٩٧٧م .
٣٢- التوابع في كتاب سيبويه : د.عدنان محمد سلمان ، بغداد ، ١٩٩١م .
٣٣- توجيه اللمع : للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز (ت ٦٣٩هـ) ، تحقيق : فايز زكي محمد ، دار السلام ، ٢٠٠٢م .
٣٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ط٢ ، (د.ت) .
٣٥- التيسير في القراءات السبع : للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ) ، عني بتصحيحه : اوتوبرتزل ، مطبعة الدولة ، استانبول ، ١٩٣٠م .
٣٦- جامع البيان عن تأويل آي القرآن : لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ، تحقيق : محمود شاكر ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م .

٣٧- الجامع لأحكام القرآن : لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ) ، دار الكاتب العربي ، ط٣ ، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م .
٣٨- الجمل في النحو : للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ، تحقيق : فخر الدين صالح قباوة ، ط٥ ، ١٩٩٥م .
٣٩- الجمل في النحو : للزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق : د.علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، الأردن ، ط١ ، ١٩٨٤م .
٤٠- الجنى الداني في حروف المعاني : للحسين بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م .
٤١- الحجة في علل القراءات السبع : لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق : علي الجندي وعبد الفتاح شلبي ، مطابع الهيئة المصرية العامة ، ١٩٨٣م .
٤٢- الحجة في القراءات السبع : لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق : د.عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، ط٣ ، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .
٤٣- حجة القراءات : للإمام أبي زرعة (ت نحو ٤٠٤هـ) ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
٤٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ، المطبعة الأميرية – بولاق .
٤٥- الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م .
٤٦- دراسات في كتاب سيبويه : د.خديجة الحديثي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، (د.ت) .

٤٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : للإمام أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) ، تحقيق : علي محمد معوض وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م .

٤٨- ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق : وليد عرفات ، جامعة لندن ، ط٢ ، ١٩٧١م .

٤٩- ديوان زهير بن أبي سلمى : شرح وتحقيق : حجر عاصي ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٤م .

٥٠- الرّد على النحاة : لابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٤هـ) ، تحقيق : د.شوقي ضيف ، دار الفكر العربي ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٧م .

٥١- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت ١٢٧٠هـ) ، دار الفكر ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .

٥٢- زاد المسير في علم التفسير : عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، ط١ ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .

٥٣- السبعة في القراءات : لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ، تحقيق : د.شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ط٣ ، ١٩٨٨م .

٥٤- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لأبي فلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .

٥٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : لبهاء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلي الهمذاني (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة – مصر ، ط٢ ، ٢٠٠٩م .

٥٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : لنور الدين أبو الحسن علي بن محمد الأشموني (ت ٩٢٩هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، (د.ت) .

٥٧- شرح ألفية ابن مالك : لبدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك (٦٨٦هـ) ، تحقيق د.عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، (د.ت) .

٥٨- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك : للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٠م .

٥٩- شرح جمل الزجاجي:لابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ)،تحقيق: د.صاحب أبو جناح،وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،إحياء التراث الإسلامي ، ١٩٨٢م .

٦٠- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ : لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري ، وزارة الأوقاف ، الجمهورية العراقية ، ط١ ، ١٩٧٧م .

٦١- شرح قطر الندى وبل الصدى : لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح الندى ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، (د.ت) .

٦٢- شرح كافية ابن الحاجب : للإمام رضي الدين الاسترآبادي (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، ١٩٨٢م .

٦٣- شرح كتاب الحدود في النحو : للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) ، تحقيق : د.المتولي رمضان أحمد الدميري ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م .

٦٤- شرح المفصل : للشيخ موفق الدين بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت) .

٦٥- طبقات الشافعية الكبرى : لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١هـ) ، تحقيق : محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه ، ط١ ، (د.ت) .

٦٦- طبقات النحويين واللغويين : لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت ٣٧٩هـ) ، تحقيق : أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٤م .

٦٧- العلّة النحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري : د.محمود جاسم الدرويش ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢م .

٦٨- العلل في النحو : أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٨١هـ) ، تحقيق : مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٠م .

٦٩- علل النحو : لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق (ت ٣٨١هـ) ، تحقيق : محمود جاسم الدرويش ، دار الحكمة ، بغداد – العراق ، ٢٠٠٢م .

٧٠- العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري : د.حميد الفتلي ، لبنان ، ط١ ، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م .

٧١- غاية النهاية في طبقات القراء : لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، عني بنشره برجستراسر ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٣٥١هـ-١٩٣٢م .

٧٢- الفهرست : أبو الفرج محمد بن أبي إسحاق الوّراق المعروف بابن النديم (ت ٣٨٠هـ) ، تحقيق : رضا تجدد ، مطبعة دانشكاه ، طهران ، ١٩٧١م .

٧٣- في النحو العربي نقد وتوجيه : د.مهدي المخزومي ، بيروت ، ١٩٦٤م .

٧٤- القاموس المحيط : الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)،مطبعة السعادة،مصر،(د.ت).

٧٥- القواعد الأساسية للغة العربية : السيد أحمد الهاشمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت) .

٧٦- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة : شمس الدين محمد بن الخطيب المعروف بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، تحقيق : د.مصطفى أحمد النماس ، ١٩٨٣م .

٧٧- الكامل في اللغة والأدب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) مكتبة المعارف ، بيروت ، (د.ت) .

٧٨- كتاب سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٣م .

٧٩- كتاب اللامات : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق : د.مازن المبارك ، المطبعة الهاشمية ، دمشق ، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م .

٨٠- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .

٨١- كشف الظنون : الحاجي خليفة ، مطبعة استانبول ، ١٩٤١م .

٨٢- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق : محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م .

٨٣- الكوفيون والقراءات : د.حازم سليمان الحلي ، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط١ ، ١٩٨٩م .

٨٤- لسان العرب : لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، ١٩٨٥م .

٨٥- لسان الميزان : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، منشورات مؤسسة الأعلمي ، بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م .

٨٦- اللمع في العربية : لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : فائز فارس ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، الأردن ، ١٩٨٨م .

٨٧- ليس في كلام العرب : لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور العطار ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٧٩م .

٨٨- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : لضياء الدين ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) ، تحقيق : أحمد الحوفي وبدوي طبانة ، ط٢ ، ١٩٨٣م .
٨٩- مجمع البيان في تفسير القرآن : لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٥٢هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .
٩٠- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : علي النجدي الناصف ، وآخرون ، دار سزكين للطباعة والنشر ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .
٩١- المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز : لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت ٥٤١هـ) ، تحقيق : الرحالي فاروق وآخرون ، ط١ ، ١٤١٢هـ-١٩٩١م .
٩٢- مختصر في شواذ قراءات القرآن من كتاب البديع : لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، عني بنشره برجستراسر ، دار الهجرة ، مصر ، ١٩٣٤م .
٩٣- المدارس النحوية : د.شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ط٤ ، ١٩٧٩م .
٩٤- المرتجل : لأبي محمد عبد الله بن أحمد الخشاب (ت ٥٦٧هـ) ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ، ١٩٧٢م .
٩٥- المزهر في علوم اللغة وأنواعها : لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : محمد جاد المولى وآخرون ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركائه ، (د.ت) .
٩٦- المسائل العسكريات في النحو العربي : لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق : إسماعيل أحمد عمايرة ، مراجعة د.نهاد الموسى ، الأردن ، ١٩٨١م .
٩٧- مشكل إعراب القرآن : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق : د.حاتم صالح الضامن ، منشورات وزارة الإعلام العراقية ، دار الحرية ، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م .

٩٨- معاني القراءات : لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق : الشيخ أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .

٩٩- معاني القرآن : لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .

١٠٠- معاني القرآن : لأبي سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)،تحقيق : د.هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١١هـ-١٩٩٠م .

١٠١- معاني القرآن وإعرابه : لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ) ، تحقيق : د.عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م .

١٠٢- معاني النحو : د.فاضل صالح السامرائي ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل ، ١٩٨٩م .

١٠٣- معجم الأدباء : لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) ، دار المستشرق ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .

١٠٤- معجم البلدان : لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) ، دار صادر ، بيروت – لبنان ، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م .

١٠٥- معجم المصطلحات النحوية والصرفية : محمد نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان ، ١٩٨٥م .

١٠٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، مراجعة سعيد الأفغاني ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، ١٣٧٨هـ .

١٠٧- المفصل في علم العربية : لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، دار الجيل ، بيروت ، ط٢ ، (د.ت) .

١٠٨- المقتصد في شرح الإيضاح : لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٠هـ) ، تحقيق : د.كاظم المرجان ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٢م .
١٠٩- المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ،تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .
١١٠- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك : لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق سدني جليزر ، المطبعة الأمريكية ، نيوهافن ، ١٩٤٧م .
١١١- نحو التيسير (دراسة ونقد منهجي) : د.أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٤م .
١١٢- نحو المعاني : د.أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٧م .
١١٣- النحو الوافي : عباس حسن ، دائرة المعارف ، مصر ، ط٣ ، (د.ت) .
١١٤- نزهة الألباء في طبقات الأدباء : لكمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار النهضة ، مصر ، (د.ت) .
١١٥- النشر في القراءات العشر : للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، مراجعة علي محمد الضباع ، نشر المكتبة التجارية ، مصر ، (د.ت) .
١١٦- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور : لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥هـ) ، مطبعة حيدر آباد ، (د.ت) .
١١٧- النكت في تفسير كتاب سيبويه : لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

١١٨- النواسخ في كتاب سيبويه : د.حسام النعيمي ، دار الرسالة للطباعة ، ١٩٧٧م .
١١٩- هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين : لإسماعيل باشا البغدادي ، منشورات مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٩٥٦م .
١٢٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعاسي ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .
١٢١- وفيات الأعيان : لابن خلكان (ت ٦٨١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة ، مصر ، ط١ ، ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م .
١٢٢- يتيمة الدهر: للثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٥٦م .

ثانياً / الرسائل الجامعية :

١٢٣- ابن خالويه نحوياً : سيرين حسين كاظم ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١م .
١٢٤- التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في كتاب السبعة لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) : عباس حميد سلطان ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة ديالى ، ٢٠٠٨م .
١٢٥- العلل النحوية في كتاب سيبويه : أسعد خلف جابر العوادي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ٢٠٠٢م .

ثالثاً / البحوث المنشورة :

١٢٦- الاستقراء في النحو : د.عدنان محمد سلمان ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، الجزء الثالث ، المجلد الخامس والثلاثون ، بغداد ، ١٩٨٤م .

١٢٧- حقيقة رأي الكوفيين في النقص والتمام في الأفعال: د.فاضل صالح السامرائي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، الجزء الثاني ، المجلد الحادي والأربعون ، بغداد ، ١٩٩٠م .
١٢٨- علل المنع من الصرف عند النحاة : د.فاضل صالح السامرائي ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد السادس والثلاثون ، ١٩٨٩م .